مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الأونكتاد

الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية:
الصمود في وجـــه الضم والعزل والتفكُّك

الأمم المتحدة
نيويورك وجنيف، ٢٠١٣

ملاحظات

ليس في التسميات المستخدمة في هذا التقرير ولا في طريقة عرض المادة الواردة فيه ما ينطوي على التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أيّ منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

يمكن اقتباس المادة الواردة في هذا المنشور أو إعادة طبعها من دون استئذان ولكن يرجى التنويه بذلك، مع إرسال نسخة من المنشور الذي يتضمَّن النص المقتبس أو المعاد طبعه إلى أمانة الأونكتاد على العنوان التالي: UNCTAD secretariat: Palais des Nations, CH-1211 Geneva 10, Switzerland.

أعدَّت أمانة الأونكتاد هذا التقرير بإشراف السيد رجا الخالدي (شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية)، بمساهمات بحثية من وحدة الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، والخبير الاستشاري السيد إبراهيم الشقاقي (جامعة القدس، القدس)، ومشورة في المادة الإحصائية قدَّمها السيد مصطفى خواجة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله).

صورة الغلاف: حقوق المؤلف (٢٠٠٧) لمؤسسة Gugganij. Creative Commons, http://commons.wikimedia.org (اطُّلِعَ على الموقع في ١١ آذار/مارس ٢٠١٣). (صورة ملتقطة من سطح مبنى الهوسبيس النمساوي – كنيسة العائلة المقدَّسة في شارع الوادي بمدينة القدس القديمة، المطلّ في اتجاه الجنوب. وتظهر في واجهة الصورة القبة الفضية لكنيسة "أوجاع العذراء" للأرمن الكاثوليك. وتقع أمام هذه الكنيسة المحطة الرابعة لطريق الآلام. وفي خلفية الصورة، تظهر قبة الصخرة الذهبية ومئذنة المسجد الأقصى).

UNCTAD/GDS/APP/2012/1

© حقوق المؤلف للأمم المتحدة، ٢٠١٣
جميع الحقوق محفوظة

موجز تنفيذي

مع بداية الاحتلال الإسرائيلي في عام ١٩٦٧، بدأت السلطات الإسرائيلية تنتهج سياسةً تقوم على فصل القدس الشرقية فصلاً مادياً وسياسياً واقتصادياً عن بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، وهي سياسة تواصل العمل بها اليوم بوتيرة سريعة. وقد اكتسبت استراتيجيات الفصل هذه زخماً خلال العقد الأخير من خلال اتّخاذ تدابير غيَّرت الواقع العمراني والديمغرافي للمدينة وطبيعتها الفلسطينية والعربية في الغالب. ومن هذه التدابير ضمَّ المدينة، وتوسيع المستوطنات اليهودية في القدس الشرقية وما حولها، وبناء حاجز الفصل الذي أدّى فعلياً إلى إعادة رسم الحدود بعيداً عن خط الهدنة لما قبل عام ١٩٦٧.

فحاجز الفصل، إلى جانب غيره من العقبات، يعوِّق حركة الدخول إلى القدس الشرقية والخروج منها ويعزلها عن بقية أنحاء الضفة الغربية التي هي عُمقها الطبيعي، ويقيِّد الوصول إلى أسواقها وخدماتها الصحية من قبل الفلسطينيين المقدسيين الذين يعيشون الآن في الجانب الآخر من الحاجز ويخضعون صورياً لولاية السلطة الفلسطينية. وقد تزايدت في الآونة الأخيرة عمليات مصادرة إسرائيل للأراضي وما تفرضه من قيود على أنشطة البناء الفلسطينية. فلا يُسمَح للفلسطينيين بالبناء إلا على جزءٍ محدودٍ من مساحة أراضي القدس الشرقية، وهم يواجهون عقبات في الحصول على تصاريح البناء التي تصدرها السلطات البلدية الإسرائيلية.

ولهذا التقرير هدفان: أولهما محاولة التوصُّل إلى فهم أفضل لاقتصاد القدس الشرقية والعوامل السياساتية المؤثرة في ديناميات تطوُّره منذ الاحتلال في عام ١٩٦٧، وثانيهما زيادة التحليل النوعي من خلال تسليط الضوء على بعض المؤشِّرات الكمية المتعلِّقة بالتأثير الاقتصادي المترتِّب على قيام إسرائيل بضمّ القدس الشرقية وعزلها المتزايد لهذه المدينة، مع تحديد التوجُّهات السياساتية الممكنة ومجالات التدخُّل مستقبلاً.

واقتصاد القدس الشرقية لا يتأثَّر فقط بالمعوِّقات الإسرائيلية التي تؤثِّر على الأرض الفلسطينية المحتلة عموماً. بل إن ثمة عقبات كثيرة تواجه تنمية هذه المدينة تحديداً، وهي عقبات تتصل بوضع القدس الشرقية كمدينة محتلة قامت إسرائيل لاحقاً بضمّها من جانب واحد. ويُعتبر الفلسطينيون المقدسيون "مقيمين دائمين" بموجب القانون الإسرائيلي شريطة استمرار وجودهم الفعلي فيها. كما أن اختلاف الوضع القانوني للفلسطينيين المقدسيين عن وضع الفلسطينيين الخاضعين لولاية السلطة الفلسطينية وعن وضع المستوطنين الإسرائيليين في القدس الشرقية ينطوي على طائفة من المعوِّقات الأخرى، خصوصاً فيما يتعلَّق بالسكن والعمل والضرائب والتمثيل. فالوصول إلى خدمات التعليم والصحة مقيَّد، وهو ما يؤثِّر على نوعية المورد الفلسطيني الأهم، أي رأس المال البشري. وثمّة عائقٌ رئيسيٌ آخر أمام إنعاش اقتصاد القدس الشرقية يتمثَّل في الافتقار إلى التمويل بسبب وجود تعقيدات ذات صلة بالاحتلال. ولا يحصل الفلسطينيون المقدسيون إلا على حصة ضئيلة بشكل غير متناسب من الخدمات البلدية.

وما برح وزن اقتصاد القدس الشرقية يتناقص باستمرار بالنسبة إلى وزن اقتصاد بقية الأرض الفلسطينية المحتلة منذ التوقيع في عام ١٩٩٣ على إعلان المبادئ المتعلِّق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقتة المعروفة باسم اتفاقات أوسلو، وما يتصل بها من اتفاقات إسرائيلية – فلسطينية. وقد نجم هذا التراجع، في جزء كبير منه، عن مجموعة من السياسات الإسرائيلية التي أعاقت تنمية اقتصاد القدس الشرقية بوصفه جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد الفلسطيني وسوق العمل الفلسطينية الأوسع. وكان لتردِّي الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية تأثيرٌ كبيرٌ على الفلسطينيين المقدسيين من حيث مستويات المعيشة والسكن والرعاية الصحية والتعليم. وقد أدَّت السياسات الإسرائيلية إلى "إدماج" جزئي ومشوَّه لاقتصاد القدس الشرقية الفلسطيني في إسرائيل

وإطارها التنظيمي. وفي غضون ذلك، ظلّ اقتصاد القدس الشرقية يُفصَل تدريجياً عن بقية الاقتصاد الفلسطيني رغم الموقع التاريخي لهذه المدينة باعتبارها مركز التجارة والنقل والسياحة، فضلاً عن كونها المركز الثقافي والروحي، للفلسطينيين في شتى أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

وفي عام ٢٠١٠، بلغت نسبة العاملين في قطاعات الخدمات والتجارة والفنادق والمطاعم أكثر من نصف قوة العمل في القدس الشرقية، بينما بلغت نسبة العاملين في قطاعي البناء والزراعة أقل من ربع مجموع العمالة. ووصلت معدَّلات البطالة إلى مستويات قياسية في أعقاب الانتفاضة الثانية ثم انخفضت منذ ذلك الحين ولكنها لا تزال مرتفعة، إلى جانب الارتفاع المطرد لمعدَّلات الفقر في صفوف الفلسطينيين المقدسيين مقارنةً بالإسرائيليين المقيمين في المدينة. وهذا يدلُّ على الاستبعاد المُمنهج للقدس الشرقية الفلسطينية من الدولة التي ضُمَّت إليها من جانب واحد، وفصلها في الوقت نفسه عن بقية الضفة الغربية المحتلة.

ونتيجةً لذلك، يجد اقتصاد القدس الشرقية نفسه في عالم منفصل تماماً عن كلا الاقتصادين، الفلسطيني والإسرائيلي، اللذين يرتبط بهما. فهو غير مدمج في أي منهما، ومع ذلك فإنه يعتمد من الناحية البنيوية على اقتصاد الضفة الغربية لدعم إنتاجه وتجارته في السلع والخدمات ولتوفير فرص العمل، وهو في الوقت نفسه يعتمد قسراً على الأسواق الإسرائيلية التي يجب أن يخضع للوائحها وأنظمتها والتي تشكِّل مصدراً للعمالة والتجارة، كما تشكِّل القناة الرئيسية للسياحة المتجهة إلى المدينة.

وقد أدَّت هذه العلاقات المتناقضة والمتعارضة فعلياً إلى ترك اقتصاد القدس الشرقية ليعين نفسه بنفسه ويتدبر أمره في انتظار مصير تنميته المُعلَّقة. فهو، من جهة، منفصل عن ولاية السلطة الفلسطينية وخاضع، من جهة ثانية، لما تمليه متطلّبات السكان اليهود والاستراتيجيات الاستيطانية التي تنتهجها السلطات البلدية والحكومية الإسرائيلية. وتماماً مثلما كان نمط النمو الاقتصادي والمنحى العام لاقتصاد غزة في السنوات الأخيرة يسير في اتجاه مختلف ومنفصل عما كان عليه في الضفة الغربية، بات المسار الاقتصادي للقدس الشرقية منحرفاً عن المسار الاقتصادي لبقية الضفة الغربية. وهذه الاتجاهات المقلقة تنطوي على خطر جعل المفهوم المكرَّس في قرارات الأمم المتحدة واتفاقات أوسلو، وهو أن قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، يشكِّلان كياناً إقليمياً وقانونياً واحداً، مفهوماً لم يعد له معنى. ولهذا بدوره انعكاسات خطيرة على آفاق التنمية والتدخُّلات السياساتية المحتملة في اقتصاد القدس الشرقية.

وهناك عدّة إجراءات يمكن أن تساعد في التخفيف من حدّة آثار سياسات الفصل هذه، ولكن الشروط الحقيقية المسبقة لتحقيق التنمية المستدامة تتطلب إنهاء الاستيطان والاحتلال الإسرائيليين للقدس الشرقية طبقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة. ومن شأن هذا أن يعود بفوائد كبيرة على الاقتصاد الفلسطيني بصورة عامة، وعلى اقتصاد القدس الشرقية بصورة خاصة، ولا سيما في قطاعي السياحة والخدمات. ومن التدخُّلات القصيرة الأجل التي يُحتمل أن تكون فعَّالة ما يشمل تحسين التنسيق والتخطيط بين المنظمات الدولية، والهيئات شبه الحكومية وغير الحكومية العاملة في القدس الشرقية، وتقديم دعم لقطاعات محدَّدة مثل السياحة والإسكان والخدمات. إلا أن ثمّة تدبيراً بالغ الأهمية لإنعاش اقتصاد القدس الشرقية يتمثَّل في إيجاد مصادر محلية بديلة وآليات تدعم ذاتها بذاتها لتمويل الاستثمار والإسكان والأنشطة الإنتاجية، وهو ما يمكن أن يحقق نتائج هامة بالنسبة للتلاحم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للفلسطينيين المقدسيين رغم استمرار الاحتلال.

المحتويات

		الصفحة
	موجز تنفيذي	iii
	المحتويات	v
	مسرد المصطلحات	viii
	توطئة	١
أولاً –	نظرة عامة: الوضع القانوني وبيئة السياسات	٢
	ألف– من مدينة القدس إلى القدس الشرقية/الغربية	٢
	باء – التغيير الديمغرافي والمستوطنات الإسرائيلية والقيود المفروضة على حركة التنقُّل	٤
	جيم– تقييد الحقوق المدنية والخدمات البلدية	٧
ثانياً –	هيكل اقتصاد القدس الشرقية وتطوُّره	٨
	ألف– الاقتصاد الكلي: تقلُّص المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني	٩
	باء – التجارة الداخلية والخدمات	١١
	جيم– السياحة والنقل	١٣
	دال – الصناعة والزراعة والتنويع القطاعي في القدس الشرقية	١٤
	هاء – بيئة اقتصادية ومالية تجرّد الاقتصاد من قدراته	١٦
ثالثاً –	الظروف الاجتماعية: الإفقار على الصعيدين الفردي والمجتمعي	١٩
	ألف– العمال الفلسطينيون والفقر في القدس الشرقية	١٩
	باء – تقييد الوصول إلى الخدمات التعليمية والصحية	٢٢
	جيم– الضعف الاقتصادي والهشاشة الاجتماعية: البلدة القديمة كعالم صغير	٢٦
رابعاً –	الاستنتاجات والتوصيات	٢٩
	المراجع	٣٦
التذييل ١ –	الجداول والأشكال	٤٠
التذييل ٢ –	خرائط الأمم المتحدة المتعلقة بالقدس	٥٠

(A) GE.13-50456 300413 060513

التذييل ١ – الجداول والأشكال

الجدول ١ – القيمة المضافة حسب النشاط الاقتصادي في القدس الشرقية – بأسعار عام ١٩٩٧ الثابتة، ١٩٩٤–٢٠٠٠

الجدول ٢ – القيمة المضافة حسب النشاط الاقتصادي في القدس الشرقية كنسبة من القيمة المضافة في الأرض الفلسطينية المحتلة، ١٩٩٤–٢٠٠٠

الجدول ٣ – الناتج المحلي الإجمالي حسب الإنفاق في القدس الشرقية، ١٩٩٤–٢٠٠٠ – بالأسعار الثابتة

الجدول ٤ – الناتج المحلي الإجمالي حسب الإنفاق في القدس الشرقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الأرض الفلسطينية المحتلة، ١٩٩٤–٢٠٠٠

الجدول ٥ – أهم متغيرات الحسابات القومية الخاصة بالقدس الشرقية بالأسعار الثابتة، ١٩٩٤–٢٠٠٠

الجدول ٦ – أهم متغيرات الحسابات القومية الخاصة بالقدس الشرقية كنسبة من حسابات الأرض الفلسطينية المحتلة، ١٩٩٤–٢٠٠٠

الجدول ٧ – نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأرض الفلسطينية المحتلة حسب المنطقة، ١٩٩٤–٢٠٠٠

الجدول ٨ – نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأرض الفلسطينية المحتلة حسب المنطقة، بالأسعار الثابتة، ١٩٩٤–٢٠٠٠

الجدول ٩ – عدد الفنادق والغرف الفندقية في محافظة القدس، ١٩٩٦–٢٠١٠

الجدول ١٠ – النسبة المئوية لتوزيع المستخدَمين في محافظة القدس حسب القطاع الاقتصادي، في سنوات مختلفة

الجدول ١١ – النسبة المئوية للأسر التي تعيش تحت خط الفقر في القدس – اليهود/غير اليهود، ٢٠٠٩ و٢٠١٠

الجدول ١٢ – مصادر نمو السكان في المدينة القديمة في القدس، حسب الجماعات السكانية، ٢٠٠٤–٢٠٠٨

الجدول ١٣ – سكان المدينة القديمة في القدس، حسب العمر والحي والحي الفرعي والمنطقة الإحصائية، ٢٠١٠

الجدول ١٤ – توزيع الأملاك غير السكنية الخاضعة للضريبة حسب الحي والقطاع الاقتصادي في عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٢

الجدول ١٥ – الضرائب البلدية المفروضة في المدينة القديمة في عام ٢٠٠٢

الشكل: عدد النزلاء في فنادق محافظة القدس (١٩٩٩–٢٠١٠)

التذييل ٢– خرائط الأمم المتحدة المتعلقة بالقدس

الخريطة ١– خطة التقسيم التي وضعتها الأمم المتحدة (١٩٤٧)

الخريطة ٢– مدينة القدس: الحدود المقترحة (١٩٤٧)

الخريطة ٣– الجزء المركزي من منطقة القدس: أهم الأماكن المقدسة (١٩٤٩)

الخريطة ٤– منطقة القدس "الكبرى" (١٩٩٧)

الخريطة ٥– القدس بعد احتلالها وتوسيعها من جانب إسرائيل في حزيران/يونيه ١٩٦٧ (٢٠٠٤)

الخريطة ٦– حاجز القدس (٢٠٠٥)

الخريطة ٧– عمليات الهدم في القدس الشرقية (٢٠١٠)

مسرد المصطلحات

ICBS	الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي
J1	تشمل تلك الأجزاء من القدس التي ضمَّتها إسرائيل من جانب واحد في عام ١٩٦٧: بيت حنينا، ومخيم شعفاط للاجئين، وشعفاط، والعيسوية، والشيخ جراح، ووادي الجوز، وباب الساهرة، والصوانة، والطور، والقدس (بيت المقدس)، والشيَّاح، وراس العمود، وسلوان، والثوري، وجبل المكبر، والسوادرة الغربية، وبيت صفافا، وشرفات، وسور باهر، وأم طوبا، وكفر عقب.
J2	تشمل المناطق المتبقية من محافظة القدس: رافات، ومخماس، ومخيم قلندية للاجئين، والتجمع البدوي جبع، وقلندية، وبيت دقّو، وجبع، والجديرة، وبيت عنان، والرام، وضاحية البريد، والجيب، وبير نبالا، وبت إجزا، والقبيبة، وخربة أم اللحم، وبدّو، والنبي صموئيل، وحزما، وبيت حنينا التحتا، وقطنة، وبيت سوريك، وبيت إكسا، وعناتا، والتجمع البدوي الخان الأحمر، والزعيم، والعيزرية، والسوادرة الشرقية، والشيخ سعد، وأبو ديس.
محافظة القدس	تشير إلى J1 وJ2 معاً.
الأرض الفلسطينية المحتلة (OPT)	تشير إلى الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة.
PCBS	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
بقية الضفة الغربية	تشير إلى جميع مناطق الضفة الغربية، باستثناء تلك الأجزاء من القدس التي ضمَّتها إسرائيل من جانب واحد في عام ١٩٦٧.
بقية الضفة الغربية وقطاع غزة:	تشير إلى جميع مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء تلك الأجزاء من القدس التي ضمَّتها إسرائيل في عام ١٩٦٧.
الضفة الغربية	تشمل المحافظات التالية: جنين، طوباس، طولكرم، قلقيلية، نابلس، سلفيت، رام الله والبيرة، القدس، أريحا والأغوار، بيت لحم، الخليل.

توطئة

لقد نشرت منظمات دولية ومنظمات غير حكومية إسرائيلية وفلسطينية، في السنوات الأخيرة، تقارير ودراسات حول القدس الشرقية تركّز أساساً على الأوضاع السياسية والاجتماعية، ولكن القليل منها فقط تناول اقتصاد القدس الشرقية، حيث يُعتبر عموماً أن هذا الاقتصاد يسير في الاتجاه العام لاقتصاد الضفة الغربية ويمثّل إحصائياً باعتباره جزءاً منه. ومهما يكن من أمر، فإن اقتصاد القدس الشرقية، شأنه في ذلك شأن السمات الأخرى لمجتمع هذه المدنية وثقافتها وطبيعتها، هو اقتصاد تشكّله أيضاً عوامل تؤثّر فيه تحديداً بحكم تجربته الخاصة في مواجهة الاحتلال والاستيطان الإسرائيليين. والهدف من هذا التقرير هو تناول هذه المسائل التي أُهملت حتى الآن في سياق التقييم المتواصل الذي تجريه أمانة الأونكتاد لآفاق التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة والعقبات التي تعترض التجارة والتنمية، وبغية التخفيف من حدّة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المناوئة المفروضة على الشعب الفلسطيني، وفقاً لما دعت إليه ولاية الأونكتاد المعتمدة في الدوحة.

وغني عن القول إن ما يُعقّد أيَّ دراسة وفهم للأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية للقدس الشرقية ليس ما تنطوي عليه هذه المسألة من أبعاد قانونية وإدارية وسياسية معقّدة فحسب وإنما هو أيضاً الفجوة الإحصائية فيما يتعلق بالقدس الشرقية، فهي غير مشمولة بالإحصاءات الإسرائيلية إلا بصورة مشتتة، بينما تصنّفها الإحصاءات الفلسطينية إدارياً ضمن سياق جغرافي مختلف. وقد واجهت إعداد هذا التقرير صعوبات كبيرة في الحصول على سلاسل زمنية متسقة أو غير ذلك من البيانات المتعلّقة بالقدس الشرقية، الأمر الذي قيَّد بدوره الأساس العملي الذي يقوم عليه التحليل الاقتصادي الهيكلي المتعمِّق الذي يتطلّبه الوضع الفريد لهذه المدينة. ويحلل التقرير البيانات المتاحة من مصادر مختلفة أهمها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وينظر إلى المدينة من منظور اقتصادي من خلال استعراض سجل نموها على مدى العقدين الأخيرين، وتتبُّع مسار تطوّر هيكلها الاقتصادي – من حيث نسبة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج والعمالة – وتحديد بعض الأسباب التي تكمن خلف ضعف أداء الاستثمار وبعض العقبات التي تعترض التنمية عموماً.

ويتناول الفرع الأول من هذا التقرير السياق التاريخي والسياسي للقدس الشرقية، بما في ذلك الصعوبات الحالية التي يواجهها الفلسطينيون المقدسيون، فضلاً عن وضع المدينة بموجب القانون الدولي. ويبحث الفرع الثاني هيكل وتطور اقتصاد القدس الشرقية على مرِّ الزمن: القطاعات الاقتصادية الرئيسية ومساهمتها في الناتج والعمالة، وبعض التحدِّيات التي تواجه هذه القطاعات وأهميتها النسبية على مرِّ الزمن. ويسلِّط هذا الفرع الضوء أيضاً على العقبات التي تعترض الوصول إلى رأس المال، وقيود الاستثمار.

ويتناول الفرع الثالث من التقرير هيكل وخصائص قوة العمل في القدس الشرقية، فضلاً عن تراجع دور المدينة كمركز جذب للباحثين عن عمل من الفلسطينيين من بقية أنحاء الضفة الغربية لتصبح مدينة مصدِّرة لليد العاملة إلى أسواق العمل الفلسطينية والإسرائيلية. ويوثّق هذا الفرع أيضاً المشكلتين الحادتين المتمثّلتين في الفقر وتدنّي مستويات المعيشة، وهما مشكلتان ترتبطان على نحو لا ينفصم بصعوبات أوضاع سوق العمل التي يواجهها الفلسطينيون في القدس الشرقية. وعلاوةً على ذلك، يسلِّط هذا الفرع الضوء على الحالة المعقّدة للخدمات الصحية والتعليمية للفلسطينيين في القدس الشرقية، وعدم قدرتهم على الوصول إلى هذه الخدمات إلا بقدر محدود وعلى نحو غير متكافئ. ويختتم هذا الاستعراض للقضايا الاجتماعية الرئيسية بتسليط الضوء بصفة خاصة على مدينة القدس القديمة.

أما الفرع الختامي من التقرير فيحدِّد المجالات الرئيسية للتدخُّلات السياساتية المحتملة والمحدَّدة الأهداف من أجل إنعاش القدس الشرقية بحيث يمكنها استئناف دورها التاريخي كمركز للحياة الاقتصادية والثقافية الفلسطينية.

أولاً– نظرة عامة: الوضع القانوني وبيئة السياسات

ألف– من مدينة القدس إلى القدس الشرقية/الغربية

إن تاريخ مدينة القدس، منذ تقسيمها في عام ١٩٤٨ بين جزء غربي يهودي إسرائيلي في الغالب وجزء شرقي عربي فلسطيني أساساً، تاريخ كئيب يثير مجادلات أخلاقية وتاريخية وسياسية متنازعة[١]. فلهذه المدينة، رغم الواقع القائم اليوم، تاريخ فريد في الحضارة الإنسانية. فقد مرَّت على مدينة القدس التي بناها الكنعانيون في العام ١٨٠٠ ق. م. نحو سبع عشرة حقبة تاريخية تعاقب فيها على حكمها اليهود والبابليون والفرس واليونانيون والرومان (الوثنيون ثم المسيحيون البيزنطيون)، والعرب والمسلمون، والأتراك العثمانيون، ثم الحكم البريطاني بعد عام ١٩١٩ والحكم الأردني بين عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧. وتكتسب القدس أهميتها الأساسية من مكانتها المركزية في تاريخ ومعتقدات ثلاثة أديان توحيدية هي اليهودية والمسيحية والإسلام (Armstrong, 1997).

وفي عام ١٩١٧، قبيل نهاية الحرب العالمية الأولى، استولت القوات البريطانية على المدينة نيابةً عن حلفائها. ووفقاً لتسوية السلام التي أنهت تلك الحرب، فُصِلت فلسطين عن الإمبراطورية التركية وأُخضِعت لإدارة حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية بتفويض من عصبة الأمم آنذاك. وفي الفترة الممتدة بين عام ١٩٢٢ وعام ١٩٤٨، كانت القدس العاصمة الإدارية والسياسية لفلسطين تحت الانتداب البريطاني.

وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ١٨١(د–٢) الذي أوصى بتقسيم فلسطين إلى دولتين، عربية ويهودية، وتدويل مدينة القدس. ودعا القرار إلى إنشاء كيان مميَّز قائم بذاته يخضع لنظام دولي خاص، بحيث يتولّى مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة إدارة المدينة وتسيير شؤونها الخارجية. وعُرِّفت مدينة القدس باعتبارها تشمل البلدية القائمة ومحيط القدس الذي يضمُّ بيت لحم وعين كارم (Cattan H, 1981). ويتضمَّن التذييل رقم ٢ لهذا التقرير خرائط لمدينة القدس ويبيِّن تغيُّر حدودها منذ عام ١٩٤٧. وقد نصَّ القرار على أن تكون المدينة منزوعة السلاح مع إعلان حيادها والمحافظة عليه من قبل الأمم المتحدة، وإنشاء مجلس تشريعي ينتخبه الأهالي ويتمتَّع بسلطة سنّ التشريعات وفرض الضرائب. كما تضمَّن القرار أحكاماً تتصل بالأماكن المقدَّسة وبالأقليات الدينية وحقوق الملكية التي "تضمنها الأمم المتحدة ولا يجوز إدخال أي تغيير عليها دون موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة"[٢].

وبالنظر إلى التطوُّرات التي حدثت على الأرض والتي أفضت إلى قيام دولة إسرائيل والتقسيم الفعلي للقدس بين جزء غربي تسيطر عليه إسرائيل وجزء شرقي يسيطر عليه الأردن، بات من المتعذِّر تنفيذ النظام الدولي لإدارة القدس من قبل مجلس الوصاية. ومع ذلك فقد أعادت الجمعية العامة في قرارها ٣٠٣(د–٤) الصادر في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩ تأكيد أن مدينة القدس ينبغي أن توضع تحت نظام دولي دائم، وطلبت إلى مجلس الوصاية الاستعداد لإدارة القدس طبقاً لأحكام القرار ١٨١(د–٢) والمضي قُدُماً في تنفيذه بصرف النظر عن أية إجراءات تتخذها أية حكومة. وفي ٤ نيسان/أبريل ١٩٥٠،

---

(١) يُستخدم تعبير القدس الشرقية عموماً للإشارة إلى مناطق القدس التي ضمتها إسرائيل، أو المناطق "J1"، بينما يشير استخدام "J2" إلى تلك الأجزاء من القدس الشرقية الواقعة خارج حاجز الفصل. ويُستخدم تعبير محافظة القدس للإشارة إلى "J1" و"J2" عند الإحالة إلى البيانات المستقاة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ويشير تعبير مدينة القدس إلى القطاعين الغربي والشرقي من المدينة، وهو مرادف إلى حدٍّ كبير للمنطقة التي تخضع لولاية بلدية القدس الإسرائيلية.

(٢) Cattan (1981), p.8، مقتبساً قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨١(د–٢).

أقرَّ مجلس الوصاية النظام الأساسي لمدينة القدس الذي اتّبع إلى حدٍّ كبير المبادئ المكرَّسة في القرار ١٨١(د-٢) رغم أنه استعاض عن نظام الاقتراع العام والتمثيل النسبي بنظام لانتخاب المجلس التشريعي من قبل المسيحيين والمسلمين واليهود. إلا أن تدويل المدينة لم يكن قط خياراً ممكناً من الناحية السياسية بسبب معارضة كل من إسرائيل والأردن؛ ورغم ما أعقب ذلك من محاولات لتغيير وضع القدس، لم يحظَ أي اقتراح في هذا الصدد بموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وبعد عام ١٩٤٨، أصبح الفلسطينيون الذين يعيشون في القدس الشرقية والضفة الغربية مواطنين أردنيين بعد أن أصبحت الضفة الغربية خاضعةً للولاية الأردنية. وربما كان المكوِّن الأقوى لاقتصاد القدس الشرقية في تلك الفترة قطاع السياحة الذي شهد نمواً مطرداً ونجح في التطوّر، وهو ما يتناقض تناقضاً حادّاً مع ما شهده هذا القطاع من ركود في العقود التالية للاحتلال. فقد سجَّلت السياحة إلى الضفة الغربية، وبخاصة إلى القدس الشرقية، نمواً سريعاً خلال الفترة ١٩٤٨-١٩٦٧، ضمن إطار برامج تنمية السياحة الأردنية (الأونكتاد، ١٩٩١). واستفادت السياحة إلى الضفة الغربية استفادة ملموسة من التحسُّن البارز في البيئة الداعمة التي تهيَّأت وتطوّرت في الأردن بوتيرة ملحوظة منذ أوائل عقد الستينات من القرن الماضي. وقد أخذت تدفُّقات السيّاح، التي كان يغلب عليها في السابق الحجاج المسيحيون، تشمل بصورة متزايدة الحجاج المسلمين الذين يزورون المواقع الإسلامية المقدَّسة في القدس الشرقية والخليل، بينما أصبح تدفُّق المسلمين من الضفة الشرقية للصلاة في المسجد الأقصى أيام الجمعة عادةً مترسِّخةً في فترة ما قبل عام ١٩٦٧. وحتى عام ١٩٦٦، كان قطاع السياحة، المتجهة إلى القدس الشرقية أساساً، يسهم بنحو ١٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية، بينما يُقدَّر أن يكون ما نسبته ٧٠ في المائة من إيرادات الأردن من قطاع السياحة قد نشأ في الضفة الغربية.

وفي تلك الفترة، أدّى تركُّز السياحة وطائفة كاملة من أنشطة الخدمات ذات الصلة في منطقة القدس الشرقية - بيت لحم، وهي من بين أقل مناطق الضفة الغربية تمتُّعاً بالموارد الاقتصادية الطبيعية، إلى التخفيف من حدّة البطالة ورفع مستويات الدخل والمعيشة. وقد أدى هذا بدوره إلى تزايد استثمار الحكومة في البنية التحتية الداعمة مثل شبكة الطرق ومطار القدس الشرقية الذي كانت تنطلق منه رحلات مباشرة إلى العواصم العربية، فضلاً عن الاستثمار الخاص في قطاع الفنادق والمرافق ذات الصلة بالسياحة. وعشية الاحتلال الإسرائيلي، كانت هناك مجموعة متطوّرة من مرافق الخدمات ذات الصلة بالسياحة قد نشأت وتركَّزت في القدس الشرقية. وكانت هذه الخدمات منظّمة تنظيماً جيداً بدعمٍ وتشجيعٍ حكوميين فاعلين، وكانت لها روابطُ قويةٌ بشبكات النقل المحلي والدولي، وبمتعهدي تنظيم الرحلات السياحية ووكالات السفر والمرشدين السياحيين والمطاعم ومنتجات الحرف اليدوية؛ وفي الوقت نفسه، كانت القدس الشرقية مقرَّ ٤٠ فندقاً من فنادق الضفة الغربية التي بلغ عددها ٥٩ فندقاً، بما فيها ١٢ فندقاً من بين الفنادق الـ ١٣ في المنطقة المصنَّفة في فئة فنادق الأربع نجوم فأكثر.

وتتصرَّف إسرائيل بصفتها السلطة السيادية في الجزء الشرقي من المدينة الذي احتلته منذ عام ١٩٦٧. ففي كل من المدينة القديمة والأحياء العربية المجاورة الواقعة في شرقها وشمالها، عمدت إسرائيل إلى تغيير الطابع الديمغرافي والعمراني والتاريخي للمدينة واتخذت مجموعةً من التدابير المتعارضة مع وضع المدينة بموجب القانون الدولي ومع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة. وقد قامت الأمم المتحدة بعدّة محاولات للحفاظ على الوضع القانوني للقدس. ففي وقت مبكِّر يعود إلى عام ١٩٦٧، رفضت الجمعية العامة ومجلس الأمن التابعان للأمم المتحدة احتلال إسرائيل للقدس الشرقية وضمّها. وفي ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٠، اعتمدت إسرائيل قانوناً تعلن فيه القدس عاصمةً أبديةً لها[٣]، وهو عمل أدانه مجلس الأمن في قراره ٤٧٨ الصادر في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٠. وحتى قبل ذلك، كان مجلس الأمن قد أكَّد من جديد، في قراره ٤٧٦

(٣) في عام ١٩٨٠، أقرَّت الكنيست الإسرائيلية القانون الأساسي المعنون: القدس عاصمة إسرائيل، حيث أعلنت أن "القدس، كاملة وموحَّدة، هي عاصمة إسرائيل" (http://www.knesset.gov.il/laws/special/eng/basic10_eng.htm).

الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٠، أن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، سلطة الاحتلال، بهدف تغيير طابع ووضع مدينة القدس الشريف، هي تدابير وإجراءات باطلة من الناحية القانونية. وأكّد مجلس الأمن مرّة أخرى أن جميع تلك التدابير التي أدّت إلى تغيير الطابع الجغرافي والديمغرافي والتاريخي لمدينة القدس الشريف ووضعها هي تدابير لاغية وباطلة. وبموجب اتفاقات أوسلو المعقودة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، أُرجئت إلى نهاية فترة السنوات الخمس الانتقالية المفاوضات المتعلّقة بمسألة القدس، شأنها شأن قضايا الوضع الدائم الخلافية (المستوطنات، والحدود، واللاجئون، والمياه). ورغم أن مفاوضات كامب ديفيد التي جرت في عام ٢٠٠٠ قد تناولت مسألة القدس بالتفصيل، ظلّ التوصُّل إلى اتفاق نهائي أمراً صعب المنال؛ بل لقد ذُكِرَ أن التوصُّل إلى اتفاق حول هذه المسألة كان الأشد صعوبة في تلك المفاوضات. ولذلك، وبعد مرور ٤٥ سنة على الاحتلال الإسرائيلي، يظلّ الوضع الوحيد المتفق عليه دولياً لمدينة القدس يتمثّل في المرجعية التي أرساها قرارا الجمعية العامة ١٨١(د-٢) و٣٠٣(د-٤) (Cattan, 1981, p.9). وقد حدَّدت الأمم المتحدة الآثار المترتّبة على ذلك في عدد من القرارات التي اعتُمِدَت منذ عام ١٩٤٩ والتي (أ) أكّدت عدم مشروعية احتلال القدس الشرقية وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧؛ و(ب) دعت إلى انسحاب إسرائيل من القدس الشرقية ووضع حدٍّ لأنشطتها الاستيطانية فيها؛ و(ج) أصرَّت على أن جميع التدابير التشريعية والإدارية والديمغرافية وغيرها من التدابير التي تؤدِّي إلى تغيير وضع المدينة هي تدابير لاغية وباطلة.

باء- التغيير الديمغرافي والمستوطنات الإسرائيلية والقيود المفروضة على حركة التنقُّل

في أعقاب حرب حزيران/يونيه ١٩٦٧، بدأ الاحتلال الإسرائيلي للقدس الشرقية بإعادة رسم الحدود البلدية للقدس وضمّ القدس الشرقية، على امتداد ٧٠,٥ كيلومتر مربع عن طريق بسط سلطة إسرائيل وولايتها القضائية المحلية لتشمل تلك المنطقة كلها. وقد أجرت إسرائيل تعداداً سكانياً بعد ذلك بفترة وجيزة ولكنها لم تسجِّل سوى الفلسطينيين الذين كانوا موجودين آنذاك في بقية أنحاء الضفة الغربية وغزة (أي باستثناء القدس الشرقية). ونتيجةً لذلك، يُقدَّر أن يكون ٣٠ ٠٠٠ فلسطيني مقدسي و٦٠ ٠٠٠ فلسطيني من الضفة الغربية قد استُبعدوا لأنهم كانوا في الخارج في ذلك الوقت (المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، ٢٠٠٤). ويُضاف إلى ذلك أنه خلال الفترة الممتدة بين عام ١٩٦٧ وعام ١٩٩٤، يُقدَّر أن يكون أكثر من ١٤٠ ٠٠٠ فلسطيني قد فقدوا حقوقهم في الإقامة بسبب غيابهم الفعلي عن الأرض المحتلة لفترات طويلة، بمن فيهم نحو ١٤ ٠٠٠ مقدسي لم يستطيعوا أن يثبتوا احتفاظهم بوجود فعلي في القدس الشرقية (Sherwood, 2011, PCBS, 2011).

وثمة مجموعة من السياسات التي نفَّذتها الحكومة الإسرائيلية والتي أدّت فعلياً إلى إعاقة النمو الطبيعي للسكان الفلسطينيين في القدس الشرقية، وآخرها بناء حاجز الفصل، وإلغاء حقوق الإقامة، والسياسات التمييزية المتعلّقة بجمع شمل الأسر، والتخصيص المجحف لميزانية وخدمات البلدية بين القدس الشرقية والقدس الغربية. وتشير تقديرات بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد السكان الفلسطينيين في محافظة القدس (أي القدس الشرقية قبل عام ١٩٦٧ والأحياء والقرى المحيطة بها) يبلغ قرابة ٣٨٢ ٠٠٠ نسمة. وباستثناء القرى المجاورة، بلغ مجموع السكان الحضريين للقدس الشرقية في عام ٢٠١٠ نحو ٢٨٢ ٠٠٠ شخص من بينهم ٢٣٧ ٠٠٠ يقيمون داخل حاجز الفصل. وهؤلاء يشكّلون قرابة ثلث مجموع السكان الذي يعيشون ضمن الحدود الإسرائيلية لبلدية القدس (أي بمن فيهم الإسرائيليون الذين يعيشون في الجزأين الغربي والشرقي من المدينة).

ويتألف السكان الفلسطينيون في القدس الشرقية من فئات عمرية فتية حيث تبلغ نسبة من تقلّ أعمارهم عن ٣٠ سنة ٦٤ في المائة من مجموع السكان الفلسطينيين في هذه المدينة، رغم أن معدّل النمو السنوي لسكان القدس البالغ ١,٨٤ في المائة هو أدنى بكثير من مثيله في الضفة الغربية حيث يبلغ ٢,٦٦ في المائة. ويمثّل الفلسطينيون في القدس الشرقية ما نسبته ٩,٥ في المائة من مجموع الفلسطينيين الذين يعيشون في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتتسم الأسر بخصائص مماثلة لتلك التي تتسم بها الأسر في بقية أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد بلغ متوسط حجم الأسرة في القدس الشرقية ٥,٢ أشخاص في عام ٢٠٠٧ مقابل ٥,٥ في بقية الضفة الغربية و٥,٨ في الأرض الفلسطينية المحتلة ككل في السنة نفسها (PCBS, 2010C).

وقد أدّى بناء حاجز الفصل إلى ضمِّ المزيد من الأراضي الفلسطينية وأثّر تأثيراً سلبياً على المجتمعات الفلسطينية في كلا الجانبين؛ وكان التأثير المناوئ الناجم عن ذلك شديد الوطأة في القدس الشرقية. فيقدَّر أن ما يصل إلى ٥٥ ٠٠٠ مقدسي (أي خمس مجموع السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية) قد أصبحوا الآن مفصولين فعلياً عن مركز المدينة نتيجة لبناء حاجز الفصل (Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), 2011a). وتشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١١) إلى أن بناء الحاجز قد أدّى إلى تهجير ٢ ٩٠٠ أسرة في منطقة محافظة القدس وإلى مصادرة ٩ ١٠٠ دونم من الأراضي لبناء الحاجز عليها (نحو ١٨ في المائة من مجموع مساحة أراضي الضفة الغربية التي صودرت من أجل بناء الحاجز). وقد كان من بين المناطق الأشدّ تأثُّراً كفر عقب، ومخيم شعفاط للاجئين، وأجزاء من عناتا، ورأس خميس، والسواحرة الشرقية. ويحتاج المقيمون في هذه المناطق الآن إلى المرور عبر نقاط تفتيش غالباً ما تكون مكتظَّةً، مما يعني حدوث تأخيرات كبيرة في أوقات السفر، للوصول إلى مرافق الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات التي يحقُّ لهم الحصول عليها كمقيمين في القدس.

ويجب على المقدسيين المتضررين بشكل مباشر من بناء حاجز الفصل الذي يمتدُّ عبر القدس الشرقية التي ضمها إسرائيل وعددهم ٥٥ ٠٠٠ شخص أن يدفعوا ضرائب بلدية لأنهم لا يزالون يعيشون ضمن بلدية القدس الكبرى. ومع ذلك فإنهم لا يتمتعون جميعاً بخدمات مثل إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي وصيانة الطرق والخدمات البريدية وجمع النفايات (أو بنفس مستوى هذه الخدمات التي يتمتَّع بها المقدسيون الذين يعيشون في الجانب الآخر من الحاجز). ونتيجة لفصل هذه المناطق فصلاً فعلياً عن القدس الشرقية، فإنها تعاني أيضاً من فراغ أمني وتزايد في أعمال الخروج عن القانون. وقلّما تدخل الشرطة الإسرائيلية إلى المناطق البلدية الواقعة خارج حاجز الفصل، بينما لا تتمتَّع السلطة الفلسطينية بولاية أمنية على هذه المناطق، مما يفضي إلى تزايد الجرائم والاتجار بالمخدرات فيها (Rosenberg, 2011).

وفي غضون ذلك، شهدت المستوطنات الإسرائيلية في جميع أنحاء القدس الشرقية توسُّعاً مطَّرداً منذ عام ١٩٦٧، حيث كان ٢٠١ ٠٠٠ مستوطن يعيشون في ١٦ حياً ومستوطنة داخل الحاجز في عام ٢٠١٠، وهو عدد يكاد يساوي عدد السكان الفلسطينيين في المدينة (PCBS, 2011). وقد أدَّت إقامة هذه التجمُّعات السكنية الحضرية والمناطق الصناعية الإسرائيلية، المنتشرة حول الحدود الشمالية والجنوبية والشرقية للبلدية وكذلك في قلب الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية، إلى تغيير الطبيعة المادية وإمكانيات التخطيط الحضري. فهي تستبعد السكان الفلسطينيين استبعاداً تاماً وقلّما تعبِّر عن مصالحهم: فالمساحة المخصصة للفلسطينيين لأغراض بناء المساكن تبلغ ١٣ في المائة فقط من مجموع مساحة مناطق القدس الشرقية التي تمَّ ضمها مقارنة بالمساحة المخصصة للمستوطنين الإسرائيليين التي تبلغ ثلاثة أضعاف المساحة المخصصة للفلسطينيين (السلطة الفلسطينية، ٢٠١٠). وحتى داخل هذه المناطق المخصصة، تواجه نشاطَ البناء في الأحياء الفلسطينية لاستيعاب النمو السكاني الطبيعي الضاغط معوِّقاتٌ شديدةٌ تتمثَّل في الإجراءات المرهقة والمعقَّدة التي تجبر الفلسطينيين على اللجوء أحياناً إلى "البناء غير

المشروع" الذي غالباً ما يخضع لأوامر الهدم الإسرائيلية. ويُقدَّر أن تكون ١ ٥٠٠ وحدة سكنية في القدس الشرقية قد هُدِمَت منذ عام ١٩٦٧ بوتيرة متزايدة وصلت في السنوات الماضية إلى هدم نحو ٨٠ وحدة سكنية سنوياً (PCBS, 2011).

وتعدُّ القدرة على الوصول وحرية حركة الأشخاص والبضائع أمرين حاسمين بالنسبة لأي اقتصاد، ولا سيما اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة واقتصاد القدس الشرقية. وهما، بالإضافة إلى عامل السيادة على الحدود، عاملان أساسيان للاستثمار وللتجارة الداخلية والخارجية النشطة. والتجارة راسخة الجذور في اقتصاد القدس الشرقية، وهي أحد القطاعات الرئيسية المساهمة في الناتج والعمالة، وهي تضم أكبر عدد من المؤسسات الاقتصادية في محافظة القدس والقدس الشرقية داخل الحاجز (PCBS, 2010c). وتشير بيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) إلى وجود ما مجموعه ٥١ عائقاً أمام حركة التنقُّل في القدس الشرقية، بما في ذلك نقاط التفتيش، وحواجز الطرق، وبوابات الطرق، وغير ذلك من الحواجز، مثل حاجز الفصل. ولا يستطيع الفلسطينيون القادمون من بقية أنحاء القدس والأرض الفلسطينية المحتلة الدخول إلى مناطق "J1". وبالتالي فإن الاقتصاد فَقَدَ القدرة على الوصول إلى مكوِّن رئيسي من مكوِّنات قاعدته الاستهلاكية التقليدية، بينما قيَّد الإسرائيليون في القدس الغربية حركة التنقل إلى المناطق الفلسطينية في القدس الشرقية في أعقاب الانتفاضة. بل إن بنية تحتية إسرائيلية منفصلة للنقل والتجارة قد أُنشئت وطوِّرت منذ ذلك الحين، بما في ذلك إنشاء خط جديد من خطوط السكك الحديدية الحضرية، لضمان "تواصل حركة النقل" بين القدس الغربية والمستوطنات الإسرائيلية التي تحيط بالمناطق العربية من المدينة إلى الشمال والشرق والجنوب أو تلتف حولها.

وقد أدّى بناء حاجز الفصل إلى التعجيل بفصل سكان الضفة الغربية عن أسواق القدس الشرقية وإلى زيادة تقطيع أوصال الأسواق الداخلية. فالمقدسيون الذين يعيشون في أبو ديس إلى الشرق يسافرون الآن إلى بيت لحم والخليل إلى الجنوب، بينما يسافر سكان الرام إلى رام الله في الشمال، أما الفلسطينيون من سكان الضفة الغربية الذين يعملون في إسرائيل والذين اعتادوا على التسوّق في قرى مثل بيت حاني في طريق عودتهم من العمل فلم يعودوا قادرين على ذلك. ثم إن القيود الإضافية التي يفرضها نظام التصاريح قد حدَّت من سفر المسلمين إلى القدس الشرقية أيام الجمعة للصلاة في المسجد الأقصى، وهؤلاء يمثِّلون زبائن هامين لتجار القدس الشرقية. وقد شكَّل تقلُّص طلب المستهلكين الفلسطينيين عاملاً رئيسياً من العوامل التي أفضت إلى إغلاق أكثر من ٢٨٠ متجراً في القدس الشرقية خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، من بينها ٥٠ متجراً في المدينة القديمة وحدها. كما تأثَّرت مناطق أخرى تقع إلى الجهة الشمالية الشرقية، مثل الرام التي تقع خارج الحاجز، تأثُّراً شديداً بالقيود المفروضة على حركة التنقُّل؛ ونتيجة لذلك، أُغلِقَ ٦٣ متجراً من بين ١١٠ متاجر في سوق الرام المركزي في أعقاب بناء حاجز الفصل (OCHA, 2007).

كما فقدت القدس الشرقية القدرة على الحصول على منتجات رخيصة نسبياً من الضفة الغربية بسبب ما يُفرض من قيود على حركة نقل السلع وما يُطلب الحصول عليه من تصاريح التجارة، وكلاهما معقَّد وباهظ التكلفة. فمنذ حزيران/يونيه ٢٠١٠، منعت إسرائيل المستحضرات الصيدلانية ومنتجات الألبان واللحوم المنتجة في الضفة الغربية من الدخول إلى القدس الشرقية (وإسرائيل)، مدعية أن معايير المنتجات الفلسطينية ليست مناسبة للسوق الإسرائيلية (Palestine Trade Centre, 2010b) مما كبَّد الاقتصاد الفلسطيني خسائر تُقدَّر بنحو ٤٨ مليون دولار سنوياً. وقد أدّى هذا الحظر إلى حرمان المنتجين في الأرض الفلسطينية المحتلة من إمكانية الوصول إلى سوق استهلاكية رئيسية، كما حرم المستهلكين في القدس الشرقية من الحصول على منتجات بديلة أرخص بكثير من تلك التي يضطرون لشرائها من السوق الإسرائيلية. وفَقَدَ المنتجون في القدس الشرقية أيضاً فرصاً تسويقيةً من جراء القيود الصارمة المفروضة على دخول الفلسطينيين الذين يعيشون في بقية الأرض الفلسطينية المحتلة

والذين كان طلبهم يشكّل عادةً مكوِّناً هاماً من مكوِّنات الطلب على السلع والخدمات من القدس الشرقية. وحتى عندما يُسمح للسلع بالدخول إلى القدس الشرقية، يجب أن تمرَّ هذه السلع عبر نقاط تفتيش تجاري تتطلّب نقل السلع من شاحنة إلى أخرى، مما يؤدّي إلى زيادة تكاليف النقل والمعاملات التي يتحملها المنتجون الفلسطينيون.

جيم- تقييد الحقوق المدنية والخدمات البلدية

تشكّل الحقوق المدنية بما فيها حق المشاركة عاملاً هاماً من العوامل المحدِّدة لتراكم رأس المال البشري. وتتوقف الحقوق المدنية لسكان القدس على وضع المواطنة الذي يميَّز بحسب نوع بطاقة الهوية التي يحملونها (Hever, 2007) فمن مجموعات سكان القدس الشرقية مجموعة تضم المواطنين الإسرائيليين اليهود الذين يتمتعون بحقوقهم المدنية كاملةً ويُمكّنون من ممارستها. ويندرج في مجموعة ثانية مواطنو إسرائيل من العرب الفلسطينيين الذين يعيشون ويعملون في القدس الشرقية والذين يُفترض نظرياً أن يتمتعوا بنفس الحقوق التي يتمتع بها المواطنون اليهود ولكنهم يشكلون في الممارسة العملية جزءاً من مجموعة سكانية محرومة فيما يتعلّق بتوزيع موارد التنمية من قبل الدولة. وثمة مجموعة ثالثة، وهي محور تركيز هذه الدراسة، تتألف من الفلسطينيين المقدسيين الذين يعيشون داخل حاجز الفصل ويقيمون في إسرائيل ولكنهم ليسوا من مواطني أية دولة. وضمن هذه المجموعة تندرج مجموعة فرعية تضمّ فئة أقل حظاً من المقدسيين ممن يقيمون ضمن حدود بلدية القدس (التي تمّ ضمها) ولكن خارج حاجز الفصل (ومع ذلك فهم يعتبرون من المقيمين في إسرائيل). وهناك مجموعة خامسة من المقدسيين الذين يعيشون في ذلك الجزء من القدس الشرقية الذي لم يُضم ("J2") وبالتالي فليس لهم حق في الإقامة أو أي حق آخر في إسرائيل، وهم يخضعون صورياً للولاية المدنية للسلطة الفلسطينية.

وقد صُنِّف فلسطينيو القدس الشرقية التي ضمّتها إسرائيل باعتبارهم "مقيمين دائمين"، وهو وضع أعطاهم الحق في أن يعيشوا ويعملوا في إسرائيل دون الحاجة إلى الحصول على تصاريح خاصة، بالإضافة إلى استحقاقهم للخدمات الاجتماعية والتأمين الصحي (Association for Civil Rights in Israel (ACRI), 2010). إلا أنه من أجل الحصول على الخدمات، يجب على سكان القدس الشرقية أن يثبتوا وضع إقامتهم الدائمة في تعاملهم مع كل من معهد التأمين الوطني ووزارة الداخلية. ويمكن إلغاء بطاقات الهوية في أي وقت، تبعاً للقوانين واللوائح الإسرائيلية، وتُطبَّق أحكامٌ تقييدية مختلفة على حاملي هذه البطاقات (B'tselem, 2011a). ويجب على فلسطينيي القدس الشرقية الحصول على تأشيرة عودة إسرائيلية عندما يسافرون إلى الخارج، وهم يتعرَّضون لإلغاء حقوق الإقامة عندما يعيشون في الخارج لمدة تزيد عن سبع سنوات.

ويُضاف إلى ذلك أن وضع الإقامة الدائمة غير قابل للنقل من خلال الزواج الذي لا يتيح سوى المعاملة على أساس "جمع شمل الأسرة"، وهو إجراء ليس سهلاً على الإطلاق بل إنه قد أصبح أشد صعوبة منذ عام ٢٠٠٣. ففي أيار/ مايو ٢٠٠٢، أصدرت الحكومة الإسرائيلية القرار رقم ١٨١٣ بشأن المقيمين في إسرائيل بصورة غير مشروعة وجمع شمل الأسر، وهو قرار يحظر فعلياً جمع شمل الأسرة إذا كان الزوج فلسطينياً (Ayyub, 2008). كما أن هذا الوضع، بخلاف وضع المواطنة، لا ينتقل إلى الأطفال. وثمة مصادر تشير إلى أن هناك ما يُقدَّر بأكثر من ١٠ ٠٠٠ طفل فلسطيني في القدس الشرقية ليسوا مسجَّلين بسبب تطبيق هذه الأحكام (OCHA, 2011b).

ورغم أن المقيمين الدائمين يحصلون على إعانات اجتماعية وعلى تأمين صحي، فهم لا يعتبرون "مواطنين كاملين" كما أنهم غير حائزين على جنسية أي بلد (رغم أن الكثيرين منهم يحتفظون بحق استخدام جواز السفر الأردني كوثيقة سفر). وبينما يُسمح لهؤلاء المقيمين الدائمين بالمشاركة في الانتخابات البلدية في القدس، فإن قلة قليلة منهم تشارك فعلياً.

وبموجب القانون الإسرائيلي، لا يُسمح للفلسطينيين المقدسيين بأن يَنتَخبوا أو يُنتَخبوا لعضوية البرلمان الإسرائيلي، ولكن بإمكانهم التقدُّم بطلبات للحصول على وضع المواطنة الإسرائيلية، وهو أمر نادراً ما يحدث. ويختلف وضع هؤلاء عن وضع المقيمين في بقية الأرض المحتلة، إذ إنه من حق المقيمين في القدس الشرقية العمل والسفر داخل إسرائيل. ويجب على هؤلاء أن يدفعوا تكاليف التأمين الوطني الإسرائيلي، وضرائب الدخل والضرائب البلدية، وهم يخضعون للقوانين والسياسات الإسرائيلية، بما في ذلك قوانين البناء والتخطيط وشروط الإقامة.

وتشمل ضريبة الممتلكات البلدية (*"الأرنونا"*) التي تجبيها بلدية القدس من الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس الشرقية كلاً من الضرائب على المساكن والضرائب على الأعمال التجارية. وتُحسَب هذه الضرائب على أساس جملة أمور منها خصائص منطقة السكن و"درجة تصنيف" الأحياء، ونوعية البناء. إلا أن هذه الضرائب كانت موضع الكثير من الاعتراضات بسبب مستوى إنفاق البلدية على القدس الشرقية، وهو مستوى متدنٍّ على نحو غير متناسب، إضافة إلى أن الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية في القدس الشرقية هي أسوأ عموماً مقارنة بما هي عليه في مدن إسرائيل. وتشير تقديرات إلى أن الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية (التي تضم ما نسبته ٣٠ في المائة من سكان المدينة) لم تحصل إلا على ما نسبته ١١,٧٢ في المائة من ميزانية البلدية في عام ٢٠٠٣ (Margalit, 2006) و٧ في المائة في عام ٢٠٠٩ (ACRI, 2009). وتدلُّ بيانات وزارة الداخلية الإسرائيلية على أن أعلى معدَّل لضريبة الأرنونا تُسجَّل في القدس من بين أكبر عشر مدن في إسرائيل (Tzur, 2010). وفي عام ٢٠٠٩، دفع الفلسطينيون ما نسبته نحو ٥٥ في المائة من مجموع ضرائب الأرنونا المستحقة لبلدية القدس (Jerusalem Institute for Israel Studies, 2011)، مما يعكس جملة أمور منها المعدَّلات التفضيلية المطبَّقة على المستوطنين اليهود في القدس الشرقية كجزء من نشاط الاستيطان في المدنية الذي ترعاه الحكومة.

ورغم وجود عدد كبير جداً من الشروط المعقَّدة التي يجب على الفلسطينيين المقدسيين استيفاؤها لكي يظلوا مؤهَّلين للحصول على الخدمات البلدية والاجتماعية ومن ثم الاحتفاظ بحقوق الإقامة، فقد كان المسار التاريخي للحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية منذ عام ١٩٤٨ يتجه نحو بقية أنحاء الضفة الغربية والأردن. وهذه العلاقات الدينامية لم تتفكَّك بعد. فرغم العديد من العوائق المادية والقانونية، لا تزال القوى الإدماجية الموجَّهة نحو الداخل العربي تطغى على الروابط التي لا تزال محدودة وانتقائية مع الاقتصاد الإسرائيلي ودولة إسرائيل. والواقع أن العديد من القيود التي تؤثِّر في أوضاع إقامة وسكن وعمل "المقيمين الدائمين" من الفلسطينيين المقدسيين تؤدِّي فعلياً إلى زيادة الضغط الذي يتعرضون إليه لحملهم على مغادرة المدينة. ويجب على الكثيرين منهم أن يختاروا إما المحافظة على وضعهم القانوني/وظائفهم/منازلهم في أماكن أخرى في الضفة الغربية أو في عمّان، وإما قطع تلك الروابط ومحاولة التكيُّف مع واقع الحال/تأمين القدرة على البقاء في بيئة القدس الشرقية المعزولة من أجل الحفاظ على وضع "المقيم الدائم" في منازل ومدينة أسلافهم، وهو اختيار ليس سهلاً على الإطلاق.

ثانياً– هيكل اقتصاد القدس الشرقية وتطوُّره

مثلما يشكِّل وضع القدس الشرقية وضعاً خاصاً ضمن تجارب معاناة الشعب الفلسطيني من الاحتلال والاستيطان منذ عام ١٩٦٧ (مقارنة ببقية الأرض الفلسطينية المحتلة)، فإنها تمثِّل أيضاً حالةً فريدة تُعامل على نحو منفصل في السلاسل الإحصائية المنشورة. ويغطي الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني العديد من جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية في *كتاب القدس الإحصائي السنوي*، وهو سلسلة الحسابات القومية الوحيدة المنشورة التي تشمل الحسابات المتعلِّقة بالقدس الشرقية للفترة ١٩٩٤–٢٠٠٠. أما فيما يتعلَّق بالفترة السابقة، فلا توجد سوى تقديرات جزئية. كما تم منذ عام ٢٠٠١ التوقُّف عن

إدراج حسابات مناطقية في منشورات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مما أفضى إلى وجود نوع من الفجوة في تغطية ذلك الجزء من اقتصاد الأرض المحتلة. ويدرج الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي إحصاءات السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية في سلاسل إحصاءاته الاجتماعية والاقتصادية، كما أن هناك مؤسسة إسرائيلية أخرى (معهد القدس للدراسات الإسرائيلية (JIIS) تنشر كتاب القدس الإحصائي السنوي *(Statistical Yearbook of Jerusalem)*، ولكن دون تصنيف بحسب المنطقة أو المجموعة السكانية. ولذلك فإن المصادر الرسمية الإسرائيلية لا تساعد كثيراً في إعطاء فكرة واضحة عن الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية.

إلا أنه من خلال التوصُّل إلى فهم أفضل لما يُعرَف عملياً عن هيكل وأداء اقتصاد القدس الشرقية قبل عام ٢٠٠٠، وعلى ضوء الاتجاهات العامة لاقتصاد بقية الأرض الفلسطينية المحتلة منذ ذلك الحين، ترد أدناه صورة أوضح تلقي الضوء على ما يمكن أن يُعرَف عن اقتصاد القدس الشرقية اليوم. وتُكمِّل هذه الصورة (في فروع لاحقة من هذا التقرير) من خلال تسليط الضوء على هيكل وأداء مختلف قطاعات اقتصاد القدس الشرقية من أجل التوصُّل إلى فهم أفضل لمواطن قوته وضعفه. ويشمل التذييل الإحصائي لهذا التقرير أهم البيانات الاجتماعية – الاقتصادية المتاحة الخاصة بالقدس الشرقية، وهو يشكِّل مصدراً للأرقام المدرجة هنا، ما لم يُذكَر ما يدلُّ على خلاف ذلك.

ألف– الاقتصاد الكلي: تقلُّص المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني

عند انتهاء اتجاه النمو الإيجابي الذي شهده عقد الثمانينات من القرن الماضي عشية اندلاع الانتفاضة الأولى، وقبل فترة طويلة من عقد اتفاقات أوسلو لعام ١٩٩٣ التي بشَّرت بظهور سياق جديد لتنمية اقتصاد القدس الشرقية، أشارت التقديرات (الأونكتاد، ١٩٩٤) إلى أن اقتصاد القدس الشرقية قد أسهم بما نسبته نحو ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للأرض الفلسطينية المحتلة (أو قرابة ٢٥٠ مليون دولار في عام ١٩٩٠). وبصفة خاصة، شكَّلت القدس الشرقية جزءاً لا يتجزأ من اقتصاد الضفة الغربية الذي كان اقتصاد القدس الشرقية لا يزال وثيق الارتباط به: ١٦ في المائة من عدد سكان الضفة الغربية، و١٤ في المائة من قوة العمل، و١٨ في المائة من العمالة المحلية، وما يزيد عن ١٦ في المائة من الناتج القومي الإجمالي (بما في ذلك دخل عوامل الإنتاج والتحويلات). وقد كانت المكانة المركزية للقدس الشرقية بوصفها مركزاً للسياحة وما يتصل بها من خدمات لا تزال تتجلى عندئذ في مساهمتها بما يزيد عن ثُلث القيمة المضافة لقطاع الخدمات (الخاص والعام) في الضفة الغربية. والواقع أن المستوى المرتفع تاريخياً لاعتماد اقتصاد القدس الشرقية على خدمات السياحة والنقل وما يتصل بذلك من خدمات ينعكس في نسبة المساهمة الساحقة لهذه الخدمات في ناتج القدس الشرقية، حيث قُدرت بنحو ٨٠ في المائة في عام ١٩٨٧.

وكان اقتصاد القدس الشرقية قد بدأ بحلول منتصف عقد الستينات من القرن الماضي يتعافى من التأثير المناوئ لتقسيم المدينة الذي حدث في عام ١٩٤٨ وذلك من خلال إعادة بناء نفسه ضمن الاقتصاد الأردني والتوجّه نحو الشرق. وقد شكَّل احتلال القدس الشرقية في عام ١٩٦٧ صدمةً لا تقل شدةً عن صدمة عام ١٩٤٨، مما أدى إلى قطع مفاجئ وسريع للروابط الاقتصادية للضفة الغربية بالشرق وإخضاعها لمصالح سلطة الاحتلال في الغرب. وقد أحدثت الانتفاضة الأولى اضطراباً في اقتصاد القدس الشرقية بقدر ما أحدثت اضطراباً في بقية الأرض المحتلة، حيث مُني بخسائر فادحة من جراء تراجع السياحة والتجارة، والتدابير الاقتصادية العقابية التي اتخذتها إسرائيل (مداهمات لجباية الضرائب، وفرض حظر التجول، وما إلى ذلك من التدابير) التي استمرت حتى أوائل فترة التسعينات. وفي عام ١٩٧٢، أصدرت السلطات الإسرائيلية أوامر تتعلق بمنح

"تصاريح عامة" تسمح للفلسطينيين بالدخول إلى القدس الشرقية وإسرائيل، ولكن هذا الوضع تغير في حزيران/يونيه ١٩٨٩ عندما فرضت إسرائيل قيوداً على إصدار هذه التصاريح العامة. وفي أعقاب حرب الخليج الأولى (١٩٩٠-١٩٩١)، اعتمدت إسرائيل سياسة جديدة اقتضت حصول الفلسطينيين على تصاريح دخول إلى إسرائيل ونفذّت أول عمليات "الإغلاق" التي تعزل القدس الشرقية عن بقية الأرض الفلسطينية المحتلة.

وقد توقف الفصل المادي والاقتصادي للقدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية في ظل أجواء الانتعاش الذي شهدته السنوات الأولى التي أعقبت التوصل إلى اتفاقات أوسلو، ولكنه سرعان ما استُؤنف وتسارع بعد عام ٢٠٠٠، وهو ما شجعته سياسات "الفصل" الإسرائيلية الممنهجة منذ ذلك الحين. والواقع أن ما كان يُفترض أن يكون "عهداً ذهبياً"، بالنسبة لاقتصاد القدس الشرقية في فترة ما بعد اتفاقات أوسلو يتسم بالحدود المفتوحة وتزايد السياحة الإقليمية والانتعاش الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة، لم يحقق سوى نتائج ضئيلة للقدس الشرقية. وبصفة خاصة، فإن أية تحسنات طفيفة حدثت على مدى الفترة سرعان ما تلاشت بعد اندلاع الانتفاضة الثانية في قلب القدس الشرقية نفسها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

ومع أن الجدولين ٥ و٦ (التذييل الأول) بشأن الحسابات القومية للقدس الشرقية لا يشملان سوى الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٠، فإنهما يُظهران الاتجاهات الأساسية للاقتصاد ومساره في فترة هامة اتسمت بوجود بيئة سياسات كانت البيئة الأمثل منذ عام ١٩٦٧. فقد كان نمو الناتج المحلي الإجمالي في القدس الشرقية إيجابياً في معظم السنوات التالية لعام ١٩٩٤، لكن التراجع الذي حدث في عام ١٩٩٦ ثم في عام ٢٠٠٠ (بنسبة ٢,١ و٣,٦ في المائة، على التوالي) قد قوَّض أية إمكانية لاستدامة النمو. بيد أن ما ينطوي على دلالة أكبر هو أنه بينما بلغ متوسط معدَّل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأرض الفلسطينية المحتلة أقل من ١ في المائة في الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠٠، وأكثر من ٢ في المائة في بقية الضفة الغربية، إلى جانب معدَّل نمو سكاني قوي نسبياً، شهد معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في القدس الشرقية ركوداً رغم تسجيل بعض فترات النمو الإيجابي في الأعوام ١٩٩٥ و١٩٩٨-١٩٩٩. وبينما تُظهر هذه البيانات وقع التأثير المناوئ لاندلاع الانتفاضة في عام ٢٠٠٠، فإن اقتصاد القدس الشرقية كان في البداية أقل تأثراً بذلك من بقية الأرض الفلسطينية المحتلة. وبالتالي فإنه حتى في ظل توفُّر أفضل بيئة سياسات على مدى جزء كبير من العقدين السابقين، فإن الأداء الاقتصادي الضعيف يدل على ضعف قدرة اقتصاد القدس الشرقية على التعافي من تأثير الصدمات، إلى جانب تزايد تفكُّك ارتباطه باقتصاد الضفة الغربية الذي يشكل عُمقه الطبيعي إلى الداخل.

وبينما هيمن قطاع الخدمات على ناتج اقتصاد القدس الشرقية في هذه الفترة السابقة (حيث ارتفعت نسبة مساهمته من ٣٦ إلى ٤٠ في المائة بين عام ١٩٩٤ وعام ٢٠٠٠)، سجلّت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية انخفاضاً حاداً (من ١٤ إلى ٦ في المائة) وتضاعفت مساهمة قطاع البناء أربع مرات ولكنها لم تشكِّل مع ذلك سوى ٨ في المائة، بينما تضاعفت نسبة مساهمة قطاع النقل والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي للقدس الشرقية لتصل إلى ٢٣ في المائة بحلول نهاية الفترة. ولم تكن نسبة مساهمة القدس الشرقية في الطلب الكلي للأرض الفلسطينية المحتلة في فترة التسعينات متناسبة دائماً مع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في هذه الفترة (نحو ٨ في المائة) مما يعكس الهيمنة النسبية لفرص الاستهلاك الخاص في الاقتصاد المحلي (مقارنةً بالاستهلاك العام المُقيَّد نسبياً أو بالاستثمار العام أو الخاص). وقد شكّلت مساهمة القدس الشرقية ما نسبته ١٠ في المائة من الاستهلاك النهائي للأرض الفلسطينية المحتلة و١٠ في المائة من صافي صادرات السلع والخدمات، بينما تضاعفت نسبة مساهمتها في إجمالي تكوين رأس المال للأرض الفلسطينية المحتلة في قطاع المباني ثلاث مرات من ٢ إلى ٦ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠.

كما أن حجم تراجع اقتصاد القدس الشرقية ضمن السياق الاقتصادي الفلسطيني الأوسع يتجلى بكل وضوح في انخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني. فمساهمة القدس الشرقية التي قُدرت بما يتراوح بين ١٤ و١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للأرض الفلسطينية المحتلة في فترة ما قبل الانتفاضة (الأونكتاد، ١٩٩٤)، بلغت وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ما يزيد قليلاً عن ٨ في المائة في بداية الفترة الانتقالية التي نصت عليها اتفاقات أوسلو. وعلى الرغم من التحسُّن العام للبيئة الاقتصادية بعد عام ١٩٩٣، فإن نسبة مساهمة القدس الشرقية في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة واصلت انخفاضها (PCBS, 2003) لتبلغ أقل من ٨ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠. وهو ما يمثل مؤشراً قوياً على أن استفادة القدس الشرقية مما يسمى "عائد السلام" لمرحلة ما بعد أوسلو كانت أدنى نسبياً من استفادة بقية الأرض الفلسطينية المحتلة.

والبيانات المتاحة عن الفترة منذ عام ٢٠٠٠ لا تسمح، مع الأسف، بإجراء حسابات مماثلة، ولكن البيانات المتعلقة بالقيمة المضافة من خلال القطاعات الاقتصادية الرئيسية توفر مساراً بديلاً لوضع التقديرات. وهذا يؤكد التقلص المستمر لوزن اقتصاد القدس الشرقية بالنسبة إلى اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة على مدى العقد الماضي. ورغم أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقدس الشرقية قد سجل زيادات طفيفة نسبياً منذ عام ٢٠٠١، فإن حجمه النسبي قد انخفض لأن النمو الاقتصادي في القدس الشرقية لم يُجار النمو الاقتصادي لبقية الأرض الفلسطينية المحتلة الذي لم يبدأ في الانتعاش إلا في عام ٢٠٠٨. وتشير التقديرات إلى أن بناء حاجز الفصل قد أدى إلى تكبُّد السكان الفلسطينيين في القدس خسائر مباشرة تزيد عن مليار دولار وأن تأثيره المناوئ من حيث تكاليف الفرصة البديلة يتواصل بمعدل ٢٠٠ مليون دولار كل سنة (السلطة الفلسطينية، ٢٠١٠). وتدل البيانات القطاعية على أن حجم اقتصاد القدس الشرقية مقارنةً باقتصاد بقية الأرض الفلسطينية المحتلة قد تقلَّص إلى ما دون ٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٠ (PCBS, 1999-2011)، أي ما يعادل نصف نسبة مساهمته قبل ٢٠ سنة – وهو ما يدل دلالة محزنة على تراجع اقتصاد القدس الشرقية وعزلته المتزايدة في ظل الاحتلال الذي طال أمده، رغم "عملية السلام" الملازمة له.

ومنذ عام ٢٠٠٠، يدل بعض المؤشرات الاقتصادية على تحسُّن في مستويات المعيشة في القدس الشرقية مقارنة ببقية الضفة الغربية. ومن الأمثلة على ذلك أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في القدس الشرقية قُدِّر بمبلغ ٣٦٥ ١ دولاراً (بالأسعار الجارية) في عام ٢٠٠٢ مقارنة بمبلغ ٢٠٠ ١ دولار في بقية الضفة الغربية (معهد أبحاث السياسة الاقتصادية الفلسطيني، ٢٠١١) وأن متوسط الاستهلاك الشهري للأُسر المعيشية في القدس الشرقية بلغ مستوى أعلى مما هو عليه في بقية الأرض الفلسطينية المحتلة. وهذا يدل على عدد من العوامل: المستوى الأعلى عموماً للدخل ومستويات المعيشة في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية أو بمخيمات اللاجئين؛ وتزايد إدماج القدس الشرقية في الاقتصاد الإسرائيلي (حيث يسجِّل الدخل والإنفاق مستويات أعلى)؛ ومسار نمو اقتصاد القدس الشرقية المتباين على نحو متزايد مقارنةً بالاتجاهات في بقية الأرض الفلسطينية المحتلة. إلا أنه لا ينبغي الوقوع في خطأ اعتبار هذه "المزايا" الظاهرة مكاسب حقيقية في التنمية أو الرفاه، فهي مكاسب تظل في أفضل الأحوال بعيدة المنال في سياق المعاناة الاقتصادية الفلسطينية في القدس الشرقية، وهو ما أظهرته تقييمات الأونكتاد لآفاق التنمية الاقتصادية الفلسطينية في مجموعة متنوعة من السياقات على مدى السنوات الثماني والعشرين الماضية.

باء– التجارة الداخلية والخدمات

تدلُّ بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (انظر التذييل الأول) على أنه كانت هناك ٦٨٠ ٦ مؤسسة اقتصادية في محافظة القدس (٦٥٩ ٢ في المنطقة "J1" و٢٠١ ٤ في المنطقة "J2") في عام ٢٠٠٩، أي بنسبة زيادة قدرها ٣٠ في المائة فقط

مقارنة بعام ١٩٩٩. ففي فترة السنوات العشر الممتدة بين عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٩، بلغ مجموع ما أُنشئ من مؤسسات جديدة ٣٩٠ ١ مؤسسة من بينها ٠٤٤ ١ مؤسسة في المنطقة "J2" بينما لم تُنشأ في المنطقة "J1" سوى ٣٤٦ مؤسسة (PCBS, 1999-2011). وهذا أمر غير عادي إذا ما أخذنا في الاعتبار أن قرابة ثُلثي سكان القدس الشرقية يعيشون في المنطقة "J1"، ولكن يبدو أن هذا يُبرز مدى تأثير أوجه الإجحاف الاقتصادي والسياسي والإداري التي يواجهها منظمو المشاريع في مناطق القدس الشرقية التي ضمتها إسرائيل ("J1").

وتشكِّل مؤسسات التجارة الداخلية وما يتصل بها من أنشطة النسبة الأكبر من المؤسسات الاقتصادية على مستوى المنطقتين "J1" و"J2". فمن بين مجموع المؤسسات الموجودة في محافظة القدس في عام ٢٠٠٩ وعددها ٨٦٠ ٦ مؤسسة، بلغت نسبة المؤسسات العاملة في مجالات تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح والصيانة ٥٨ في المائة (PCBS, 2003). وفيما يتعلق بالمنطقة "J1"، بلغت نسبة المؤسسات الاقتصادية العاملة في مجال التجارة وما يتصل بها من أنشطة ٦٦ في المائة. وفي عام ٢٠٠٩، كانت هذه المؤسسات توظف ٢٥٦ ٣ عاملاً، أي ثُلث العدد الإجمالي للأشخاص العاملين في القدس الشرقية. وعادة ما تكون المؤسسات العاملة في هذا القطاع صغيرة أو بالغة الصِغَر، وهو وضع مماثل للوضع السائد في بقية الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد بلغت نسبة المؤسسات التجارية التي كانت توظف ما يتراوح بين عامل واحد وأربعة عمال نحو ٩٦ في المائة في عام ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠٠٨، كانت ٣٠٣ ١ من هذه المؤسسات توظّف ما مجموعة ٦٤٦ ٢ عاملاً.

وتقدِّم البيانات المتاحة صورةً للأحجام النسبة والاتجاهات الإجمالية: فالبيانات المتاحة عن عام ٢٠٠٨ تدل على أن التجارة في المنطقة "J1" قد أسهمت بناتج إجمالي قدره ١٠٠ مليون دولار وبقيمة مضافة إجمالية بلغت ٨٣ مليون دولار، وبما مقداره ١٦ مليون دولار كاستهلاك وسيط[٤]. وقد كان إجمالي تكوين رأس المال الثابت متدنياً للغاية، حيث بلغ ٠٠٠ ٢٠٣ دولار. وبالرغم من أن عدد المؤسسات والعمال في هذا القطاع قد زاد نسبياً خلال العقد الأخير، فإن معظم هذه الزيادة قد حدث في المنطقة "J2". ومن الأمثلة على ذلك قطاع تجارة التجزئة، وهو أكبر قطاع فرعي ضمن الأنشطة التجارية، حيث ارتفع عدد المؤسسات بنسبة ٤٠ في المائة في المنطقة "J2" منذ عام ١٩٩٤، بينما لم يزد في المنطقة "J1" إلا بنسبة ١٧ في المائة على مدى فترة ١٦ سنة. وهذا الأداء المتلكئ لاقتصاد المنطقة "J1" مقارنة بمؤسسات التجارة الداخلية في القدس الشرقية خارج حاجز الفصل يمثل مؤشراً آخر على ما خلَّفه ضم المنطقة "J1" إلى إسرائيل، ولكن دون إدماجها في الاقتصاد الإسرائيلي، من آثار سلبية على اقتصاد القدس الشرقية.

ويمثل قطاع الخدمات أكبر مساهِم في الناتج المحلي الإجمالي وأكبر موفِّر لفرص العامل في الأرض الفلسطينية المحتلة. ففي عام ٢٠٠٩، كان هذا القطاع يوظِّف ما نسبته ٤٠ في المائة من مجموع العمال الفلسطينيين – ٣٠ في المائة من مجموع العاملين في الضفة الغربية و٦٠ في المائة في غزة (PCBS, 2010c) – وكان يُسهم بما نسبته ٢١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأرض الفلسطينية المحتلة (باستثناء القدس الشرقية/"J1"). وتشمل الأنشطة الرئيسية ضمن قطاع الخدمات الفنادق والمطاعم، والأنشطة العقارية، والتعليم، والصحة، والعمل الاجتماعي وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية.

ولكن هذا القطاع يؤدي دوراً أصغر في اقتصاد محافظة القدس ككل: فقد بلغ عدد المؤسسات العاملة في قطاع الخدمات ٣٨٥ ١ مؤسسة في عام ٢٠٠٨. وخلال السنة نفسها، بلغ عدد هذه المؤسسات المسجلة العاملة في مجال أنشطة الخدمات في المنطقة "J1" ٦٢٠ مؤسسة، بلغ عدد العاملين فيها ٩٧٧ ٣ شخصاً. وتُظهر بيانات قوة العمل في محافظة

---

(٤) الاستهلاك الوسيط هو مجموع السلع والخدمات المستهلَكة كمنتجات مستهلَكة أو محوَّلة خلال عملية الإنتاج.

القدس أن قطاع "الخدمات وغيرها" كان أكبر موظِّفٍ لقوة العمل منذ عام ١٩٩٩. وفي عام ٢٠٠٧، كان هذا القطاع يوظِّف ما نسبته ٣٧ في المائة من العاملين في محافظة القدس. وما برحت هذه النسبة تتزايد تدريجياً. وبحلول نهاية عام ٢٠١٠، بلغت نسبة العاملين في هذا القطاع أكثر من ٤١ في المائة من مجموع العاملين في القدس الشرقية (PCBS, 2010c).

وفي عام ٢٠٠٨، بلغ إجمالي ناتج قطاع الخدمات ٨٧ مليون دولار؛ وبلغ إجمالي القيمة المضافة ٧٣ مليون دولار. وشهد عام ٢٠٠١ مستوى أداء عالياً لقطاع الخدمات. وبالنظر إلى أن هذا القطاع كان أقل عُرضةً نسبياً للتأثير الأولي للتدابير المتخذة، فقد وصل إجمالي القيمة المضافة إلى ٨٠ مليون دولار وبلغ إجمالي الناتج ١٢٠ مليون دولار. كما شهدت تلك السنة مستوى أداءً عالياً لسوق العمل حيث بلغ عدد العاملين في هذا القطاع ١٥٣ ٧ شخصاً وبلغ مجموع ما حصلوا عليه من أجول ٨٧ مليون دولار، مقارنةً بما مجموعه ٩٧٧ ٣ عاملاً بلغ مجموع أجورهم ٢٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٨ (PCBS, 2010c). ويتأثر بعض القطاعات الفرعية (مثل قطاع الفنادق) تأثراً يكاد يكون فورياً بحالة عدم الاستقرار السياسي التي تسبب انخفاضات في مساهمة هذا القطاع، في حين أن ثمة قطاعات أخرى (مثل خدمات التعليم والصحة) لا تتأثر بالقدر نفسه بالصدمات المناوئة. إلا أن جميع قطاعات اقتصاد القدس الشرقية قد تأثرت في النهاية من جراء الانتفاضة الثانية حيث سجَّل إجمالي تكوين رأس المال الثابت في هذا القطاع انخفاضاً هائلاً منذ ذلك الحين، إذ تقلَّص من ١٤ مليون دولار في عام ٢٠٠١ إلى ٠٠٠ ٦٦ دولار فقط في عام ٢٠٠٨ (PCBS, 1999-2010).

جيم- السياحة والنقل

بالنظر إلى ما تتَّسم به مدينة القدس من أهمية روحية عظيمة بالنسبة للمسلمين والمسيحيين واليهود، فإن أهم المواقع الدينية توجد داخل القدس الشرقية، خصوصاً في المدينة القديمة، وفي بيت لحم. ومن الطبيعي أن تتركَّز المرافق السياحية في أماكن قريبة من تلك المواقع. وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد المؤسسات المصنَّفة كفنادق ومطاعم في محافظة القدس بلغ ٣٦٩ مؤسسة في عام ٢٠٠٩ منها ١٦٩ مؤسسة في المنطقة "J1" يعمل فيها ٦٨٠ شخصاً. ويوظِّف قطاع الفنادق والمطاعم، إلى جانب قطاع التجارة الداخلية، ما نسبته ٢٥ في المائة من مجموع العاملين في محافظة القدس، أي أنه يحتل المرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات الذي كان يوظِّف ما نسبته ٣٢ في المائة من مجموع العاملين في محافظة القدس في عام ٢٠٠٩ (PCBS, 2010c). وقد أشارت الدراسات أن قطاع السياحة والأنشطة ذات الصلة يسهم بما نسبته نحو ٤٠ في المائة من ناتج اقتصاد المنطقة "J1" (Abul-Su'ood and Jweiles, 2008).

إلا أن القدس الشرقية لا تزال، حتى في ظل البيئة التقييدية التي تواجهها، تهيمن على قطاع السياحة الفلسطيني. فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة الفنادق الموجودة في القدس الشرقية، في عام ٢٠٠٩، ٤٣ في المائة من مجموع الفنادق في الأرض الفلسطينية المحتلة ونزل فيها ما نسبته ٤٨ في المائة من مجموع نزلاء الفنادق في الأرض الفلسطينية المحتلة (PCBS, 2010a). إلا أن هذا القطاع ما برح يتقلَّص تدريجياً منذ عام ٢٠٠١. فبعد سنة واحدة فقط من الانتفاضة، انخفض عدد الفنادق العاملة بمقدار الثلث، من ٤٣ فندقاً في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٩ فندقاً في عام ٢٠٠١ (PCBS, 1999-2011). وبحلول عام ٢٠٠٩، كان عدد الفنادق العاملة في محافظة القدس ما يزال أدنى مما كان عليه في عام ٢٠٠٠.

وليس عدد الفنادق العاملة هو وحده الذي ظلَّ يتقلَّب خلال العقد الذي أعقب الانتفاضة الثانية، وإنما أيضاً عدد نزلاء الفنادق الذي سجَّل انخفاضاً مذهلاً بلغت نسبته ٨٦ في المائة، من ٠٤١ ٢١٧ نزيلاً في عام ١٩٩٩، إلى ٤٩٧ ٢٩ نزيلاً في عام ٢٠٠٢. إلا أن السنوات الأربع الأخيرة شهدت انتعاشاً ملحوظاً فيما يتعلَّق بعدد النزلاء بحيث وصل هذا العدد

في عام ٢٠٠٩ إلى أعلى مستوى له على مدى ١٠ سنوات (٤٩٤ ٢١٩ نزيلاً). وبينما تمثِّل الفنادق مؤشراً رئيسياً في هذا القطاع، فإن هناك عدة أنشطة أخرى تعتمد على السياحة وتتقلَّب بتقلُّبها، مثل المطاعم ومراكز بيع التّحف والهدايا التذكارية ومنتجات الحرف اليدوية التقليدية، وخدمات وكالات السفر، وخدمات المرشدين السياحيين.

وقد كان لقطاع النقل في القدس الشرقية دورٌ هامٌ في الأرض الفلسطينية المحتلة، وشهد هذا القطاع نمواً ملحوظاً من أجل التكيُّف مع طرق النقل الجديدة التي نشأت بالتوازي مع شبكة الطرق الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما تطوَّر قطاع النقل في القدس الشرقية بالتوازي مع الواقع الجغرافي الجديد الذي نشأ عن الاحتلال، ولكنه استفاد في الوقت نفسه من انتعاش تدفُّقات السياحة إلى إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة منذ منتصف العقد الأول من هذا القرن. وقد تزايدت أهمية هذا القطاع بالفعل منذ الانتفاضة الأولى حين مُنِعَ الفلسطينيون الذين يستقلون سيارات تحمل لوحات خضراء من الدخول إلى القدس الشرقية والمناطق الإسرائيلية، بما في ذلك المطار والموانئ. ومن ثم فإن مركبات النقل العام المملوكة للقدس الشرقية (سيارات الأجرة، والحافلات الصغيرة، وحافلات نقل السيّاح) التي تحمل لوحات إسرائيلية قد سدَّت تلك الفجوة لدى قيام إسرائيل بتشديد القيود المفروضة على حركة تنقُّل الفلسطينيين وحركة نقل السلع الفلسطينية منذ أواخر عقد الثمانينات من القرن الماضي. وتتطلَّب الإجراءات المعقَّدة المطبَّقة في المعابر الرئيسية بين القدس الشرقية وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة وجود قوافل متوازية من المركبات المسجَّلة في القدس الشرقية والمركبات المسجَّلة في الضفة الغربية لنقل العمال والمصلين وغيرهم إلى المعابر حيث يغيِّرون المركبات التي تقلُّهم، وهو إجراء يماثل ترتيبات مناولة البضائع "من شاحنة إلى شاحنة"، وهي ترتيبات تديرها السلطات الإسرائيلية عند المعابر التجارية بين الضفة الغربية والأردن.

ويتألف هذا القطاع من ثلاثة قطاعات فرعية هي: النقل البري، والنقل الداعم والمساعد، والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية. وقد بلغ مجموع عدد المؤسسات العاملة داخل محافظة القدس والمصنَّفة كجزء من هذا القطاع ١٠٥ مؤسسات في عام ٢٠٠٩، منها ٧٩ مؤسسة في المنطقة "J1" (PCBS, 2010b). وفي المنطقة "J1"، انخفض الناتج والاستهلاك الوسيط في هذا القطاع بين عام ٢٠٠٧ وعام ٢٠٠٨، رغم الزيادة التي سجَّلها إجمالي القيمة المضافة. وباستثناء السنتين ٢٠٠٣-٢٠٠٤، أظهر هذا القطاع استقراراً نسبياً في المنطقة "J1". وبلغ متوسط عدد العاملين في هذا القطاع خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٨ قرابة ٦٧٠ عاملاً، حيث انخفض من مستوى عالٍ في عام ١٩٩٩ حين بلغ ٩٦٦ عاملاً، إلى مستوى منخفض في عام ٢٠٠١ حين بلغ ٤٩٧ عاملاً. وبلغ مجموع الأجور المدفوعة خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٨ ما مقداره ٦,٥ ملايين دولار في السنة كمتوسط بين مستوى عالٍ قدره ٨,٥ ملايين دولار في عام ١٩٩٩ ومستوى منخفض قدره ٤ ملايين دولار في عام ٢٠٠١ (PCBS, 1999-2011). وكانت نسبة مساهمة هذا القطاع في العمالة مستقرة خلال العقد الأخير. وبلغت هذه النسبة ٨,٦ في المائة من مجموع العاملين في نهاية عام ٢٠١٠، بينما بلغ متوسط النسبة على مدى العقد ٨,٤ في المائة (PCBS, 2011).

دال- الصناعة والزراعة والتنويع القطاعي في القدس الشرقية

يشمل القطاع الصناعي أنشطة التعدين والمحاجر، والصناعة التحويلية، وإمدادات الكهرباء والمياه. وتمثِّل الصناعة التحويلية أكبر قطاع فرعي ضمن هذا القطاع. فمن مجموع عدد المؤسسات الصناعية في محافظة القدس، بلغ عدد المؤسسات العاملة في مجال الصناعة التحويلية ٥٧٦ مؤسسة في عام ٢٠٠٨ (معظمها في صناعة الأثاث)، و٢٣٦ مؤسسة في مجال المنتجات الغذائية و١٤٨ مؤسسة في صناعة المشروبات و٥٣ مؤسسة في صناعة الملابس (PCBS, 1999-2011). وبالنظر إلى تزايد القيود

المفروضة على منح التصاريح الصناعية وفرز المناطق ضمن منطقة "J1" الفلسطينية، يوجد معظم المؤسسات الصناعية العاملة في محافظة القدس في المنطقة "J2". وتشير أحدث بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أنه كانت هناك ٩٥١ مؤسسة صناعية عاملة في محافظة القدس في عام ٢٠٠٩، بلغت نسبة المؤسسات الموجودة منها داخل المنطقة "J1" ١٦,٥ في المائة فقط (PCBS, 1999-2011).

وبينما انخفض عدد العاملين في هذا القطاع خلال العقد الأخير من ٤٩٠ ٦ عاملاً في عام ٢٠٠١ إلى ٥٢٨ ٢ عاملاً في عام ٢٠٠٨، زاد إجمالي القيمة المضافة ونصيب العامل من إجمالي القيمة المضافة. وقد شكّل إجمالي القيمة المضافة في عام ٢٠٠٨ ما نسبته ١٥,٢ في المائة من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الأرض الفلسطينية المحتلة وبلغ أعلى مستوى يسجِّله هذا القطاع منذ عام ١٩٩٩. ويحتلُّ القطاع الصناعي المرتبة الرابعة بين القطاعات من حيث مساهمته في العمالة في محافظة القدس، حيث جاء ترتيبه بعد قطاعات الخدمات، و"التجارة والفنادق والمطاعم"، والبناء. وقد وظَّف قطاع الصناعة ما نسبته ١٢,١ في المائة من مجموع العاملين في عام ٢٠١٠ وظلَّ يسهم بنسبة تتراوح بين ١٢ و١٥ في المائة خلال السنوات العشر الأخيرة (PCBS, 2011).

ويؤدِّي تاريخ القدس الشرقية وموقعها ووضعها السياسي الدور الأهم الذي يؤثِّر في أنشطتها الاقتصادية ضمن الاقتصاد الفلسطيني الأوسع، مع وجود بعض الفوارق الهيكلية بين المنطقتين. وقد تراجع القطاع الزراعي في كلتا المنطقتين: فهو، في بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، قد أسهم بنسبة تقارب ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٥، و١٠ في المائة في عام ١٩٩٩، وبنسبة متدنِّية بلغت ٥ في المائة في عام ٢٠١٠ (PCBS, 2012). إلا أنه بالنظر إلى محدودية مساحة الأراضي الزراعية، والقيود المفروضة على حركة الدخول إلى هذه المناطق، لم يكن وزن هذا القطاع في اقتصاد القدس الشرقية كبيراً في أي وقت من الأوقات.

ويؤدِّي القطاع الزراعي دوراً صغيراً في اقتصاد محافظة القدس، بل إنه يؤدِّي دوراً هامشياً بصفة خاصة في المنطقة "J1". وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد المؤسسات الزراعية العاملة في محافظة القدس بلغ ١٥٠ مؤسسة في عام ٢٠٠٩، منها ٤ مؤسسات فقط في القدس الشرقية. وبلغت المساحة الإجمالية للأراضي المزروعة في محافظة القدس ٢١ كيلومتراً مربعاً في عام ٢٠٠٨. أما المحاصيل الرئيسية فهي محاصيل الحقول (القمح والشعير)، والأشجار المثمرة (الزيتون والعنب) والخضار (الطماطم والخيار). كما أن مساهمة القطاع الزراعي في العمالة ضئيلة – فبحلول نهاية عام ٢٠١٠، كان هذا القطاع يوظِّف ما نسبته ١,٦ في المائة من مجموع العاملين في محافظة القدس. وخلال العقد الأخير سجَّل هذا القطاع أعلى مساهمة له في العمالة في عام ٢٠٠٦ (٢,٧ في المائة فقط) عندما اضطُّر العمال الذين فقدوا وظائفهم في قطاع البناء والصناعة بسبب الأوضاع الاقتصادية البالغة الصعوبة إلى البحث عن عمل مؤقت في قطاع الزراعة (PCBS, 2011).

وكجزءٍ من الاتجاه العام للاقتصاد الفلسطيني خلال السنوات العشرين الماضية، انعكس الانخفاض المستمر لنسبة مساهمة الزراعة والصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في زيادة في نسبة مساهمة قطاعي الخدمات والبناء. وفي حين أن هناك قطاعات اقتصادية أسهمت بطريقة متشابهة نسبياً في الناتج المحلي الإجمالي في القدس الشرقية وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة، مثل قطاعي التجارة الداخلية والصناعة التحويلية، فإن هناك قطاعات اقتصادية أخرى تؤدِّي أدواراً مختلفة. فأنشطة قطاع الفنادق والمطاعم هي أقلُّ أهمية من الناحية النسبية في اقتصاد بقية الأرض الفلسطينية المحتلة مقارنةً بالقدس الشرقية. وعلى العموم، فإن مساهمة قطاع الفنادق والمطاعم في الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت في الفترة التالية للانتفاضة الثانية، ولكنها أخذت تنتعش خلال السنوات القليلة الأخيرة. كما أن لقطاع النقل وزناً أكبر في اقتصاد القدس الشرقية منه في اقتصاد بقية

الأرض الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي يرجع أساساً إلى عدم قدرة المركبات القادمة من الضفة الغربية على الدخول إلى القدس الشرقية وإسرائيل. وقد ارتفعت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بست نقاط مئوية من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٩، وسجِّلت زيادة مماثلة في السنوات الخمس الأولى (١٩٩٥-١٩٩٩) من ١٣ في المائة إلى ١٩ في المائة. ويظلُّ قطاع الخدمات هو أكبر القطاعات في كلٍّ من اقتصاد القدس الشرقية واقتصاد بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث أسهم بما متوسطه ربع الناتج المحلي الإجمالي في بقية الأرض الفلسطينية المحتلة ونحو ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في القدس الشرقية في السنوات العشر الأخيرة.

هاء- بيئة اقتصادية ومالية تجرّد الاقتصاد من قدراته

لقد أبرز الاستعراض السابق هيمنة الاحتلال والعوامل السياسية في تحديد النتائج الاقتصادية في القدس الشرقية كما في سائر مناطق الأرض الفلسطينية المحتلة. وتشكِّل السنتان ٢٠٠٢ و٢٠٠٦ مثالين توضيحين وإن كانا متطرِّفين. ففي عام ٢٠٠٢، نفَّذ الجيش الإسرائيلي عمليات عسكرية ودخل المدن الفلسطينية وفرض حظر التجوُّل لعدة أسابيع، بينما شهد عام ٢٠٠٦ إجراء انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني وما أعقبها من تطوُّرات. وشهدت هاتان السنتان تراجعاً عاماً في النشاط الاقتصادي وزيادةً في البطالة، بما في ذلك في القدس الشرقية. واتَّسمت فترات أخرى، مثل الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، بحدوث استقرار نسبي وانتعاش اقتصادي. ولكن تاريخ الاحتلال يتَّسم بتكرُّر دورات الهدوء النسبي، وطفرات النمو الاقتصادي، والرفاه الفردي، وهي دورات ثبت المرة تلو المرة أنها أقلُّ قوة من حتميات المجابهة بين الشعب الفلسطيني والاحتلال. فمثل هذه الحالات من "التوقُّف المفاجئ" لهذا النوع أو ذاك من "معجزة النمو" الفلسطيني قد حدثت في أواخر عقد السبعينات من القرن الماضي وفي الأعوام ١٩٨٧ و١٩٩٦ و٢٠٠٠ و٢٠٠٦، وليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن النتائج ستكون مختلفةً في المستقبل (Khalidi, Taghdisi Rad, 2009).

ومع ذلك، فإن الاحتلال الإسرائيلي يؤثِّر في اقتصاد القدس الشرقية من خلال التشوُّهات نفسها التي تعانيها بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، ولكنه يؤثِّر على اقتصاد القدس الشرقية أيضاً من خلال التدابير التي تتعلَّق باقتصاد محافظة القدس تحديداً، وبخاصة في المنطقة "J1". فقد أثَّر الاحتلال في اقتصاد القدس الشرقية على مستويات متعدِّدة، بما في ذلك سوق العمل، وسوق المنتجات، والتجارة والاستثمار. فتدفُّقات العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل تؤثِّر في الاقتصاد الفلسطيني من خلال التحويلات المالية، والطلب الكلي، ومستوى الأجور المحلية، وأوضاع سوق العمل المحلية، ومن ثم فهو يؤثِّر في صلب الاقتصاد الفلسطيني. فالأجور المرتفعة نسبياً للعمال في إسرائيل مقارنةً بأجور العمال في الأرض الفلسطينية المحتلة، قد مارست ضغطاً تصاعدياً على الأجور في القدس الشرقية، وبالتالي فقد زادت تكاليف العمل التي يتحملها المنتجون الفلسطينيون رغم تدنِّي مستوى الإنتاجية، وقوَّضت القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية التي لا تستطيع التنافس مع الواردات، ولا سيما من إسرائيل.

ويمثِّل تشجيع الاستثمار مسألةً أساسيةً بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني. وتشكِّل تدفُّقات الاستثمار الأجنبي وفتح الحدود أمام التدفُّقات الرأسمالية عنصرين رئيسيين من عناصر مسار السياسة الاقتصادية للسلطة الفلسطينية. ولكن ما يعوِّق تحقيق هذا الهدف القيود المفروضة على سفر المستثمرين وكذلك - وهذا أمرٌ لا يقلّ أهميةً - محدودية المساحة المتاحة للاستثمار. فالوصول إلى الأراضي المناسبة لمشاريع الاستثمار في قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة وغير ذلك من الأنشطة غالباً ما يكون متعذِّراً فيما يخص هذه الأغراض. وإلى جانب هذه العوائق التي تنطبق أيضاً على الأرض الفلسطينية المحتلة، هناك عقبات خاصة يواجهها المقدسيون في ما يبذلونه من جهود لتنمية اقتصادهم.

وتواجه الأسر ومؤسسات الأعمال الفلسطينية في القدس الشرقية عدَّة عوائق تتصل بإمكانية الحصول على التمويل والقروض، سواء لأغراض البناء أو الاستثمار أو السكن. وقد تفاقمت حدَّة آثار الافتقار إلى الائتمانات من جراء المستويات العالية جداً للأسعار في القدس الشرقية مقارنة ببقية الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي حين يحصل العمال من القدس الشرقية على دخل نسبي أعلى في المتوسط مما يحصل عليه العمال في بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، فإنهم يواجهون مع ذلك مستويات أسعار أعلى، ويضطرون لدفع رسوم باهظة للحصول على تصاريح البناء، مما يزيد من صعوبة امتلاك المنازل أو إقامة مشاريع الأعمال دون توفُّر فرص كافية للحصول على التمويل. ويقدِّر عودة (Odeh, 2008) الكلفة الإجمالية للحصول على تصريح بناء – بما في ذلك التقدُّم بطلب للحصول على خدمات المياه والصرف الصحي، والضرائب والرسوم الإدارية – بنحو ١١٠ ٠٠٠ شاقل إسرائيل جديد (٣٠ ٠٠٠ دولار أمريكي). ورغم الحاجة إلى التمويل، لا توجد فروع عاملة للمصارف الفلسطينية في المنطقة "J1"؛ أما فروع المصارف الإسرائيلية العاملة فمحدودة ولا تغطي الاحتياجات الأساسية للفلسطينيين في القدس الشرقية.

إلا أن المشكلة ليست مجرد عدم وجود فروع للمصارف الفلسطينية في القدس الشرقية. فالفلسطينيون يترددون في فتح حسابات في المصارف الإسرائيلية أو في الاعتماد على هذه المصارف للحصول على تمويل سواء في شكل رهون للعقارات السكنية أو لأغراض الأعمال التجارية. ومن أسباب ذلك التردد ما يتمثل في الحاجز اللغوي. فاللغة المستخدمة في جميع العمليات والمستندات المصرفية هي اللغة العبرية التي لا يجيدها معظم الفلسطينيين في القدس، خصوصاً فيما يتعلق بالمصطلحات الفنية المستخدمة في المستندات المصرفية. بيد أن الحاجز الأهم يتمثل في الخوف من فقدان الممتلكات المرهونة لصالح كيانات إسرائيلية في حالة التخلف عن السداد. فالعجز عن سداد مبالغ القروض الأصلية أو الفوائد المستحقة عليها في حينها يمكن أن يعرض للخطر ممتلكات المقترضين مثل المنازل والأراضي والمؤسسات التجارية. وهذا يجبر الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية على اللجوء إلى مصارف فلسطينية تعمل في المنطقة "J2" أو في مدن مجاورة مثل رام الله وأريحا وبيت لحم. إلا أن المصارف الفلسطينية تطبق قيوداً خاصة بها – فهي لا تقبل الرهون العقارية كضمانات من فلسطيني القدس الشرقية. ورغم أن ودائع سكان القدس الشرقية في المصارف الفلسطينية تبلغ نحو ٢٠٠ مليون دولار، فإن بعض الاعتبارات المتصلة بالولاية القضائية تجعل بعض المصارف العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة تمتنع عن تقديم القروض السكنية إلا إذا كان طالبو القروض مقيمين في مناطق القدس الشرقية الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية ("J2"). وعادة ما يكون مقدمو طلبات الاقتراض الموافق على طلباتهم موظفين حكوميين يحصلون على دخل ثابت، ولكنهم يدفعون أسعار فائدة مرتفعة نسبياً تبلغ قرابة ٨,٥ في المائة (Palestine Trade Centre, 2010a).

وفي التفاتة نادرة إلى المشاكل الخاصة التي تواجه اقتصاد القدس الشرقية، أشار بعض الدوائر الدولية إلى العقبات المالية التي تقيّد اقتصاد القدس الشرقية. ومن ذلك مثلاً أن المجموعة الرباعية المعنية بعملية السلام في الشرق الأوسط قد شددت في تقريرها المقدم في نيسان/أبريل ٢٠١١ إلى لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين، في اجتماعها المعقود في بروكسل، على أنه من بين الأهداف الرئيسية للمجموعة الرباعية في القدس الشرقية ما يتمثل في "زيادة إمكانية الحصول على قروض الرهن العقاري لإتاحة فرص إسكان محسّنة لفلسطيني القدس الشرقية" و"جمع الأموال للاستثمار في القدس الشرقية وتوجيهها نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة لتنشيط الاقتصاد المحلي" (مكتب ممثل المجموعة الرباعية، ٢٠١١). إلا أن تدخلات الجهات المانحة في القدس الشرقية ظلت ضئيلة ومشتتة، دون أن يكون لها أي تأثير بيّن. وقد قدّم البنك الإسلامي للتنمية دعماً لمرافق الصحة العامة ومشاريع الرعاية الاجتماعية الأخرى في القدس الشرقية بالاشتراك

مع وكالات الأمم المتحدة، كما أن بعض المساعدات العربية قد أسهمت في ترميم بعض العقارات الفلسطينية في المدينة القديمة. ولكن الجهود المبذولة تظل مجزأة وضئيلة مقارنة بالتحديات التي تواجه البقاء الاجتماعي الفلسطيني والتنمية الاقتصادية في القدس الشرقية.

* * *

قدّم الاستعراض السابق صورة للبيئة المناوئة التي يعيش الفلسطينيون المقدسيون واقتصادهم في ظلها، حيث يُوجّه اهتمام السلطات الإسرائيلية أساساً نحو خدمة مصالح تجمعات استيطانية تعيش بينهم، وحيث تعجز السلطات الفلسطينية فعلياً عن التدخل في القدس الشرقية وإدارة اقتصادها أو دعمه على أي نحو آخر. والواقع أنه مما يُلفت النظر حقاً أن اقتصاداً عربياً مميزاً قد استطاع البقاء وأن المجتمع الفلسطيني قد حافظ على هويته السياسية والثقافية والتاريخية. وقد تُرك اقتصاد القدس الشرقية منذ عام ١٩٩٤، وخصوصاً منذ عام ٢٠٠١، لكي يعين نفسه بنفسه ويصون سلامته ويحاول أن يحافظ على جذوره الراسخة في اقتصاد الضفة الغربية (والاقتصاد الأردني – العربي) ويحمي مصالحه في مواجهة مصالح من يشنّون في القدس الشرقية حملة استيطانية إسرائيلية لا نهاية لما تنطوي عليه من تجاوزات، بل وتهديدات في أحيان كثيرة، وهي حملة تواصلت دون هوادة، خصوصاً على مدى العقد الماضي.

وفي غياب أي تمثيل سياسي، منذ أن تم في عام ٢٠٠١ إغلاق مؤسسات السلطة الفلسطينية التي كان قد سُمح لها بالعمل في القدس الشرقية منذ عام ١٩٩٤، أصبح المقدسيون فعلياً في حالة من الضياع بلا قيادة تقودهم ولا هدف ينشدونه، كما أن مصيرهم الاجتماعي والاقتصادي يظل غير معروف على وجه اليقين شأنه شأن مصير الوضع القانوني النهائي لمدينة القدس. وتمارس القوى "الإدماجية" المؤثرة للتكيف مع الإطار التنظيمي الإسرائيلي والتبادل مع الاقتصاد الإسرائيلي ضغطاً قوي على السكان الفلسطينيين في المدينة للامتثال للحكم الإسرائيلي وقبوله. ولكن من المفارقات أن معاملة الفلسطينيين المقدسيين معاملة تمييزية في إطار السياسات البلدية والاقتصادية، مقارنة بمعاملة التجمعات الاستيطانية الإسرائيلية الأوفر حظاً، لا تؤدي إلى دفع الفلسطينيين للسعي إلى المحافظة على علاقاتهم الاقتصادية مع عُمقهم الذي يشكّل تاريخياً امتداداً طبيعياً للقدس الشرقية فحسب، ولكنها تؤدي أيضاً إلى تعزيز التضامن الاجتماعي والثقافي الفلسطيني في القدس الشرقية رغم الاحتلال الأجنبي المستمر منذ أكثر من أربعة عقود. ويشكل قصور شبكة الخدمات الاجتماعية التي تخدم الفلسطينيين المقدسيين، إلى جانب معدلات الفقر المفزعة في القدس الشرقية، وهو ما سيجري استعراضه في الفرع التالي من هذا التقرير، عاملين إضافيين من العوامل التي تضغط على الفلسطينيين في المدينة وتوحدّهم في الوقت نفسه وتفصلهم عن "الاقتصادات الإقليمية" الفلسطينية الأخرى تحت الاحتلال الإسرائيلي.

ثالثاً– الظروف الاجتماعية: الإفقار على الصعيدين الفردي والمجتمعي

تدهورت الظروف الاجتماعية على نحو لم يسبق له مثيل مع استمرار تفتت واضمحلال الاقتصاد الحضري للقدس الشرقية الذي كان يوما ما نابضاً بالحياة ووثيق الارتباط بغيره من الاقتصادات. فاقتصاد المدينة يتعرض لنفس الصدمات التي تصيب بقية الأرض الفلسطينية المحتلة في فترات الانكماش، لكنه يكاد لا يستفيد من التحسن الذي تشهده الأرض الفلسطينية المحتلة في فترات الانتعاش. وعلاوة على ذلك، لا تحظى الأوضاع الاجتماعية في القدس الشرقية بنفس القدر من الاهتمام الذي توليه السلطات العامة وما توفره من موارد للمجتمعات اليهودية في الجزء الغربي من المدينة وفي مستوطنات الجزء الشرقي. وتقييم التحديات المعقدة والكثيرة التي تواجهها التنمية الاجتماعية في القدس الشرقية (خدمات الرعاية، والخدمات البلدية والاجتماعية، والإسكان، وغيرها من العوامل ذات الصلة التي تؤثر على المجتمع الفلسطيني) أمر خارج عن نطاق هذا التقرير. بيد أن بعض جوانب الظروف الاجتماعية الوثيقة الصلة بالموضوع تُستعرض أدناه لتوفير سياق أوضح لفهم مختلف التحديات التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية تحديداً.

ألف– العمال الفلسطينيون والفقر في القدس الشرقية

شكل اقتصاد القدس تاريخياً، قبل الاحتلال الإسرائيلي وبعده، وكغيره من الاقتصادات الحضرية، مصدر جذب قوي للفلسطينيين الباحثين عن عمل من مختلف مناطق الضفة الغربية. فقد نظر السكان الفلسطينيون من المجتمعات الزراعية للقرى المحيطة، لا سيما منطقة الخليل الجنوبية، إلى القدس الشرقية بوصفها بديلاً يعوّض عن التقلص المتزايد لفرص العمل في القطاع الزراعي وغيرها من فرص العمل في المناطق الريفية. وقد حافظت هذه الهجرة من الأرياف إلى المدينة، على مر العقود، على الطابع العربي الفلسطيني للقدس الشرقية رغم أن ثمة ضغوطاً أخرى كانت تدفع بنسبة كبيرة من ذوي المهارات في القدس الشرقية إلى البحث عن عمل في أسواق العمل في مناطق أخرى من الأرض الفلسطينية المحتلة (لا سيما في رام الله وبيت لحم القريبتين)، خصوصاً في قطاع الخدمات، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع العام. كما أن فئات أخرى أقل مهارة من بين فئات قوة العمل الفلسطينية في القدس الشرقية وجدت فرص عمل في الاقتصاد الإسرائيلي (في القدس الغربية أو مناطق أخرى أبعد منها)، لا سيما في قطاعي الصناعة والخدمات، فضلاً عن قطاع البناء (Khawaja, 2009). وتُظهر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن حوالي ثلثي قوة العمل في القدس الشرقية كانت عام ٢٠٠٩ تعمل في القدس الشرقية وأماكن أخرى من الأرض الفلسطينية المحتلة، بينما كانت النسبة المتبقية (٣٥ في المائة) تعمل في إسرائيل ومستوطناتها (PCBS, 2010c).

وهناك عدة عوامل أسهمت في تنامي هذا النمط من توزع قوة العمل. وأهم هذه العوامل تضاؤل قدرة اقتصاد القدس الشرقية على خلق فرص العمل. وبسبب الإجراءات المُعقَّدة للحصول على رُخص البناء، يجد الفلسطينيون صعوبة بالغة في بناء وحدات جديدة لأغراض سكنية أو استثمارية، بينما أدى إغلاق المدينة في وجه فلسطينيي بقية الأرض الفلسطينية المحتلة إلى إقفال حوالي ٢٥ في المائة من مؤسسات الأعمال في (Khawaja, 2009). وتزداد صعوبة ظروف سوق العمل مع تزايد أعداد قوة العمل، إذ ينضم حوالي ٩ ٠٠٠ فلسطيني إلى قوة العمل سنوياً مما يُفاقم الضغط على سوق العمل في القدس الشرقية.

وقد بلغ حجم قوة العمل في القدس الشرقية عام ٢٠١٠ حوالي ٥٦ ٠٠٠ عامل (PCBS, 2010c) أي حوالي ٦ في المائة من مجموع قوة العمل الفلسطينية. وبلغ المعدل الإجمالي لمشاركة القوة العاملة ٣٩ في المائة في السنة نفسها. ويقول هيفر (٢٠٠٧) إن "السياسات المتعاقبة الرامية إلى الحد من عدد العمال الفلسطينيين، وحالات منع التجول، وعمليات الإغلاق

(منذ عام ١٩٩١) وتدفقات العمال المهاجرين الذين يحلّون محل العمال الفلسطينيين، قد شكّلت ضربات للناتج المحلي الفلسطيني وزادت البطالة زيادة كبيرة".

فقبل الانتفاضة الثانية، كانت معدلات البطالة في الضفة الغربية والقدس الشرقية متماثلة إلى حد كبير. وتُظهر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن معدلات البطالة عام ٢٠٠٠ بلغت ١٢,١ في المائة و١١,٥ في المائة في الضفة الغربية والقدس الشرقية، على التوالي (PCBS, 1999-2011). بيد أن القدس الشرقية، كغيرها من مناطق الضفة الغربية، تأثرت بالتدابير الإسرائيلية المُنفَّذة منذ الانتفاضة الثانية، إذ زادت معدلات البطالة زيادة حادة عام ٢٠٠٢ لتصل إلى معدل قياسي بلغ ٢٨ في المائة في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وقد دفع ذلك الفلسطينيين إلى اعتماد استراتيجيات تكيّف مختلفة كالعمل الحر، خصوصاً في الزراعة ومشاريع الأعمال الأُسرية، والانتقال من قطاع اقتصادي إلى آخر، والعمل بدوام جزئي.

وأتاحت هذه "المرونة" في سوق العمل الفلسطيني، إلى جانب تجدد النمو في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة في السنوات الأخيرة، تخفيض معدلات البطالة تدريجياً حتى وصلت عام ٢٠١٠ إلى ١٧,٢ في المائة في الضفة الغربية وإلى المستويات التي كانت قد بلغتها قبل عام ٢٠٠١ في القدس الشرقية، أي حوالي ١٢ في المائة (PCBS, 2011). وقد يُعزى تراجع البطالة بنسبة أكبر في القدس الشرقية منها في الضفة الغربية إلى أن سوق العمل الإسرائيلية استوعبت جزءاً من قوة العمل الفلسطينية، وهي إمكانية غير متاحة لعمال الضفة الغربية، وتمثل إحدى الميزات القليلة التي قد يُعتبر أن عمال القدس الشرقية يتمتعون بها مقارنة بأبناء بلدهم الآخرين.

ومن الخصائص المشتركة بين العاطلين عن العمل في الضفة الغربية والقدس الشرقية ارتفاع نسبة المتعلمين منهم. ففي عام ٢٠٠٩، بلغت نسبة العاطلين عن العمل في القدس الشرقية الذين أنهوا ١٣ سنة تعليم أو أكثر ٢٥ في المائة، بينما بلغت نسبة من أنهوا بين ١٠ و١٢ سنة تعليم ٣٩,٥ في المائة (PCBS, 2010c). وعلى الرغم من أوجه التشابه مع بقية الضفة الغربية، تتسم قوة العمل في محافظة القدس بخاصيتين فريدتين: الأولى هي المعدل الأعلى للعمالة الكاملة في القدس الشرقية، الذي بلغ ٨٤ في المائة عام ٢٠٠٩، مقابل ٧٠ في المائة في بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، بينما تبلغ معدلات العمالة الناقصة في صفوف قوة العمل المستخدمة ١٦ في المائة في القدس الشرقية و٣٠ في المائة في بقية الضفة الغربية[٥]. أما الخاصية الثانية فهي التدني النسبي لمعدل البطالة بين نساء القدس الشرقية، إذ بلغ ١٣ في المائة مقابل ١٨,٨ في المائة في الضفة الغربية (PCBS, 2010c).

وقد شهد العقد الماضي تحولاً هيكلياً في أوضاع عمل العاملين في القدس الشرقية. فمن جهة، تراجعت نسبة العاملين لحسابهم الخاص من ١٥,٤ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ٨,٤ في المائة عام ٢٠٠٩. ومن جهة أخرى، زادت نسبة الأُجراء من ٧٦,٢ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ٨٠,٦ في المائة عام ٢٠٠٩. ويُفسَّر ذلك بأن عددا من أصحاب المحلات الذين كانوا يعملون لحسابهم الخاص اضطُروا في أعقاب الانتفاضة الثانية إلى إقفال متاجرهم والبحث عن عمل مقابل أجر (PCBS, 2010c).

أما معدل مشاركة الإناث في قوة العمل في القدس الشرقية فهو متدنٍ حتى بالمقارنة مع الضفة الغربية، إذ وصل إلى ١١,٤ في المائة عام ٢٠٠٩ بينما بلغ معدل مشاركة الذكور ٦٧,٦ في المائة في السنة نفسها. ورغم أن ذلك يبدو مستغرباً بالنسبة لسكان حضريين، فإنه يعود أساساً إلى الفرق في حجم القطاع الزراعي في كل من القدس الشرقية وبقية

(٥) توجد العمالة الناقصة عندما يكون حجم العمالة غير كاف. ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تشمل العمالة الناقصة الأشخاص الذين يعملون أقل من ٣٥ ساعة خلال الأسبوع المرجعي. ومثال ذلك الأشخاص الذين يعملون بدوام جزئي.

الضفة الغربية. ففي السنوات السابقة، كان القطاع الزراعي في الضفة الغربية يسهم بنسبة تتراوح بين ٥ و٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ويُشغّل أكثر من ١٠ في المائة من قوة العمل المُستخدَمة، بينما يؤدي هذا القطاع دوراً ثانوياً في اقتصاد القدس الشرقية، إذ يعمل فيه أقل من ٢ في المائة من قوة العمل المُستخدَمة (PCBS, 1999-2011). وثمة سبب آخر لتدني نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل وهو أن النساء الفلسطينيات في القدس الشرقية يُعرضن عن العمل في الاقتصاد الإسرائيلي الغريب والمعقّد بالنسبة إليهن، مع أنه مصدر رئيسي لفرص العمل بالنسبة للذكور الفلسطينيين في القدس الشرقية.

كما شهد توزّع العاملين بين القطاعات الاقتصادية عدة تغيرات أيضاً في ظل الظروف الجديدة التي أوجدها مسار نمو اقتصاد القدس الشرقية الذي يزداد تبايناً. فقد تراجعت نسبة العمال المُستخدَمين في قطاع البناء من ٢٠,٩ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ١٢,٢ في المائة عام ٢٠٠٦، لكنها عادت فارتفعت إلى ٢٠,٤ في المائة عام ٢٠١٠، بينما زادت نسبة العاملين الذين استوعبهم قطاع الخدمات وغيره من القطاعات الفرعية من ٢٧,٢ في المائة عام ٢٠٠٦ إلى ٢٨,٢ في المائة عام ٢٠١٠.

ويتعرّض الفلسطينيون في القدس الشرقية لعدة أشكال من التمييز تطبع علاقاتهم بسوق العمل الإسرائيلية. ووفقاً للمنظمات غير الحكومية العاملة في القدس، يعاني فلسطينيو القدس الشرقية من ظروف عمل قاسية تتسم بالتلاعب، ولا يحق للعمال الفلسطينيين الانضمام إلى نقابات العمال الإسرائيلية. وبالإضافة إلى تقاضي أجور تقل عن أجور العمال الإسرائيليين، يعمل العمال من فلسطينيي القدس الشرقية ساعات طويلة يتجاوز متوسطها ١٠ ساعات في اليوم، ولا يتقاضون، في كثير من الأحيان، التعويض المنصوص عليه في قانون العمل الإسرائيلي عن ساعات العمل الإضافية (Khawaja, 2009).

ويقبع الفلسطينيون عادةً في أسفل سلم سوق العمل الإسرائيلية؛ فهم يمارسون أعمالاً تُصنَّف على أنها أعمال صعبة وخطرة وغير مرغوب فيها. وأغلبية العمال اليدويين، كعمال البناء المياومين، هم من الفلسطينيين. ورغم أن الفلسطينيين يشكلون حوالي ٣٠ في المائة من مجموع سكان مدينة القدس، فإنهم يشكلون ٤٣ في المائة من اليد العاملة غير الماهرة. ومع أن فلسطينيي القدس الشرقية العاملين في إسرائيل ومستوطناتها يواجهون ما يواجهه الإسرائيليون في القدس الشرقية من تكاليف المعيشة وظروف السوق، فإن متوسط أجرهم الشهري بلغ ٠٣٢ ٤ شيكلاً إسرائيلياً جديداً عام ٢٠٠٩ (PCBS, 2010c)، أي أقل من نصف متوسط الأجر الشهري في إسرائيل – وهو ١٣١ ٨ شيكلاً إسرائيلياً جديداً – عام ٢٠٠٩ (الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي، ٢٠١٠).

وتختلف البيانات المتعلقة بنسبة الفقر بين الفلسطينيين في القدس الشرقية بسبب اختلاف المعايير وعتبات الفقر المُستخدَمة في مصادر الإحصاء الإسرائيلية والفلسطينية. فوفقاً لمعهد القدس للدراسات الإسرائيلية (٢٠١٢)، تزايدت نسبة الفقر بين فلسطينيي القدس الشرقية بشكل مطرد خلال العقد الماضي، إذ كان ٧٧ في المائة من الأُسر "غير اليهودية"[٦] في القدس تحت خط الفقر الإسرائيلي عام ٢٠١٠، مقابل ٢٥,٤ في المائة للأُسر اليهودية التي كانت تعيش تحت خط الفقر في السنة نفسها. وتعكس بيانات القدس الشرقية هوة الفقر بين المواطنين العرب واليهود في دولة إسرائيل، حيث يُصنّف المصدر نفسه ٥٣,٢ في المائة من الأُسر غير اليهودية في إسرائيل على أنها فقيرة، مقارنة بـ ١٤,٣ في المائة فقط من الأُسر اليهودية. والواقع أن نسبة الفقر بين الأُسر الفلسطينية في القدس الشرقية تزيد أربع مرات عن متوسط نسبة الفقر في إسرائيل ككل وتزيد كثيراً عن معدلات الفقر بين المواطنين العرب في إسرائيل.

---

(٦) يُستخدم هذا التصنيف في الإحصاءات الإسرائيلية، ويشكّل الفلسطينيون الغالبية العظمى من هذه الأُسر.

وتزداد الصورة قتامة عندما يتعلق الأمر بالأطفال. ففي عام ٢٠١٠، بلغت نسبة الأطفال الفلسطينيين الفقراء في القدس الشرقية ٨٤ في المائة مقابل ٤٥ في المائة من الأطفال اليهود. ورغم أن الفلسطينيين يشكلون ثُلث سكان المدينة وأن نسبة كبيرة من أطفالهم كانت تعيش تحت خطر الفقر عام ٢٠١٠، فليس في القدس الشرقية سوى ثلاثة مكاتب لخدمات الرعاية مقابل ١٨ مكتباً في القدس الغربية تقدم خدماتها إلى الإسرائيليين.

وكان متوسط الأجر اليومي عام ٢٠٠٧ أقل في القدس (٢٣٢ شيكلاً إسرائيلياً جديداً) منه في بقية إسرائيل (٢٦٩,٧ شيكلاً إسرائيلياً جديداً)، ويحصل حوالي ٤٠ في المائة من عمال القدس على الحد الأدنى للأجور. لكن متوسط الأجر اليومي للفلسطينيين المقدسيين الذين يعملون في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية كان ١٣٧,٥ شيكلاً إسرائيلياً جديداً عام ٢٠٠٧، أي نصف متوسط الأجر اليومي الإسرائيلي و٥٩ في المائة من متوسط الأجر في القدس. وعلاوة على ذلك، بلغ المتوسط السنوي لدخل الفرد بين الإسرائيليين اليهود ٣٠٠ ٢٣ دولار أمريكي عام ٢٠٠٧، أي ثمانية أضعاف متوسط دخل الفلسطينيين في القدس الشرقية (JIIS, 2011).

باء- تقييد الوصول إلى الخدمات التعليمية والصحية

نظراً لمحدودية الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، يكتسي رأس المال البشري أهمية خاصة بوصفه أحد المقومات الأساسية للاقتصاد. وقد دفعت ظروف الشدة الاقتصادية المستمرة الفلسطينيين إلى الاعتماد على الهجرة والتعلم لمواجهة المعدلات العالية للفقر والبطالة (Hilal and Johnson, 2003). وإلى جانب الحصول على الحقوق الصحية والثقافية، فإن لفرص التعلم دوراً هاماً في تنمية رأس المال البشري، وبالتالي تنمية الاقتصاد ككل.

وقد تضرر النظام التعليمي في القدس الشرقية تضرراً شديداً من الإهمال في ظل السياسات الإسرائيلية. وهو يُدار من قِبل سلطات متعددة: فبعض المدارس تخضع للسلطات التعليمية الإسرائيلية، والكثير من المدارس هي مدارس خاصة، بينما تدير السلطة الفلسطينية أو الإدارة الأردنية (وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية) المدارس العامة، وتوفر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التعليم حتى المستوى الثانوي لسكان مخيمي اللاجئين الواقعين داخل حدود بلدية القدس الشرقية (شعفاط وقلنديا). وبالنظر إلى تنوع مقدمي الخدمات التعليمية، لا توجد مناهج تعليمية موحدة، بل يتنافس منهج السلطة الفلسطينية والمنهج الإسرائيلي على السيادة؛ ولذلك فإن نوعية التعليم تتفاوت تفاوتاً واسعاً من مؤسسة إلى أخرى.

ووفقاً لقانون التعليم الإلزامي الإسرائيلي، فإن لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة والثامنة عشرة الحق في التعليم المجاني، ووزارة التعليم الإسرائيلية مسؤولة عن توفير التعليم في القدس الشرقية والإشراف عليه. ومن المفترض أن لجميع الفلسطينيين الذين يحملون بطاقات هوية مقدسية صالحة خيار الالتحاق بالمدارس البلدية. لكن أقل من نصف الأطفال الذين هم في سن الالتحاق بالمدارس والذين يحتاجون إلى الالتحاق بالمدارس البلدية يستطيعون فعلياً الالتحاق بها؛ وتواجه القدس الشرقية نقصاً حاداً في عدد الصفوف المدرسية، ولا تقبل المدارس البلدية الكثير من التلاميذ مما يدفع العائلات إلى البحث عن بدائل مكلفة، في الكثير من الأحيان.

ووفقاً لتقرير صادر عن مراقب الدولة في إسرائيل، وصل النقص في عدد الصفوف المدرسية في القدس الشرقية في السنة الدراسية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ إلى ١ ٠٠٠ صف على الأقل في جميع المستويات التعليمية ولم يضف سوى ٢٥٧ صفاً منذ

عام ٢٠٠١ (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٧). وعلاوة على ذلك، يتعثَّر توفير مدارس جديدة في القدس الشرقية بفعل قيود تقسيم المناطق والتخطيط التي تعيق بناء المرافق التعليمية. وهناك حوالي ٠٠٠ ٥ طفل فلسطيني في سن الالتحاق بالمدرسة غير مسجلين في أية مؤسسة تعليمية، بينما تشير بعض المصادر إلى أن معدل التسرب من المدارس البلدية بعد المرحلة الابتدائية قد يصل إلى ٥٠ في المائة (ACRI, 2010). وأدى ذلك إلى تشجيع عمل الأطفال في الأنشطة غير النظامية وإلى ارتفاع معدلات جنوح الأحداث. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للالتحاق بمدارس ملائمة في مناطق الضفة الغربية القريبة أن يعرض للخطر حق التلاميذ وعائلاتهم في الإقامة في المدينة، إذ يجب عليهم أن يثبتوا أنهم يدرسون في مؤسسات القدس الشرقية للاحتفاظ بهذا الحق.

ويضاف إلى آثار تقييد الحصول على التعليم نقص الخدمات والمرافق الترفيهية والثقافية المتاحة لشباب القدس الشرقية. ففي القدس الغربية، على سبيل المثال، توجد ٠٠٠ ١ حديقة عامة مقابل ٤٥ حديقة فقط في القدس الشرقية؛ و٣٤ مسبحاً مقابل ثلاثة مسابح في القدس الشرقية؛ و٢٦ مكتبة عامة مقابل مكتبتين فقط في القدس الشرقية؛ و٥٣١ مرفقاً رياضياً مقابل ٣٣ فقط في القدس الشرقية (B'tselem 2011b). وتُبرز هذه التفاوتات حتى في الخدمات الثقافية والاجتماعية أوجه الحرمان المتجذر الذي يعاني منه السكان الفلسطينيون في القدس.

وتدل الصعوبات المتصلة بالحصول على التعليم في القدس الشرقية على سياسة تمييزية أوسع نطاقاً بحق الفلسطينيين الذين يعيشون تحت السيطرة الإسرائيلية. فعدم تكافؤ الفرص التعليمية ينعكس في مؤشر المساواة بين المواطنين اليهود والعرب في إسرائيل الذي تنشره جمعية النهوض بالمساواة المدنية (Sikkuy, 2009)[٧]. ورغم أن هذا المؤشر يتعلق بالمساواة بين المواطنين اليهود والفلسطينيين داخل إسرائيل بأكملها، فإنه قد يشكل مؤشراً قوياً على الوضع في القدس الشرقية. والواقع أن التفاوت بين العرب واليهود في القدس الشرقية، كما هو الحال بالنسبة للفقر، أكبر في العادة مما هو عليه في إسرائيل عموماً. وفي عام ٢٠٠٧، بلغ مؤشر التعليم ٠,٣٤ مما يدل على عدم مساواة وإجحاف بحق الفلسطينيين.

ويواجه التعليم الابتدائي صعوبات كثيرة في القدس الشرقية. فبينما ينص القانون الإسرائيلي على أن لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و١٨ سنة الحق في التعليم المجاني، فإن إحدى القضايا المطروحة الأكثر إلحاحاً فيما يخص الحصول على التعليم في القدس الشرقية هي النقص في عدد الصفوف المدرسية. ففي العقد الماضي، لم يُبن إلا حوالي ٢٦٠ صفاً مدرسياً جديداً. ونتيجة للنقص في عدد الصفوف المدرسية، لجأت المدارس إلى نظام الدوامين، وإلى هياكل مادية غير رسمية "بديلة" لاستخدامها كصفوف مدرسية (OCHA, 2011b). ووفقاً لأرقام بلدية القدس، فإن حوالي نصف (٧٠٤) الصفوف المدرسية في القدس الشرقية كانت "لا تستوفي المعايير" عام ٢٠٠٩، ويوجد ٢٢١ صفاً منها في مبانٍ "غير ملائمة" (ACRI, 2010).

ويمثل الوصول إلى المدارس أحد العقبات الرئيسية التي تواجه التلاميذ الفلسطينيين في القدس الشرقية إذ كان ٢٠ في المائة منهم يعانون من صعوبات في الوصول إلى مدارسهم عام ٢٠٠٧. وقد أثر الجدار العازل على أوقات الدوام المدرسي لأنه زاد الوقت الذي يستغرقه وصول العديد من التلاميذ إليها، بينما تعاني مدارس أخرى من الاكتظاظ (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٧). وأسهم ذلك في ارتفاع معدل تسرب التلاميذ الفلسطينيين من المدارس في القدس الشرقية.

---

(٧) يشمل مؤشر المساواة عدة قطاعات منها الصحة، والإسكان، والتعليم، والعمل، والرعاية الاجتماعية. ويتضمن مؤشر المساواة في التعليم أكثر من ١٧ دالة ومتغيرة، بما في ذلك معدلات الالتحاق بالمدارس ومعدلات التسرب منها، والهياكل الأساسية للتعليم، وناتجه، إلخ. ويتراوح المؤشر بين ١، الذي يعني عدم المساواة لصالح السكان اليهود، و-١ الذي يعني عدم المساواة لصالح السكان الفلسطينيين في إسرائيل، بينما يعني الرقم صفر المساواة التامة.

ويبلغ معدل التسرب من المدارس في القدس الغربية الإسرائيلية ٧,٤ في المائة بينما يُسجّل في القدس الشرقية معدلاً مذهلاً قدره ٥٠ في المائة[٨]. ومما لا شك فيه أن هذه النتائج المحزنة تعكس الفوارق في مخصصات الميزانية لتلاميذ المدارس الابتدائية: إذ تقدر قدرة هذه المخصصات في القدس الشرقية بحوالي ٥٧٧ شيكلاً إسرائيلياً جديداً للتلميذ، أي أقل من ربع المبلغ المخصص للتلميذ في القدس الغربية (معهد البحوث التطبيقية – القدس، ٢٠٠٩).

ولم يقتصر تأثير الاحتلال على التعليم على المستويين الابتدائي والثانوي اللذين يمثلان أحد أسس تنمية رأس المال البشري، بل طال أيضاً التعليم العالي الذي يعاني من صعوبات. ومثال ذلك جامعة القدس في القدس التي تسجَّل فيها عام ٢٠٠٩ أكثر من ١٠ ٠٠٠ طالب. إذ يوجد حرم الجامعة الرئيسي في قرية أبو ديس في المنطقة J2 من محافظة القدس. وقد تأثرت الجامعة تأثراً شديداً بنقاط التفتيش وحاجز الفصل الذي يمر فعلياً داخل الحرم الجامعي، مما تطلب إنشاء عدة أحرام جامعية داخل المنطقة J1، لكن طلاب المنطقة J1 يعانون أيضاً من عدم اعتراف السلطات الإسرائيلية بالشهادات التي تصدرها الجامعة. وهذا يزيد الأمور تعقيداً بالنسبة لمستقبل الشباب الآخذ عددهم في التزايد والذين يتلقون تعليمهم في إطار نظام واحد هو نظام السلطة الفلسطينية، لكنهم غير قادرين على البحث عن عمل ملائم والبقاء فيه في إطار الاقتصاد الفلسطيني، وفي الوقت نفسه فإن هذا النظام التعليمي غير ملائم للاندماج في سوق العمل الإسرائيلية المتاح لهم من الناحية النظرية والمتعذر عليهم الانخراط فيه عملياً.

وبينما يستطيع الفلسطينيون الذين يعيشون في المنطقة J1 من الجهة الداخلية للجدار الحصول على الخدمات الصحية التي يقدمها نظام الرعاية الصحية الإسرائيلي، بما في ذلك المستشفيات الستة في القدس الشرقية، فإن الفلسطينيين الآخرين من الأرض الفلسطينية المحتلة، وكذلك الفلسطينيين الذي يعيشون الآن خلف الجدار، يصعب عليهم الوصول إلى هذه الخدمات. وحتى الأشخاص الذين يعيشون من جهة المنطقة J1 من الجدار يعانون، علاوة على ذلك، عدداً من الصعوبات، على النحو المبين أدناه. ووفقاً للمادة ٥٦ من اتفاقية جنيف الرابعة فإن "من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، وبمعاونة السلطات الوطنية والمحلية، على صيانة المنشآت والخدمات الطبية والمستشفيات وكذلك الصحة العامة والشروط الصحية في الأراضي المحتلة". ووفقاً للقانون الإسرائيلي، يحق لسكان القدس الشرقية الاستفادة من الخدمات الصحية الإسرائيلية لأنهم يدفعون أقساط تأمين شهرية لمؤسسة التأمين الوطنية الإسرائيلية. ومع ذلك، لا تزال هناك مشاكل كبيرة تواجه في وصولهم إلى هذه الخدمات (OCHA, 2011a).

وتاريخياً، كان سكان الضفة الغربية وغزة يعتمدون على مقدمي خدمات الرعاية الصحية في القدس الشرقية للحصول على رعاية أكثر تخصصاً وعلى الرعاية العاجلة[٩]. إلا أنه كثيراً ما يجري تأخير المرضى لمدة طويلة أو منعهم من دخول القدس الشرقية لتلقي العلاج. فنقاط التفتيش، وحاجز الفصل، وصعوبة الحصول على تصاريح الدخول، والحصار المستمر لغزة، تعيق الحصول على الرعاية الصحية وتقلص بالتالي السوق المحتملة لمقدمي خدمات الرعاية الصحية المتطورة نسبياً في القطاع الخاص في القدس الشرقية (لا يزال مستشفى المقاصد ومستشفى المطلع من بين أكثر المستشفيات الفلسطينية تطوراً في الضفة الغربية).

---

(٨) سجلت القرية العربية جسر الزرقاء ثاني أعلى معدل للتسرب في إسرائيل وهو ١١,٨ في المائة.

(٩) منذ عام ١٩٦٧ تضم القدس الشرقية أهم مقدمي الرعاية الثانوية والثالثية لجميع الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، إذ تتركز المستشفيات الرئيسية والمصحات المتخصصة والعاملون ذوو المهارات العالية في منطقة القدس.

ويواجه سكان القدس الشرقية الذين يعيشون لجهة الضفة الغربية من حاجز الفصل صعوبات في الحصول على الرعاية الصحية لأن عليهم المرور عبر حواجز التفتيش قبل الوصول إلى مرافق مقدمي خدمات الرعاية الصحية. وعلاوةً على ذلك، فإن فرض حصة على عدد التصاريح التي تصدر لموظفي الرعاية الصحية الذين يحملون بطاقات هوية من الضفة الغربية قد جعل من الصعب على مستشفيات القدس الشرقية أن تعين موظفين جدداً لأن طلبات التصاريح تُرفض في الكثير من الأحيان. ونتيجة لذلك، انخفض عدد موظفي الرعاية الصحية في مستشفيات القدس الشرقية الذين يحملون بطاقات هوية من الضفة الغربية من ١٦٨ ١ (حوالي ٧٠ في المائة من مجموع الموظفين) عام ٢٠٠٧، إلى ٩١٥ (حوالي ٦٢,٥ في المائة) بحلول آذار/ مارس ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، يقول مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إن مستشفيات ومرضى القدس الشرقية يُمنعون من الحصول على المنتجات الصيدلانية المصنعة في الضفة الغربية والأرخص بكثير وذلك بسبب منعها من دخول القدس الشرقية حتى لو كانت الوصفة الطبية صادرة عن أطباء من القدس الشرقية.

وبما أن وزارة الصحة الفلسطينية لا يمكنها أن تعمل في القدس الشرقية، يجد الفلسطينيون أنفسهم مجبرين على اللجوء إلى نظام الرعاية الصحية الإسرائيلي، وتُضطر المستشفيات الفلسطينية في القدس الشرقية أيضاً إلى الارتباط بالنظام الصحي الإسرائيلي كي تتمكن من تقديم الخدمات التي تغطيها منظومة التأمين الصحي الإسرائيلية (ومن الحصول على تعويض عما تدفعه من تكاليف). وقد حاول معظم هذه المستشفيات مؤخراً إنشاء مستوصفات متنقلة في الضفة الغربية لتلبية احتياجات السكان غير القادرين على الوصول إلى خدماتها في القدس الشرقية. بيد أن القيود المستمرة على حركة التنقل أدت إلى أزمات مالية؛ إذ تراجعت إيرادات المستشفيات تراجعاً كبيراً بينما ظلت التكاليف عالية للغاية (التكاليف التشغيلية ومرتبات الموظفين). والسلطة الفلسطينية مدينة لهذه المستشفيات بعدة ملايين من الدولارات، مما يجعل من الصعب على هذه المستشفيات الاستمرار. ولا توجد في القدس الشرقية مصحات للأمراض العقلية، والمصحة الوحيدة التي كانت موجودة في السابق نُقلت مؤخراً إلى القدس الغربية. ونتيجة لذلك، قُوضت فرص حصول الفلسطينيين المقدسيين على الرعاية الصحية العقلية بسبب بُعد المسافة، وتكاليف النقل، والعوائق اللغوية، وعدم وجود موظفين يتكلمون العربية (جمعية الأطباء للدفاع عن حقوق الإنسان، ٢٠٠٨).

ويحتاج الفلسطينيون من بقية الأرض الفلسطينية المحتلة إلى تصاريح لتلقي العلاج الطبي في القدس الشرقية. أما بالنسبة للمرضى الذين يطلبون مساعدة مالية من وزارة الصحة الفلسطينية، فإن العملية تتضمن عدة خطوات. أولاً "يقدم طبيب المريض طلباً إلى دائرة العلاج بالخارج [التابعة لوزارة الصحة الفلسطينية] التي تقرر مدى حاجة المريض إلى العلاج في الخارج، وتختار المستشفى. ويحدد المريض بعد ذلك موعداً مع المستشفى ترسِل بعده إدارة العلاج بالخارج أو المستشفى طلباً إلى الإدارة المدنية الإسرائيلية لإصدار تصريح للفترة المحددة للموعد أو للعملية" (OCHA, 2011b). أضف إلى ذلك معاناة المرضى بسبب تأخيرهم على حواجز المعابر حتى بعد حصولهم على التصاريح. كما يخسر الفلسطينيون، الذين يشكل حاجز الفصل عائقاً أمام وصولهم إلى أماكن الرعاية الصحية منذ فترة قصيرة نسبياً الكثير من الوقت والجهد بسبب هذا العائق، وهم يحتاجون إلى تصاريح للحصول على الخدمات الصحية، إضافة إلى أن معظم الاستمارات الطبية مكتوبة بالعبرية فقط، مما يضيف عائقاً آخر.

ولا تشكل صعوبة وصول المرضى والموظفين العقبة الوحيدة التي تضر بالنظام الصحي في القدس الشرقية. فالمستشفيات بحاجة إلى تصاريح بناء، وهي تصاريح يصعب الحصول عليها، مما يجعل تجديد مرافقها وتوسيعها أمراً صعباً للغاية. وقد دفع ذلك مستشفيات القدس الشرقية إلى البحث عن حلول بديلة منها استئجار الفنادق لاستيعاب المرضى(١٠). وعلاوة على ذلك، تُضطر المستشفيات إلى شراء منتجات إسرائيلية يمكن أن تكون تكلفتها أعلى بخمس مرات من تكلفة المنتجات الصيدلانية التي ينتجها الفلسطينيون (OCHA, 2011b).

(١٠) للحصول على مزيد من التفاصيل، انظر المقابلة التي أُجريت مع الدكتور توفيق ناصر في (OCHA,2011b).

جيم- الضعف الاقتصادي والهشاشة الاجتماعية: البلدة القديمة كعالم صغير[١١]

تشكل البلدة القديمة في القدس جزءاً أساسياً من تاريخ اقتصاد القدس الشرقية وأهم أصوله الاستراتيجية المحتملة؛ وهي منطقة محاطة بسور وتقل مساحتها عن كيلو متر مربع واحد (٩٠٠ دونم بالتحديد). وقد بُنيت شوارع البلدة القديمة ومبانيها وجدرانها في فترة حكم المماليك وبداية العصر العثماني، ابتداءً من القرن الرابع عشر للميلاد مما ترك في المنطقة بأكملها مشهداً معمارياً وثقافياً يعود في طابعه إلى القرون الوسطى وإسلامياً بأغلبه[١٢]. وداخل حدود هذه البلدة توجد بعض المواقع الدينية الأكثر قدسية. ويضفي وجود أكثر من مائة مؤسسة دينية في البلدة القديمة معنى إضافياً لقدسية المدينة. وتملك الأوقاف الإسلامية الخاصة نسبة كبيرة من الممتلكات السكنية والتجارية في البلدة القديمة، وهي أوقاف أدارتها بشكل متواصل منذ قرون، عائلات مقدسية أو مؤسسات خيرية ودينية عامة تديرها السلطات الأردنية والإسرائيلية والكنائس المسيحية.

وتؤمّن الأسواق النشطة للبلدة القديمة ما يحتاجه السُّياح وزوار الأماكن المقدسة والمتسوقون الذين يأتون من قرى الضفة الغربية القريبة ومن جميع أنحاء العالم. وتضم البلدة القديمة حوالي ٤٠٠ ٢ مؤسسة بينها ٢٠٠ ورشة للصناعات التحويلية أو غيرها من صناعات الحرف اليدوية. ويتوزع حوالي ٠٠٠ ٢ مبنى تجاري (نصفها تقريباً يتاجر في البضائع السياحية، والمواد الغذائية، إضافة إلى المطاعم وخدمات مختلفة أخرى) في الشوارع الرئيسية للبلدة القديمة لا سيما في مناطقها التجارية التاريخية. والعدد القليل من ورش الصناعات التحويلية الموجودة في البلدة القديمة هي عبارة عن مؤسسات بالغة الصغر تنتج في الغالب بضائع تباع في الدكاكين السياحية القريبة، وهي صلة قديمة العهد تربط بين قطاعين لكنها تتزايد هشاشة. وأقل من عشرة في المائة من المؤسسات التجارية والصناعية هي مؤسسات يملكها اليهود لكن نصف المؤسسات التعليمية في البلدة القديمة هي مؤسسات يهودية.

والبلدة القديمة مركز لفرص العمل لأن العديد من المالكين يعيشون في أماكن أخرى من القدس الشرقية فضلاً عن أن موظفي العديد من المؤسسات التعليمية والدينية والاجتماعية هم من أماكن أخرى في القدس الشرقية أو الضفة الغربية. لكنها أيضاً مركز سكني (انظر التذييل ١)، رغم ظروف الاكتظاظ السائدة فيها. ويعيش حوالي ٠٠٠ ٦ عائلة في البلدة القديمة في ٦٠٠ ٥ وحدة سكنية. وقد استمر تزايد عدد سكان البلدة القديمة خلال العقود الماضية فبلغ ٦٠٠ ٤٠ نسمة بحلول عام ٢٠١٠ بعد أن كان ٣٠٠ ٣٢ عام ١٩٩٥. وزادت نسبة اليهود من سكان البلدة القديمة أيضاً خلال تلك الفترة من ٨,٦ في المائة إلى ١١,٤ في المائة بحلول عام ٢٠٠٢، لكن مجموع السكان اليهود استقر في السنوات اللاحقة ولم يتجاوز ٩٠٠ ٣ (منذ عام ٢٠٠٨) أي ما نسبته ١٠ في المائة تقريباً من مجموع سكان البلدة القديمة. وقد أدت الضغوط القوية في اتجاه إعادة إسكان الفلسطينيين في البلدة القديمة والحفاظ على الممتلكات المهملة وترميمها أو الحفاظ على مركز المقيم في المدينة إلى زيادة عدد السكان الفلسطينيين العرب إلى أكثر من ٠٠٠ ٣٥ نسمة بحلول عام ٢٠١٠. ونظراً للنقص الحاد في المساحات السكنية ومحدودية إمكانات البناء العمودي، يبدو أن هذه الزيادة القوية في عدد السكان الفلسطينيين قد شكلت ثقلاً موازناً يعيق مواصلة الاستيطان اليهودي في البلدة القديمة.

ويعيش العرب الفلسطينيون (المسلمون والمسيحيون) بشكل حصري تقريباً في "الأحياء" التي تسمى بأحياء المسلمين والمسيحيين والأرمن. أما "الحي اليهودي" الموجود حالياً فهو حي أنشأته السلطات الإسرائيلية بعد حرب

---

(١١) المعلومات الواردة في هذا الجزء اقتُبست من (Glass and Khamaise) ومعهد القدس للدراسات الإسرائيلية (٢٠٠٩ و٢٠١٠ و٢٠١١).

(١٢) للاطلاع على تاريخ مقبول ويسير الفهم للقدس، انظر Armstrong (١٩٩٧).

عام ١٩٦٧ (Ricca, 2007). وعندما هدم الجيش الإسرائيلي حوالي ٢٠٠ منزل في المنطقة المعروفة بحارة المغاربة لإقامة ساحة الحائط الغربي، تمت مصادرة صف من الممتلكات المتلاصقة في حارة الشرف وحارة الغزالين وباب السلسلة (حي المسلمين) وضمها إلى المنطقة القريبة التي سكنها يهود في البلدة القديمة لعقود من الزمن. وهكذا نشأ "الحي اليهودي" الجديد في البلدة القديمة. ويسكن معظم يهود البلدة القديمة في ذلك الحي، وقد بلغ مجموعهم الذي يزداد ببطء ٢ ٥٠٠ نسمة بحلول عام ٢٠٠٨. وتشير تقديرات معهد القدس للدراسات الإسرائيلية إلى حدوث زيادة كبيرة نسبياً بحلول عام ٢٠١٠ إذ وصل عددهم إلى ٣ ١٠٠ نسمة، مما يدل على تكثيف المشاريع السكنية والتعليمية/الدينية الإسرائيلية في ذلك الجزء من البلدة القديمة.

وأدى استمرار الاستيطان الإسرائيلي في البلدة القديمة منذ عام ١٩٦٧ وتكثيفه في السنوات الأخيرة خصوصاً خارج "الحي اليهودي" إلى تغير في النظم التجارية وحقوق الملكية في البلدة القديمة. وفُرضت القوانين الإسرائيلية على الشؤون المدنية وحقوق الملكية، بينما بات الاقتصاد المحلي أكثر توجهاً نحو الاقتصاد الإسرائيلي منه نحو المناطق الأخرى من القدس الشرقية. ومع امتداد الاستيطان الإسرائيلي إلى المناطق ذات الأكثرية العربية في البلدة القديمة، يمكن من خلال البيانات المتوفرة (التذييل ١) التوصل إلى استنتاج مفاده أن ١ ٠٠٠ إسرائيلي أنشأوا مساكن ومؤسسات دينية في ممتلكات تم شراؤها أو مصادرتها خارج "الحي اليهودي" حتى عام ٢٠١٠. ورغم الأهمية الديمغرافية القليلة لهؤلاء السكان اليهود في وسط ٣٥ ٠٠٠ عربي فلسطيني يعيشون في البلدة القديمة (وآلاف آخرين يعملون فيها لكنهم يعيشون خارج أسوارها)، فإن هؤلاء المستوطنين الذين لا يتجاوز عددهم ١ ٠٠٠ قد أنشأوا مساكنهم ومؤسساتهم الدينية في جميع أنحاء البلدة القديمة، فباتوا جزءاً من الحضور الأمني الإسرائيلي الأوسع ومن السيطرة الإسرائيلية على البلدة القديمة.

وتتغير مكونات السكان الفلسطينيين المقيمين في البلدة القديمة تغيراً مستمراً مع مرور الزمن، لا سيما أن المزيد من المقدسيين الموسرين يغادرون المساحات الضيقة للبلدة القديمة إلى مناطق أخرى من القدس الشرقية، بينما ينتقل إليها عمال ومقدسيون أقل دخلاً من خارج السور. وقُدرت نسبة الفقر بين الأسر العربية بأكثر من ٥٠ في المائة في منتصف العقد الأول من هذا القرن. وتغيرت تركيبة السكان اليهود أيضاً إذ زادت نسبة أُسر اليهود المتدينين بينهم، وهي أسر أقل دخلاً، في كثير من الأحيان، مقارنة بغيرهم من الإسرائيليين. وأكثر من أي شريحة أخرى من السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية، يجد مقدسيو البلدة القديمة – الذين يشكلون ١٥ في المائة من سكان القدس الشرقية – أنفسهم عالقين بين جبهة مواجهة المستوطنين الإسرائيليين والسلطات الإسرائيلية يومياً وجبهة الكفاح للحفاظ على الهوية الثقافية والسياسية الفلسطينية للقدس وتأكيدها إضافة إلى تأكيد جذورها الإسلامية والمسيحية. وأدى ذلك إلى تزايد شعور السكان الفلسطينيين بالحصار والصراع إذ باتوا يعتبرون أساليب حياتهم وسبل عيشهم وتماسكهم الاجتماعي في خطر في ظل مناخ التنافر السائد في البلدة القديمة حيث تتحول الحماسة الدينية بسهولة إلى توترات مجتمعية.

وقد تفاقمت التوترات الاجتماعية بفعل الازدواجية في الظروف السكنية وفي الخدمات الاجتماعية والثقافية بين الحي اليهودي وغيره من "أحياء" البلدة القديمة. ويظهر ذلك، على سبيل المثال، في بعض الإحصاءات الحيوية التي تبين معدلاً أعلى لوفيات الرضع بين السكان العرب؛ ومعدلاً أعلى للكثافة السكانية في المناطق العربية لا سيما في "حي المسلمين" (٥٣ شخصاً في الكيلومتر المربع مقابل ١٩ شخصاً في "الحي اليهودي"؛ إضافة إلى أن المساكن الموجودة لم تخضع لنفس القدر من الترميم/الصيانة، إذ كان ٣٠ في المائة من المساكن الفلسطينية عام ٢٠٠٢ لا يزال دون مياه جارية، و٤٠ في المائة منها غير موصول بشبكة المجاري، إضافة إلى أن الرطوبة تمثل مشكلة كبيرة في أغلب المساكن بسبب عيوب شبكة أنابيب المياه. وما زال هناك قلق كبير يتعلق بالصحة العامة في المناطق التي يسكنها العرب بسبب عدم كفاية خدمات جمع القمامة، وعدم

كفاية شبكات المجاري والصرف الصحي، ونقص المساحات العامة (الحدائق، والمرافق الرياضية، والملاعب). وبالإضافة إلى القيود المذكورة أعلاه، فإن محدودية التعاون بين الفلسطينيين وأجهزة الأمن الإسرائيلية والسلطات الإسرائيلية المعنية بالخدمات الاجتماعية تؤدي أيضاً إلى عدم كفاية الاهتمام المنهجي بمواطن الضعف الخطيرة التي تعتري الروابط والظروف الاجتماعية، مثل تعاطي المخدرات والإدمان عليها، وهي جوانب ضعف ترتبط بضعف المركز الاجتماعي – الاقتصادي، والعنف الأسري، وإهمال الأطفال، والإحباط الذي يصيب الشباب وارتفاع معدلات التسرب من المدارس، وعدم التسامح والعنصرية (Glass and Khamaise, 2005).

وخلاصة القول إنه رغم التشابه الممكن بين التحديات التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني والسكان الفلسطينيون في القدس الشرقية والبلدة القديمة، فإن حالة البلدة القديمة هي حالة قصوى من حيث الآثار الاجتماعية والاقتصادية المعقدة والضارة التي يخلفها الضم دون إدماج، والعزل، وطول فترة التراجع. كما يقدم صمود هؤلاء الفلسطينيين تحت وطأة الإكراه لمحة عن الاستراتيجيات التي لجأ إليها المقدسيون من أجل البقاء والمواجهة والتكيف بهدف المحافظة على اقتصاد عربي مميز في السوق "العالمية" في قلب البلدة القديمة وإن كان هذا الاقتصاد تابعاً وهشاً، مع السعي في الوقت نفسه إلى الحفاظ على الصلات مع بقية الاقتصاد الفلسطيني. كما يشكل هذا الإرث القيِّم المورد الأهم بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني ولنواته في المستقبل، اقتصاد ينشأ في القدس ويتكامل مع جميع الأسواق – في الشرق والجنوب والشمال والغرب – كما يبين الفرع التالي من هذا التقرير بمزيد من التفصيل.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

لما احتلت إسرائيل القدس الشرقية وضمتها من جانب واحد في عام ١٩٦٧، ثم أدمجتها فيها بموجب القانون، في عام ١٩٨٠، عملت في الوقت ذاته على فصلها عن بقية الاقتصاد الفلسطيني وبوتيرة متزايدة في العقد الماضي الذي تعرضت خلاله المدينة لتغييرات مادية وديمغرافية عميقة. وتشمل التدابير التي اتُّخذت لهذا الغرض توسيع المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية فضلاً عن بناء حاجز الفصل، على نحو أدى بالفعل إلى محو ما يسمى "الخط الأخضر" الذي عيّن حدود إسرائيل حتى عام ١٩٦٧. ومن دواعي القلق الشديد أن السنوات الأخيرة شهدت تسارع العمليات التي عرقلت تنمية القدس الشرقية منذ عام ١٩٦٧، وهي: تزايد الإفقار، ومواصلة هدم البنية التحتية الفلسطينية (ولا سيما المنازل)، وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية، وبخاصة في المناطق المحيطة بالقدس الشرقية وبيت لحم (مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١١). وأدى ذلك إلى استفحال تقطع الأوصال بين مختلف "البانتوستانات" الفلسطينية – قياساً على تجربة جنوب أفريقيا مع "أوطان السود" التي كانت تتمتع بحكم ذاتي ولا تتمتع باستقلال اقتصادي وتدور في فلك حاضرة متقدمة، وهو قياس استُخدم في الدراسات المتعلقة بالجغرافيا الاقتصادية للاحتلال في الحالة الفلسطينية[١٣].

وتجدر الإشارة إلى أن القدس الشرقية لا تعيش سوى شكل من أشكال الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن مواجهة احتلال طال أمده في سياق مشروع توسعي من النوع الاستيطاني/الاستعماري (Jabary et al., 2012)، وهو ما يُعتبر بوجه عام السبب الرئيسي لفشل جهود التنمية الاقتصادية الفلسطينية (الأونكتاد، ٢٠١٢). وكما نوقش في هذا التقرير الخاص، أدى الفصل الاقتصادي إلى تقلص الحجم النسبي لاقتصاد القدس الشرقية، وقطع أوصاله مع بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، وإعادة توجيه عمالة المدينة تدريجياً نحو سوق العمل الإسرائيلية. ومن أبرز النتائج المترتبة على ذلك أن إسهام اقتصاد القدس الشرقية في الاقتصاد الفلسطيني قد اقتصر على قطاعيه الأساسيين، أي الخدمات والسياحة، بينما تتعثر أو تختفي القطاعات الإنتاجية الأخرى، ولا سيما البناء والصناعة التحويلية. وقد أثّر هذا الفصل المتزايد سلباً في اقتصادَي القدس الشرقية وبقية الضفة الغربية.

والواقع أن دراسة اقتصاد القدس الشرقية هذه تبيّن أنه رغم فرادة تجربته الإنمائية، لا يمكن فهم تطوره بمعزل عن علاقاته المتغيرة مع الاقتصادات الأخرى التي كان، أو لا يزال، مرتبطاً بها إلى حد ما. فالصدمات التي تعرض لها اقتصاد المدينة طيلة نصف قرن قلما كان مصدرها داخلياً: بل إن الضغوط الخارجية الإدماجية أو التفكيكية قد أثّرت تأثيراً شديداً في مسار نموه وهيكله، فتقلصت قدراته الإنتاجية المحلية إلى حد كبير. وبعد أن كانت القدس مدينة نابضة بالحياة معظم سكانها عرب قبل عام ١٩٤٨ ولها علاقات تجارية مع الأسواق الفلسطينية والإقليمية الأخرى شرقاً وجنوباً وشمالاً وغرباً، أدى تقسيمها بعد عام ١٩٤٨ إلى قطيعة مفاجئة مع معظم شركائها التجاريين التقليديين. ونتجت عن ذلك بيئة اقتصادية فقيرة نسبياً كافح فيها الفلسطينيون المقدسيون من أجل إعادة توجيه مسار حياتهم تحت الحكم الأردني حتى عام ١٩٦٧.

وجاءت الصدمة السلبية التالية التي عصفت بنسيج القدس الشرقية الاجتماعي والاقتصادي وبسلامتها الهيكلية نتيجة لقيام إسرائيل باحتلالها وضمّها من جانب واحد في عام ١٩٦٧ ثم دمجها المفاجئ في اقتصاد ودولة إسرائيل. ورغم أن هذا لم يقطع الروابط الاقتصادية للقدس الشرقية بعُمقها الطبيعي في الضفة الغربية، فإن صِلاتها بالأردن والبلدان العربية

(١٣) انظر على سبيل المثال Farsakh (2005), South Africa Human Sciences Research Council (2009) and Israeli Committee against House Demolitions (2012).

قد تضررت بشدة. فسيطرة إسرائيل على المعابر الحدودية تقيد تدفق الأشخاص والبضائع عبرها، مما يشكل عائقاً هيكلياً لا يزال مستمراً. ولكن عزائم المقدسيين لم تفشل فنهضوا وحققوا لأنفسهم أفضل ما يمكن تحقيقه من وضعين لا يحسد عليهما أحد، أي الحفاظ على الصلات الاقتصادية مع الضفة الغربية والأردن قدر الإمكان، دون تجاهل الفرص الجديدة التي يتيحها الوصول إلى الأسواق الإسرائيلية. و لم تشهد السنوات التالية الثلاثون أو نحوها تحولاً كبيراً في هذه التوجهات، غير أن إدماج القدس الشرقية غير المتوازن في الاقتصاد الإسرائيلي للقدس الكبرى، وطول إهمالها من قِبل السلطات العامة جعلاها متخلفة عن جميع الجهات "المماثلة" لها: أي الإسرائيليين في كلتا جهتي القدس، والمواطنين العرب في إسرائيل، وحتى الفلسطينيين الخاضعين لولاية السلطة الفلسطينية. وبحلول نهاية عقد التسعينات، لم تحظَ القدس الشرقية بكثير مما حظي به باقي الأرض الفلسطينية المحتلة، في أعقاب اتفاقات أوسلو، من فرص جديدة للنمو والاستثمار وإعادة بناء الاقتصاد الوطني، وهو ما أسهم في عزلها المتزايد عن الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية العامة المحيطة بها.

وبالنظر إلى آخر صدمة تتعرض لها القدس الشرقية منذ عام ٢٠٠١ من جراء بناء حاجز الفصل وتكثيف أنشطة الاستيطان الإسرائيلي العدوانية في الجزء الشرقي من المدينة، من العجب أن العرب "المقيمين غير الدائمين" لم يبرحوا المكان، بل وما زالوا يشكلون جماعة شديدة التماسك وإن يكن دون قيادة. وقد بدأ اقتصاد القدس الشرقية يتعافى من هذا التراجع في النصف الثاني من العقد الأول من هذا القرن، غير أن استبعادها من الولاية التي تمارسها السلطة الفلسطينية في بقية الضفة الغربية حرمها من الفوائد غير المباشرة الناتجة عن الطفرة التي شهدتها الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ والتي تركزت في رام الله وبعض المدن الأخرى في الضفة الغربية. وأضحت القدس الشرقية على نحو متزايد حبيسة مسار اقتصادي هش.

* * *

ومع ذلك، تمكن المقدسيون رغم كل الصعاب من الحفاظ على جوهر اقتصادهم الذي يتركز في البلدة القديمة ويمتد منها إلى الضواحي الشرقية والغربية، وظلوا يقاومون بعناد أي تعدٍّ إضافي على الموارد المحدودة التي لا يزال بإمكانهم حشدها، ويتكيفون مع الظروف المتغيرة ما وسعهم ذلك. وأصبح المقدسيون يعتمدون إلى حد ما على فرص العمل المتاحة في السوق الإسرائيلية، الأمر الذي يوفر لهم ما هم في أمس الحاجة إليه من تعويض عن فوات الفرص الاقتصادية في الجهة الشرقية. غير أن اقتصاد القدس الشرقية ما زال قادراً، لبناء مقوماته وبلوغ عمق استراتيجي، على الاعتماد في المقام الأول على استغلال أثمن أصل من أصول المدينة غير القابلة للتصرف، أي التراث العربي/الإسلامي/العثماني الذي ما زالت تزخر به المدينة القديمة وأماكنها المقدسة التي لا تقل روعة، واستغلال التدفقات السياحية وما يتصل بها من خدمات وما تولده من إيرادات. ويعني ذلك أن اقتصاد القدس الشرقية لا يزال، رغم كل ما يواجهه من ضغوط متضاربة مختلفة المصادر، محافظاً على هوية وأهداف وإمكانات متميزة لا بد من إبرازها وتعزيزها كجزء من أي استراتيجية أو برنامج لبقاء المدينة وتنميتها.

وقد استكشف تقرير أعده الفريق الدولي المعني بالأزمات ونُشر منذ إنجاز تقرير الأونكتاد هذا، كثيراً من جوانب العلاقات المعقدة بين القدس الشرقية والقوى المحيطة بها وهي جوانب لم تشملها هذه الوثيقة، ولا سيما الضغوط السياسية والاجتماعية الخارجية والداخلية (الفريق الدولي المعني بالأزمات، ٢٠١٢). وتؤكد استنتاجات دراسة الفريق، الواردة تحت عنوان معبّر بالفعل هو "تردّي القدس العربية"، أحد المواضيع الرئيسية التي تناولها التحليل السابق لاقتصاد المدينة، وهي استنتاجات ليست أفضل من الاستنتاجات التي صاغها الأونكتاد: "بعد ٤٥ عاماً من الاحتلال، يعاني السكان العرب في القدس من فصام سياسي وثقافي، فهم مرتبطون بعمقين اثنين ومنعزلون عنهما في الآن ذاته: رام الله والضفة الغربية إلى الشرق، والقدس الغربية وإسرائيل إلى الغرب" (الفريق الدولي المعني بالأزمات، ٢٠١٢، الصفحة ٢٤).

ومن الطبيعي، لدى محاولة التوصل إلى فهم أفضل للتحديات الاقتصادية التي تواجهها القدس الشرقية، أن لجأ التحليل السابق، حسب الاقتضاء، إلى مقارنات بالأسواق والاقتصادات الأخرى التي تفاعلت معها المدينة على مر السنين: وأولها الأردن، ثم بقية الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها غزة، والضفة الغربية منذ مدة قريبة فقط، ناهيك عن إسرائيل ومستوطناتها في القدس الشرقية، واقتصاد المواطنين العرب في إسرائيل.

وقد كان ذلك ضرورياً لأن هذه الأسواق الأخرى تشكل أهم شركاء القدس الشرقية الاقتصاديين، كما أن وزنها قد حدّد في نهاية المطاف المسار الإنمائي لاقتصاد المدينة الهائم في وضع قانوني وديمغرافي وسياسي متعدد الأوجه يُجهل مصيره. أما السبب الآخر الذي لا يقل أهمية فهو أن التنمية الفلسطينية التي شهدتها مناطق أخرى خاضعة للسيادة الإسرائيلية تقدم عِبراً في مجال البقاء الاقتصادي والصمود الاجتماعي يعكسها سياق القدس الشرقية. وأمام المقدسيين دروس كثيرة يمكنهم استخلاصها من تجارب أبناء وطنهم على مدى قرن من المواجهة مع قوى "استيطانية استعمارية" منازعة، تشمل ما يلي: "نكوص التنمية وتقويض منجزاتها" في قطاع غزة في ظل الاحتلال الإسرائيلي، و"الازدهار الفردي والإفقار الجماعي" في الضفة الغربية، والتجربة الاجتماعية والاقتصادية للعرب الفلسطينيين في إسرائيل، التي تقدمها التحاليل بمسميات شتى مثل "الاستعمار الداخلي" أو "التنمية الاقتصادية الإقليمية المجحفة" أو "الدمج الجزئي" أو "الإدماج دون توخي الاندماج"(١٤).

ولدى المقدسيين أنفسهم أيضاً تجارب كثيرة يمكن سردها، لأن الفلسطينيين في القدس الشرقية وفي أماكن أخرى قد اتبعوا استراتيجيات متنوعة للتكيف مع واقع الحال في ظل الاحتلال والاستيطان الإسرائيليين والصمود في وجههما. ورغم العقبات الكثيرة، لم يتحول اقتصاد القدس الشرقية بعد إلى قضية خاسرة أو معزولة ولا ينبغي له أن يصير كذلك. فهو يشكل جبهة كبيرة في إطار استراتيجية فلسطينية واسعة "للصمود" الاقتصادي والحفاظ على هوية اجتماعية وثقافية وسياسية متميزة. ولا بد من دعمٍ وتمويلٍ من السلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي والبلدان العربية والإسلامية إذا أريد للقدس الشرقية أن تعيش في وضع أفضلٍ لا أن تبقى فحسب، ولكن من المحال أن يأتي الخلاص من مصادر خارجية، في ضوء فصل القدس الشرقية فصلاً تدريجياً خلال العقدين الماضيين عن حظوظ التنمية التي أتيحت لبقية الأرض الفلسطينية المحتلة. ومع ذلك، فبفضل الموارد البشرية الأساسية والأصول الاجتماعية الثقافية التي تزخر بها مدينة القدس، وحرمة وضعها القانوني بموجب القانون الدولي، لا تزال أمام المقدسيين مجموعة من تدابير تأمين البقاء ضمن الإطار القانوني والتنظيمي القائم، حتى وهم ينتظرون وصول أموال تعهد بها المانحون والأصدقاء هنا وهناك على مر السنين، ولكنها لم تصلهم في الغالب، من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للقدس الشرقية.

* * *

ورغم أنه من الواضح أن ثمة حاجة إلى تدخلات اقتصادية للتخفيف من وطأة القيود التي تكبل اقتصاد القدس الشرقية، فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتطلب إحراز تقدم سياسي وتحسين الآفاق لإنهاء الاحتلال وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. فبحلول نهاية عام ٢٠١٢، أي بعد ٤٥ عاماً من ضم القدس الشرقية من جانب واحد، يبدو أن هذه الآفاق قاتمة بالفعل، و لم يكن للدعم المحدود الذي تلقته القدس الشرقية من المانحين سوى تأثير ضئيل في أفضل الأحوال، وما استطاع أن يضع حداً للتدهور الاجتماعي والاقتصادي. ومع ذلك، هناك حاجة ملحة إلى تدخلات هادفة مصممة

(١٤) Roy (1997), Khalidi and Samour (2011), Zureik (1979), Khalidi (1988), Rosenhek (2010), Sa'adi (1995) and Jabary et al. (2012), respectively.

ليكون لها أثر تحفيزي، ويمكن أن تكون مفيدة دائماً للجهود التي يبذلها السكان المحليون من أجل تأمين البقاء والنمو. وكثيرة هي القطاعات التي تحتاج إلى دعم حسبما حددته المصادر الفلسطينية، وهناك ما يكفي من الدراسات والخطط الأولية التي تبين جدوى الإجراءات التي يمكن اتخاذها.

ونظراً إلى عدم وجود أي جهة تمثل فلسطينيي القدس الشرقية تمثيلاً سياسياً عملياً وواسعاً في تعاملهم مع السلطات العامة والدولية، يمكن تركيز تلك التدخلات، في ظل الوضع الراهن، تركيزاً أجدى على سبل مساعدة القطاع الخاص ومتعهدي تقديم الخدمات الاجتماعية غير الحكوميين في القدس الشرقية. وإن عدم وجود سلطة تشريعية أو تنفيذية فلسطينية في القدس الشرقية، وتجاهلُ السلطات الإسرائيلية مختلف التقارير الإسرائيلية والدولية عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية العسيرة التي يواجهها الفلسطينيون المقدسيون، يتطلبان اتباع نهج خلاق ومرن للغاية يستفيد خير استفادة من الفرص القانونية المتاحة ضمن الإطار الإسرائيلي المفروض بحكم الأمر الواقع، لحماية المصالح الاقتصادية الفلسطينية في المدينة ودعمها ورعايتها. وهذه مسألة بالغة الأهمية في سياق التخفيف من شظف العيش في البلدة القديمة.

وإلى جانب هذه الجهود، شددت السلطة الفلسطينية على الحاجة إلى استثمارات جديدة مستدامة للحفاظ على الدور الحاسم الذي تؤديه القدس الشرقية كعاصمة للدولة الفلسطينية في المستقبل، كما أجرت عمليات تخطيط إرشادية تفترض إمكانية توجيه الاستثمار في القدس الشرقية، وإعادة بناء اقتصادها وهياكلها الأساسية (السلطة الفلسطينية، ٢٠١٠ و٢٠١١). وتتوخى عملية التخطيط التي تقوم بها السلطة الفلسطينية (دون تحديد الموارد اللازمة لها) مزيجاً من الاستثمارات من الحكومة والقطاع الخاص والجهات المانحة. وتشير الخطة إلى استثمار إجمالي على مدى ثلاث سنوات يبلغ حوالي ٤٢٨ مليون دولار، يسهم فيه القطاع الخاص بمبلغ ٢١٠ ملايين دولار. وستوزَّع الاستثمارات على ثلاث مجموعات رئيسية تعكس عموماً أهم التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها القدس الشرقية حالياً وهي: الحماية والتنمية الاجتماعية (٧٥ مليون دولار)، والتنمية الاقتصادية (٣٢٨ مليون دولار)، وحقوق الإنسان (٢٥ مليون دولار). وتشمل مجموعة التنمية الاقتصادية ثلاثة قطاعات هي: الاقتصاد (٧٧ مليون دولار)، والسياحة (١٢٧ مليون دولار)، والإسكان (١٢٤ مليون دولار).

وقد ظهرت أيضاً صناديق استثمار خاصة؛ ومن بينها شركة القدس القابضة التي أُنشئت مؤخراً برأسمال أولي قدره ٢٠ مليون دولار. وبحلول أيار/مايو ٢٠١٢، كان كل مساهم من ٣٣ مساهماً قد أسهم بمبلغ يتراوح بين ٠٠٠ ٢٥ دولار و٠٠٠ ٠٠٠ ١ دولار. وتعتزم الشركة الاستثمار في قطاعات متعددة تشمل الإسكان والسياحة والصحة والتعليم (القدس القابضة، ٢٠١١). ويمكن أن تستفيد التنمية في القدس الشرقية من دراسات جدوى الاستثمار في قطاعات استراتيجية محددة – مثل السياحة والتعليم والسكن والخدمات – للحصول على دعم محدد الهدف وإزالة القيود التي تعترض نمو تلك القطاعات (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ٢٠١١). وسيكون اقتصاد البلدة القديمة أحق من غيره في الاستفادة في هذه الحالة.

والسكن مشكلة رئيسية من المشاكل التي تواجه الفلسطينيين في القدس الشرقية وتستدعي تدخلاً أهم (وأكثر تكلفة)، يشمل تقديم المساعدة القانونية لأصحاب المنازل المفقَّرين المهددين بمصادرة منازلهم أو هدمها، أو الذين يسعون للحصول على رخص البناء. وثمة حاجة أيضاً إلى استحداث مصادر وآليات بديلة لتوفير التمويل اللازم للقروض والرهون السكنية، وقد أطلقت شركة باديكو القابضة مؤخراً مشروعاً سكنياً في قرية شرفات، غير أنه لن يوفر سوى ١٢٨ مسكناً جديداً (Partners for Change, 2008). وفي كل الأحوال، يمكن أن يؤدي استحداث مصادر بديلة لتوفير التمويل العام للمستهلكين الأفراد وللشركات دوراً رئيسياً في جذب الاستثمارات في مجال السكن والبناء، وفي بيئة الأعمال عموماً.

وينبغي أن تنظر السلطة الفلسطينية أيضاً في إنشاء آلية مع سلطة النقد الفلسطينية والمصارف الفلسطينية في بقية الأرض الفلسطينية المحتلة لتمكين تلك المصارف من منح قروض للاستثمار في القدس الشرقية، على أن يشارك الجميع في تقاسم المخاطر وإدارتها إدارة سليمة. ويمكن تجاوز فجوة التمويل من خلال إنشاء وكالة تخضع لإدارة جيدة وتحظى بتمويل كافٍ وتُسند إليها مهمة ضمان القروض لمشاريع الأعمال والاستثمار في القدس. وبالإضافة إلى ضرورة تنشيط مختلف الرابطات المهنية والنقابات وغرف التجارة، يشكل إحياء "المجلس الأعلى للسياحة" باعتباره جهة التنسيق المحلية المعنية بالسياحة خياراً يستحق المتابعة. ويمكن أن تتولى هذه الهيئة مسؤولية دعم قطاع السياحة وقطاعاته الفرعية، بما يشمل الفنادق والمطاعم والمرشدين السياحيين ووكالات السياحة، والحرف اليدوية، وتوجيه الاستثمار الخاص والدعم الدولي.

ومن نافلة القول إن بإمكان الحكومة الإسرائيلية، لو كانت لديها رغبة حقيقية، أن تذهب إلى مدى أبعد في الوفاء بالتزاماتها كسلطة احتلال، من خلال العمل بنشاط على تحسين الأوضاع الاقتصادية في القدس الشرقية وتحقيق رفاه سكانها الفلسطينيين، فضلاً عن إنهاء الأنشطة الاستيطانية واحتلال القدس الشرقية. وفي غضون ذلك، يمكن اتخاذ خطوات إلى الأمام تشمل إزالة القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع، وإعادة النظر في أنماط الضرائب وتوفير الخدمات، وقوانين الاستثمار، وتيسير رخص البناء وإجراءاته، وكذلك تعزيز المساواة في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، مثلاً، تابع محامون من دعاة الحقوق المدنية باسم السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية مطالباتهم بجميع السبل إلى أن بلغوا المحكمة العليا الإسرائيلية. ونتيجة لنجاح طعنهم، ألزمت المحكمة بلدية القدس بتوفير ما يكفي من حاويات القمامة وخدمات جمع القمامة في الأحياء الفلسطينية، بالنظر إلى ارتفاع قيمة ضرائب الأرنونا البلدية التي يدفعها السكان وتضعضع البنية التحتية لمجتمعات تلك الأحياء. وهناك برنامج كامل يتضمن هذه التدابير الممكنة التي يجب أن تتخذها السلطات الإسرائيلية، غير أن المعلومات المتاحة حتى الآن فيما يتعلق بأداء هذه السلطات تشير إلى أنها لا تهتم بإدماج اقتصاد الفلسطينيين في القدس الشرقية بقدر ما تهتم بإبعاد المقدسيين عن المدينة وإحلال بالمستوطنين الإسرائيليين محلها. ولا أدلّ على ذلك من المواجهات اليومية مع المستوطنين العدوانيين في البؤر الاستيطانية في المدينة القديمة والمستوطنات الصغيرة الموجودة في أحياء أخرى في المدينة أغلب سكانها فلسطينيون عرب، بالإضافة إلى تكثيف بناء مستوطنات تمولها الحكومة وتطوق المدينة شرقاً.

ولا شك في أن منظمات الفلسطينيين المقدسيين غير الحكومية ومؤسساتهم الاجتماعية والدينية ورابطات حقوقهم المدنية يمكن أن تفعل المزيد من أجل تعزيز التنسيق فيما بينها ومع السلطة الفلسطينية والسلطات الأخرى، ولا سيما السلطات البلدية الإسرائيلية ومتعهدي تقديم الخدمات الاجتماعية، غير أن عليها أن تحافظ على وحدة الرؤية واتساق الإجراءات في ضوء كثرة قوى التفرقة المحدقة بها والموجودة بين ظهرانيها. وبالنظر إلى تعدد الولايات القضائية والسلطات الحكومية (الإسرائيلية والفلسطينية والأردنية) التي يجب على الفلسطينيين في القدس الشرقية أن يحافظوا لديها على صلاحية الوثائق التي تثبت أحوالهم الشخصية وأن يتعاملوا معها يومياً على المستوى المهني ومستويات أخرى، يصبح التحدي المتمثل في مجرد بقاء الشخص مقدسياً استراتيجية إنمائية في حد ذاته. وبالمثل، يتيح بناء الروابط الاقتصادية مع أرباب العمل والمستثمرين (أو العملاء/الأسواق) التابعين للسلطة الفلسطينية بدائل جذابة للفلسطينيين في القدس الشرقية عن وضعهم كسكان من الدرجة الثانية والثالثة في سوق العمل الإسرائيلية، ويحافظ على العلاقة الاقتصادية التاريخية مع الامتداد الطبيعي إلى الداخل الفلسطيني والعربي. وينطوي ذلك أيضاً على اتباع سياسات طويلة الأجل لتعزيز وتعميق هذه الاتجاهات حيثما وُجدت وتشجيعها عند الإمكان.

غير أن من الأمور الأكثر إلحاحاً في هذا الصدد الحاجة إلى زيادة التنسيق الفعال بين مختلف المنظمات المعنية بتقديم الدعم للفلسطينيين المقدسيين، ولا سيما بالنظر إلى القيود المفروضة على السلطة الفلسطينية في تقديم المساعدة الإنمائية أو الإغاثة أو الخدمات الإنسانية في القدس الشرقية. وتعمل كيانات شتى (جهات مانحة غير حكومية وثنائية، والأمم المتحدة، ومنظمات دولية أخرى) في القدس الشرقية، منفردة أو مجتمعة. ويمكن تعزيز فعالية الإجراءات التي تتخذها هذه الكيانات لمصلحة الفلسطينيين المقدسيين بزيادة مواءمة الجهود وتحديد الأولويات والتنسيق من أجل بلوغ أقصى ما يمكن من التآزر والتكامل؛ ناهيك عن الحاجة إلى جهات ممثلة قوية تعترض السلطات الإسرائيلية على مختلف جوانب التمييز الاجتماعي – الاقتصادي الذي يتعرض له المقدسيون.

فعلى العكس من علاقات المانحين بالسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وباحتياجات التنمية والإغاثة في غزة، وهي علاقات تخضع للبرمجة والتنسيق والرصد في مجموعات عمل، يُتعامل مع القدس الشرقية إما بإدراجها ضمن مناطق أخرى، أو بعدم اعتبارها أصلاً حالة متميزة لها مشاكلها واحتياجاتها الخاصة. وعلى غرار علاقاتها الاقتصادية، تعيش القدس الشرقية "وضعاً معلقاً في مجال التعاون الإنمائي". فالسلطة الفلسطينية الاسمية لا تتمتع بسلطات تنفيذية فيها، والسلطات الإسرائيلية السيادية تعتبرها عائقاً أمام اهتماماتها وبرامجها الرئيسية في المدينة، أو مسألة ثانوية في أحسن الأحوال، والوكالات الدولية عاجزة عن تحفيز التدخلات الإنمائية باتساق أو فعالية. وتشكل هذه الأوضاع كلها أوجه قصور ملحة يجب أن تُعالج معالجة صريحة في أي برامج توضع في المستقبل للتخفيف من أعباء اقتصاد القدس الشرقية وتنميته.

ويعني وضع القدس الذي هو محل نزاع بموجب القانون الدولي أن التدخلات الخارجية ليست مشروعة فحسب، بل هي أيضاً واجب يقع على عاتق المجتمع الدولي الذي تحمَّل في عام ١٩٤٩ المسؤولية الأخلاقية عن مستقبل المدينة. فالمجتمع الدولي والأمم المتحدة، مثلاً، يوجدان في وضع فريد يسمح لهما بالمساعدة على سد فجوة البيانات المتعلقة بالقدس، من خلال رصد وتجميع منهجيين للبيانات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالقدس الشرقية المحتلة بحدودها المرسومة بعد عام ١٩٦٧، ضمن سياقها الأوسع كجزء من مدينة القدس، على النحو المحدد في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويمكن أن ينظر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أيضاً في إعادة إصدار تقديرات الحسابات القومية الخاصة بالقدس الشرقية، حسبما يلزم لأي تخطيط استراتيجي لإعادة إدماج المدينة في الاقتصاد الوطني الفلسطيني. ولكن الحاجة إلى هذه المساعدة تتجاوز البيانات والبحوث والتخطيط، وتتطلب إنشاء آلية رسمية يتسنى بفضلها تحديد أهداف معونة المانحين وتوجيهها وإدارتها بمزيد من الفعالية في ظل تشاور وتعاون وثيقين مع السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية والمؤسسات و/أو السلطات التي تمثلهم.

* * *

ومعروفٌ أن يجهل أن تاريخ مدينة القدس ظل على مر آلاف السنين حافلاً بالفتن وسفك الدماء والغزوات والتحول المأساوي في أقدار سكانها بتركيباتهم المتغيرة. ولم تقع في هذه الدوامة الديانات التوحيدية الثلاث فحسب، بل انساقت إليها، في هذه الفترة أو تلك، كثير من أمم العالم وشعوبه أيضاً. ولا ينبغي أن تنسينا هذه الحقيقة التاريخية العارية والأوضاع الاجتماعية الاقتصادية القاسية التي يعانيها الفلسطينيون المقدسيون حالياً أن القدس هي أيضاً، بالنسبة إلى جميع الأشخاص شديدي التعلق بها، المدينة المقدسة، مدينة الإسراء والغفران والخلاص، وهي "مدينة السلام".

وعندما أوصت أمم العالم المجتمعة بتقسيم فلسطين في عام ١٩٤٧، لم يسَعها أن توصي بتقسيم مدينة القدس، إذ رأت أن من الأصوب أن تُسيَّر بما يخدم صالح جميع المقدسيين، بصرف النظر عن قوميتهم أو دينهم أو عرقهم. غير أن

مجرى الأحداث منذئذ فرض واقعاً جديداً على الأرض وربما في كتب القانون أيضاً، فقد ضمت إسرائيل القدس الشرقية إليها بعد أن كان جزؤها الغربي خاضعاً لها وجزؤها الشرقي خاضعاً للأردن. ولكن لا يزال هناك إجماع دولي (في قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٧٨) على ضرورة الرجوع عن احتلال/ضم القدس الشرقية، رغم "الحقائق الماثلة على أرض الواقع".

وينبغي أن يشكّل وضع مدينة القدس الفريد في التاريخ وفي القانون الدولي بوصلة أخلاقية ورؤية واقعية لتوجيه أي استراتيجية فلسطينية أو غير فلسطينية من أجل تأمين بقاء القدس الشرقية الفلسطينية وازدهارها. وينبغي أن يؤدي هذا بدوره، في المقام الأول، إلى ضمان إعادة إدماج اقتصاد القدس الشرقية في عُمقها الطبيعي التاريخي إلى الداخل شرقاً وشمالاً وجنوباً، مع كفالة تبادل أكثر توازناً مع الغرب؛ فلا شك أن ذلك سيمهد الطريق أمام القدس لتستأنف مسار تاريخها الطبيعي.

المراجع

عزام أبو السعود ونائلة جويلس (٢٠٠٨). *أثر جدار الفصل العنصري على القطاعات الاقتصادية في القدس*. الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، القدس.

شركة القدس القابضة (٢٠١١). انظر http://alqudsholding.com/ (اطُّلع على الموقع في ٩ أيار/مايو ٢٠١٢).

Applied Research Institute – Jerusalem (2009). Report on the Israeli Colonization Activities in the West Bank and the Gaza Strip. Monitoring Reports, volume 134.

Armstrong K (1997). *Jerusalem: One City, Three Faiths*. 1st Ballantine Books, New York.

Association for Civil Rights in Israel (ACRI) (2010). Human Rights in East Jerusalem: Facts and Figures. May.

Association for Civil Rights in Israel (ACRI) (2009). 200 Days of Grace: Israeli Policy in East Jerusalem in the Nir Barkat Era. May.

نزار أيوب (٢٠٠٨). *الحق في الإقامة*. الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، القدس.

بتسليم (٢٠١١أ). القدس الشرقية: الامتناع عن الاستثمار في البنية التحتية وعن تقديم الخدمات في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية. انظر http://www.btselem.org/arabic/jerusalem/infrastructure_and_services (اطُّلع على الموقع في ٤ أيار/مايو ٢٠١١).

بتسليم (٢٠١١ب). القدس الشرقية: الامتناع عن الاستثمار في البنية التحتية وعن تقديم الخدمات في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية. انظر http://www.btselem.org/arabic/jerusalem/infrastructure_and_services (اطُّلع على الموقع في ٤ أيار/مايو ٢٠١١).

بتسليم (٢٠١١ج). تجريد السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية من حق المواطنة. انظر http://www.btselem.org/arabic/jerusalem/revocation_of_residency (اطُّلع على الموقع في ٩ أيار/مايو ٢٠١١).

B'tselem (2006). *A Wall in Jerusalem: Obstacles to Human Rights in the Holy City*. Jerusalem.

Cattan H (1981). The Status of Jerusalem under International Law and United Nations Resolutions. *Journal of Palestinian Studies*. 10(3):3–15.

Farsakh L (2005). *Palestinian Labour Migration to Israel: Labour, Land and Occupation*. Routledge, New York.

Glass, J B and Khamaisi, R (2005). Report on the socio-economic conditions in the Old City of Jerusalem. The Jerusalem Project Munk Centre for International Studies (University of Toronto), Toronto.

Hever S (2007). *The Separation Wall in East Jerusalem: Economic Consequences*. Alternative Information Center, Bethlehem.

Hilal J and Johnson P (2003). Poverty in Jerusalem. *Jerusalem Quarterly*. Issue 17 (February).

الفريق الدولي المعني بالأزمات (٢٠١٢). تغيّر خطير؟ (II): تردّي القدس العربية. تقرير الشرق الأوسط رقم ١٣٥.

Israeli Central Bureau of Statistics (2010). Statistical Abstract of Israel No. 61. Jerusalem.

Israeli Committee against House Demolitions (2012). Demolishing Homes, Demolishing Peace. Jerusalem.

Jabary Salamanca O, Qato M, Rabie K and Samour S (2012). Editors' introduction. Past is present: Settler colonialism in Palestine. *Settler Colonial Studies*. 2(1):1–8.

Jerusalem Institute for Israel Studies (JIIS) (2004–2012 editions). *Statistical Yearbook of Jerusalem*.

Khalidi R (1988). *The Arab Economy in Israel*. Croom Helm: London.

Khalidi R and Taghdisi-Rad S. (2009). *The economic dimensions of prolonged occupation: Continuity and change in Israeli policy towards the Palestinian economy. A special report commemorating twenty-five years of UNCTAD's programme of assistance to the Palestinian people*. UNCTAD: Geneva.

Khalidi R and Samour S (2011). Neoliberalism as liberation: The statehood program and the remaking of the Palestinian national movement. *Journal of Palestine Studies*. 11(2):6–25.

خواجا د. حمدي، (٢٠٠٩). *عمال القدس في ظل سياسة التهويد والضم*. الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، القدس.

Margalit M (2006). *Discrimination in the Heart of the Holy City*. The International Peace and Cooperation Center, Jerusalem.

يعقوب عودة (٢٠٠٨). *القيود المفروضة على البناء الفلسطيني في القدس*. جمعية الدراسات العربية (دار الشرق)، القدس.

مكتب ممثل اللجنة الرباعية (٢٠١١). تقرير اجتماع لجنة الاتصال المخصصة حول نشاط مكتب ممثل اللجنة الرباعية لدعم جهود السلطة الفلسطينية لبناء الدولة. نيسان/أبريل.

Office of the United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process (2011). Palestinian State-building: An achievement at risk. Ad Hoc Liaison Committee Meeting New York. September.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (٢٠١١). مقترحات القطاع الخاص لإنعاش وتنشيط اقتصاد القدس. مائدة مستديرة ٤. رام الله. انظر http://www.mas.ps/2012/sites/default/files/round4.pdf (اطُّلع على الموقع في ٥ أيار/ مايو ٢٠١١).

مركز التجارة الفلسطيني (٢٠١٠أ). الاقتصاد المقدسي – متطلبات القطاع الخاص. رام الله.

Palestine Trade Centre (2010b). Movement of Goods from West Bank to East Jerusalem and Israel. Ramallah. January.

Palestinian Authority (2010). Strategic Multi-Sector Development Plan for East Jerusalem. Office of the President. Ramallah. November.

السلطة الفلسطينية (٢٠١١). خطة التنمية الوطنية ٢٠١١–٢٠١٣. إقامة الدولة وبناء المستقبل. رام الله. نيسان/أبريل.

Partners for Change (2008). Palestine investment conference: Project and concept profiles. Bethlehem. May.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١٢). الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة، ٢٠٠٩–٢٠١٠. رام الله.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١١). نتائج مسح القوى العاملة، دورة الربع الرابع. بيان صحفي. رام الله.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١٠أ). التقرير السنوي عن مسح النشاط الفندقي، ٢٠٠٩. بيان صحفي. رام الله.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١٠ب). النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية (الربع الرابع، ٢٠٠٩)، ملخص تنفيذي. رام الله. شباط/فبراير.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١٠ج). مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي. رام الله.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (١٩٩٩-٢٠١١). *كتاب القدس الإحصائي السنوي*. الأعداد ١-١٣. رام الله.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٠٣). الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة. ١٩٩٤-٢٠٠٠. نيسان/أبريل.

Physicians for Human Rights (2008). The Right to Health among Palestinian Arabs in Israel. April. Jaffa–Tel-Aviv.

Resource Centre for Palestinian Residency and Refugee Rights (2004). Occasional Bulletin No. 18. Bethlehem.

Ricca S (2007). Reinventing Jerusalem: Israel's reconstruction of the Jewish Quarter after 1967. I.B. Tauris, London.

Rosenberg O (2011). Refugee camp near Jerusalem becomes a haven for drug dealers. See http://www.haaretz.com (accessed 7 November 2012).

Rosenhek Z (2010). New developments in the sociology of Palestinian citizens in Israel. *Ethnic and Racial Studies*. 21(3):558–578.

Roy S (1997). The Gaza Strip: A case of economic de-development. *Journal of Palestine Studies*. 17(1):56–88.

Sa'adi A (1995). Incorporation without integration: Palestinian citizens in Israel's labour market. *Sociology*. 29(3):429–451.

Sherwood, H. (2011). Israel stripped 140,000 Palestinians of residency rights, document reveals. *The Guardian*. See http://www.guardian.co.uk (accessed 4 May 2012).

سيكوي (الجمعية لدعم المساواة المدنية) (٢٠٠٩). تقرير سيكوي ٢٠٠٨. *مؤشر المساواة بين المواطنين اليهود والعرب في إسرائيل*. القدس.

South Africa Human Sciences Research Council (2009). Occupation, Colonialism, Apartheid? A reassessment of Israel's practices in the occupied Palestinian territories under international law. May. Cape Town.

Tzur S (2010). Municipal tax is highest in Jerusalem. See http://www.haaretz.com (26 August 2012).

UNCTAD (1991). *The tourism sector and related services in the Palestinian territory under Israeli occupation*. Geneva.

UNCTAD (1994). Prospects for sustained development of the Palestinian economy of the West Bank and Gaza Strip: a quantitative framework. (UNCTAD/ECDC/SEU/6 and Add.1.)

الأونكتاد (٢٠٠٦). الاقتصاد الفلسطيني الذي مزقته الحرب: المعونة والتنمية وتكوين الدولة. نيسان/أبريل. (UNCTAD/GDS/APP/2006/1).

الأونكتاد (٢٠١١). تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة. تموز/يوليه (TD/B/58/4).

الأونكتاد (٢٠١٢). تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة. تموز/يوليه (TD/B/59/2).

United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) (2011a). West Bank access restrictions – Jerusalem. July.

United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) (2011b). Special Focus, East Jerusalem: Key Humanitarian Concerns. March.

United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) (2007). The Humanitarian Impact of the West Bank Barrier on Palestinian Communities: East Jerusalem. June.

Zureik E (1979). *The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism.* Routledge and Kegan Paul, London.

التذييل ١ – الجداول والأشكال

الجدول ١ – القيمة المضافة حسب النشاط الاقتصادي في القدس الشرقية – بأسعار عام ١٩٩٧ الثابتة، ١٩٩٤–٢٠٠٠

النشاط الاقتصادي (القيمة بملايين الدولارات)	*٢٠٠٠*	*١٩٩٩*	*١٩٩٨*	*١٩٩٧*	*١٩٩٦*	*١٩٩٥*	*١٩٩٤*
الزراعة والصيد	٦٫٤	٦٫٦	٤٫٦	٣٫٩	٥٫٢	٤٫٣	٣٫٧
التعدين والصناعة التحويلية والكهرباء والمياه	٥٥٫٢	٥٩٫٣	٦٢٫٢	٥٢٫١	٥٧٫١	٥٥٫١	٥٣٫٢
منها الصناعة التحويلية	٢٢٫٣	٣٩٫٤	٣٥٫٩	٣٤٫١	٤٠٫٨	٣٩٫٩	٣٨٫٨
البناء	٢٩٫٨	٣٥٫٨	٣٥٫٦	١٩٫٥	١٢٫٣	٨٫٣	٧٫٠
تجارة الجملة والتجزئة	٤٠٫١	٥٣٫٨	٤٦٫٤	٤٨٫٣	٤١٫٦	٤٦٫٦	٤٦٫٢
النقل والتخزين والاتصالات	٨٣٫٢	٧٠٫٤	٥٤٫٧	٤٥٫١	٤١٫٧	٤١٫٤	٤٠٫٩
الوساطة المالية	١٫٧	١٫٥	١٫٢	٢٫٠	١٫٥	١٫٥	١٫٤
خدمات أخرى	١٤٣٫١	١٣٩٫٨	١٢٥٫٤	١٢٣٫٩	١٠٥٫٩	١١٤٫٦	٩٩٫٤
منها الفنادق والمطاعم	٢٦٫٠	٢٦٫٤	٢٣٫٠	٢٢٫٣	٢٣٫٤	٢٦٫٠	٢٢٫٩
الإدارة العامة والدفاع	١٫٦–	٤٫٣	٧٫٦	١٤٫٧	٢٥٫٣	٢٤٫٩	٢٥٫٦
الناتج المحلي الإجمالي	٣٥٨٫١	٣٧١٫٧	٣٣٧٫٩	٣١٠٫٣	٢٩١٫١	٢٩٧٫٢	٢٧٧٫٦
معدل النمو السنوي	٣٫٦–	١٠٫٠	٨٫٩	٦٫٦	٢٫١–	٧٫٠	

النشاط الاقتصادي (بالنسبة المئوية)	*٢٠٠٠*	*١٩٩٩*	*١٩٩٨*	*١٩٩٧*	*١٩٩٦*	*١٩٩٥*	*١٩٩٤*
الزراعة والصيد	١٫٨	١٫٨	١٫٤	١٫٣	١٫٨	١٫٥	١٫٣
التعدين والصناعة التحويلية والكهرباء والمياه	١٥٫٤	١٦٫٠	١٨٫٤	١٦٫٨	١٩٫٦	١٨٫٦	١٩٫٢
منها الصناعة التحويلية	٦٫٢	١٠٫٦	١٠٫٦	١١٫٠	١٤٫٠	١٣٫٤	١٤٫٠
البناء	٨٫٣	٩٫٦	١٠٫٥	٦٫٣	٤٫٢	٢٫٨	٢٫٥
تجارة الجملة والتجزئة	١١٫٢	١٤٫٥	١٣٫٧	١٥٫٦	١٤٫٣	١٥٫٧	١٦٫٦
النقل والتخزين والاتصالات	٢٣٫٢	١٨٫٩	١٦٫٢	١٤٫٥	١٤٫٣	١٣٫٩	١٤٫٧
الوساطة المالية	٠٫٥	٠٫٤	٠٫٤	٠٫٦	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥
خدمات أخرى	٤٠٫٠	٣٧٫٦	٣٧٫١	٣٩٫٩	٣٦٫٤	٣٨٫٦	٣٥٫٨
منها الفنادق والمطاعم	٧٫٣	٧٫١	٦٫٨	٧٫٢	٨٫٠	٨٫٧	٨٫٣
الإدارة العامة والدفاع	٠٫٤–	١٫١	٢٫٢	٤٫٧	٨٫٧	٨٫٤	٩٫٢

الجدول ٢– القيمة المضافة حسب النشاط الاقتصادي في القدس الشرقية كنسبة من القيمة المضافة في الأرض الفلـــسطينية المحتلة، ١٩٩٤–٢٠٠٠ (بملايين الدولارات)

النشاط الاقتصادي	*٢٠٠٠*	*١٩٩٩*	*١٩٩٨*	*١٩٩٧*	*١٩٩٦*	*١٩٩٥*	*١٩٩٤*
الزراعة والصيد	١٫٦	١٫٤	٠٫٩	٠٫٩	١٫١	١٫٠	٠٫٩
التعدين والصناعة التحويلية والكهرباء والمياه	٧٫٦	٨٫٣	٩٫٢	٨٫٤	٩٫٤	٧٫٨	٧٫٤
منها الصناعة التحويلية	٣٫٨	٦٫٥	٦٫٣	٦٫٥	٧٫٧	٦٫٣	٦٫١
البناء	٩٫٩	٥٫٥	٨٫٨	٦٫٣	٤٫٣	٣٫٦	٢٫٦
تجارة الجملة والتجزئة	٧٫٨	٩٫٨	٩٫٦	١٠٫٣	١٠٫٤	٨٫٨	٧٫٩
النقل والتخزين والاتصالات	٢٢٫١	٢٣٫٤	٢٢٫٢	٢٣٫٨	٢٩٫٧	٢٩٫١	٢٨٫٤
الوساطة المالية	٠٫٩	٠٫٩	٠٫٩	١٫٩	٢٫٠	٢٫٣	٣٫٨
خدمات أخرى	١٣٫٣	١٣٫٧	١٢٫٩	١٤٫٠	١٣٫٨	١٤٫٦	١٢٫٢
منها الفنادق والمطاعم	٤٢٫١	٣١٫٦	٢٩٫٨	٣٣٫١	٣٩٫٧	٣٩٫١	٣٤٫٢
الإدارة العامة والدفاع	-٠٫٣	٠٫٨	١٫٦	٣٫٢	٥٫٨	٦٫٤	٨٫٣
الناتج المحلي الإجمالي	٧٫٨	٧٫٦	٧٫٥	٧٫٧	٨٫١	٨٫٥	٨٫٤

الجدول ٣– الناتج المحلي الإجمالي حسب الإنفاق في القدس الشرقية، ١٩٩٤–٢٠٠٠ – بالأسعار الثابتة (بملايين الدولارات)

الاستعمال النهائي	*٢٠٠٠*	*١٩٩٩*	*١٩٩٨*	*١٩٩٧*	*١٩٩٦*	*١٩٩٥*	*١٩٩٤*
الاستهلاك النهائي	٥٦١٫٩	٥٢١٫٠	٥٤٢٫٩	٤٦٣٫٧	٤٦٥٫٠	٤٣٥٫٠	٤١٢٫٢
استهلاك الأسر النهائي	٤٧٥٫٠	٤٤٧٫٧	٤٦٩٫٣	٣٩٢٫٠	٣٩١٫٦	٣٦٩٫٣	٣٤٤٫٣
استهلاك الحكومة النهائي	٦١٫٥	٥١٫٧	٥٤٫٩	٥١٫١	٥٠٫٨	٤٢٫٩	٤٦٫٩
تكوين رأس المال الإجمالي	٦٢٫٣	٨١٫٢	٦٣٫٨	٤٢٫٤	٢٩٫٤	٢١٫٢	١٨٫٣
تكوين رأس المال الإجمالي الثابت	٥٨٫٠	٨٠٫٦	٦٣٫٦	٤٢٫١	٢٩٫١	٢١٫٠	١٨٫١
– المباني	٥٦٫١	٧٧٫٨	٦١٫٦	٤٠٫٧	٢٧٫٩	١٩٫٩	١٧٫١
– مرافق أخرى غير المباني	١٫٩	٢٫٨	٢٫٠	١٫٤	١٫٣	١٫٠	٠٫٩
صافي صادرات السلع والخدمات	-٢٦٦٫١	-٢٣٠٫٥	-٢٦٨٫٨	-١٩٥٫٩	-٢٠٣٫٣	-١٥٩٫٠	-١٥٢٫٩
الصادرات	٢١٥٫٣	٢٢١٫٧	١٩٦٫٥	١٨١٫٢	١٧٦٫٧	١٦٩٫٨	١٥٨٫٦
الواردات	٤٨١٫٣	٤٥٢٫٣	٤٦٥٫٢	٣٧٧٫٠	٣٨٠٫٠	٣٢٨٫٩	٣١١٫٥
الناتج المحلي الإجمالي	٣٥٨٫١	٣٧١٫٧	٣٣٧٫٩	٣١٠٫٣	٢٩١٫١	٢٩٧٫٢	٢٧٧٫٦

الجدول ٤– الناتج المحلي الإجمالي حسب الإنفاق في القدس الشرقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الأرض الفلسطينية المحتلة، ١٩٩٤–٢٠٠٠ (بالنسبة المئوية)

الاستعمال النهائي	*٢٠٠٠*	*١٩٩٩*	*١٩٩٨*	*١٩٩٧*	*١٩٩٦*	*١٩٩٥*	*١٩٩٤*
الاستهلاك النهائي	٩٫٨	٨٫٩	١٠٫١	٩٫٥	١٠٫٤	١٠٫١	٩٫٨
استهلاك الأسر النهائي	١٠٫٧	٩٫٧	١١٫٠	١٠٫١	١١٫٢	١٠٫٧	١٠٫١
استهلاك الحكومة النهائي	٥٫٣	٤٫٩	٥٫٦	٥٫٩	٦٫٥	٦٫٦	٧٫٦
تكوين رأس المال الإجمالي	٤٫١	٣٫٨	٤٫٠	٣٫١	٢٫٥	٢٫٠	١٫٧
تكوين رأس المال الإجمالي الثابت	٤٫٠	٤٫٠	٤٫٢	٣٫٣	٢٫٦	٢٫١	١٫٨
– المباني	٦٫٤	٦٫٢	٦٫٢	٤٫٧	٣٫٧	٢٫٨	٢٫٣
– مرافق أخرى غير المباني	٠٫٣	٠٫٤	٠٫٤	٠٫٤	٠٫٣	٠٫٣	٠٫٣
صافي صادرات السلع والخدمات	١٠٫١	٧٫٤	١٠٫٧	٨٫٧	٩٫٧	٨٫٤	٧٫٦
الصادرات	٢٤٫٢	٢٣٫٢	٢١٫٤	٢٣٫٦	٢٤٫٢	٢٥٫٥	٢٦٫٤
الواردات	١٣٫٧	١١٫١	١٣٫٦	١٢٫٥	١٣٫٥	١٢٫٨	١٢٫٠
الناتج المحلي الإجمالي	٧٫٨	٧٫٦	٧٫٥	٧٫٧	٨٫١	٨٫٥	٨٫٤

الجدول ٥– أهم متغيرات الحسابات القومية الخاصة بالقدس الشرقية بالأسعار الثابتة، ١٩٩٤–٢٠٠٠ (بملايين الدولارات)

	الأرض الفلسطينية						
المؤشر	*٢٠٠٠*	*١٩٩٩*	*١٩٩٨*	*١٩٩٧*	*١٩٩٦*	*١٩٩٥*	*١٩٩٤*
الناتج المحلي الإجمالي	٣٥٨٫١	٣٧١٫٧	٣٣٧٫٩	٣١٠٫٣	٢٩١٫١	٢٩٧٫٢	٢٧٧٫٦
صافي الدخل مقارنة بغير المقيمين	١٤٦٫٢	١٨٥٫٤	١٨٤٫٣	١٣٤٫٢	١٣٦٫٧	١١٨٫٨	٨٠٫٥
صافي تعويضات المستخدَمين	١٤٨٫٠	١٨٤٫٩	١٨١٫٤	١٣٢٫٥	١٣٧٫٦	١٢٢٫٢	٩١٫٥
صافي دخل الأملاك	–١٫٨	٠٫٥	٢٫٩	١٫٧	–٠٫٩	–٣٫٤	–١١٫٠
الدخل القومي الإجمالي	٥٠٤٫٤	٥٥٧٫١	٥٢٢٫٢	٤٤٤٫٥	٤٢٧٫٨	٤١٥٫٩	٣٥٨٫١
صافي التحويلات الجارية مقارنة بغير المقيمين	٤٫٩	٢٧٫٢	٥٥٫٩	٧٤٫٧	٣٧٫٢	٣٦٫١	٤٢٫٦
الدخل الإجمالي المتاح	٥٠٩٫٣	٥٨٤٫٢	٥٧٨٫١	٥١٩٫٢	٤٦٥٫٠	٤٥٢٫٠	٤٠٠٫٨
الاستهلاك النهائي	٥٦١٫٩	٥٢١٫٠	٥٤٢٫٩	٤٦٣٫٧	٤٦٥٫٠	٤٣٥٫٠	٤١٢٫٢
المدخرات	–٥٢٫٧	٦٣٫٢	٣٥٫٣	٥٥٫٤	–٠٫١	١٧٫١	–١١٫٤

الجدول ٦– أهم متغيرات الحسابات القومية الخاصة بالقدس الشرقية كنسبة من حسابات الأرض الفلسطينية المحتلة، ١٩٩٤–٢٠٠٠ (بالنسبة المئوية)

	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤
الناتج المحلي الإجمالي	٧٫٨	٧٫٦	٧٫٥	٧٫٧	٨٫١	٨٫٥	٨٫٤
صافي الدخل مقارنة بغير المقيمين	١٨٫١	١٩٫٣	٢٠٫٣	٢٠٫٦	٢٣٫٩	١٩٫٥	١٦٫٩
صافي تعويضات المستخدَمين	١٩٫٣	٢٠٫١	٢٠٫٩	٢٣٫٧	٢٨٫٩	٢٣٫٦	٢٣٫٠
صافي دخل الأملاك	-٤٫٣	١٫٣	٧٫٨	١٫٩	-٠٫٩	-٣٫٧	-١٤٫١
الدخل القومي الإجمالي	٩٫٣	٩٫٥	٩٫٧	٩٫٥	١٠٫٣	١٠٫١	٩٫٥
صافي التحويلات الجارية مقارنة بغير المقيمين	٠٫٨	٦٫٣	١٣٫٠	١٥٫٩	٧٫٥	٨٫١	٨٫١
الدخل الإجمالي المتاح	٨٫٤	٩٫٣	٩٫٩	١٠٫١	١٠٫٠	٩٫٩	٩٫٣
الاستهلاك النهائي	٩٫٨	٨٫٩	١٠٫١	٩٫٥	١٠٫٤	١٠٫١	٩٫٨
المدخرات	-١٧٫٩	١٤٫٩	٨٫٤	٢٤٫٥	٠٫٠	٦٫٩	-١٥٫٧

الجدول ٧– نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأرض الفلسطينية المحتلة حسب المنطقة، ١٩٩٤–٢٠٠٠ (بالنسبة المئوية)

	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي						
المنطقة	*٢٠٠٠*	*١٩٩٩*	*١٩٩٨*	*١٩٩٧*	*١٩٩٦*	*١٩٩٥*	*متوسط الفترة ١٩٩٥–٢٠٠٠*
الأرض الفلسطينية المحتلة	-٩٫٣	٤٫٥	٧٫٤	٦٫٠	-٣٫٣	-١٫٠	٠٫٧
بقية الضفة الغربية وقطاع غزة	-٩٫٥	٤٫٣	٧٫٥	٦٫٧	-٢٫٩	-١٫٣	٠٫٨
القدس	-٦٫٥	٦٫٧	٥٫٦	-١٫٤	-٧٫١	٢٫٢	-٠٫١
بقية الضفة الغربية	-٩٫٦	٨٫٠	٨٫٤	٨٫١	-٢٫٢	٠٫٩	٢٫٣
قطاع غزة	-٩٫٢	-٣٫٢	٥٫٩	٤٫٠	-٤٫٣	-٥٫٠	-٢٫٠

الجدول ٨- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأرض الفلسطينية المحتلة حسب المنطقة، بالأسعار الثابتة، ١٩٩٤-٢٠٠٠

	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي						
المنطقة	*٢٠٠٠*	*١٩٩٩*	*١٩٩٨*	*١٩٩٧*	*١٩٩٦*	*١٩٩٥*	*١٩٩٤*
الأرض الفلسطينية المحتلة	١ ٤٦٦٫٤	١ ٦١٧٫٢	١ ٥٤٨٫٢	١ ٤٤١٫٥	١ ٣٥٩٫٧	١ ٤٠٥٫٦	١ ٤٢٠٫٠
بقية الضفة الغربية وقطاع غزة	١ ٤٥٨٫٣	١ ٦١٢٫٣	١ ٥٤٦٫٢	١ ٤٣٧٫٧	١ ٣٤٧٫٨	١ ٣٨٨٫٢	١ ٤٠٦٫٢
القدس	١ ٥٦٩٫٧	١ ٦٧٨٫٦	١ ٥٧٢٫٩	١ ٤٨٨٫٩	١ ٥٠٩٫٩	١ ٦٢٥٫١	١ ٥٨٩٫٥
بقية الضفة الغربية	١ ٦٤٤٫٣	١ ٨١٩٫٧	١ ٦٨٤٫٤	١ ٥٥٣٫٤	١ ٤٣٦٫٥	١ ٤٦٨٫١	١ ٤٥٥٫٤
قطاع غزة	١ ١٦٦٫٩	١ ٢٨٥٫٨	١ ٣٢٧٫٨	١ ٢٥٤٫٢	١ ٢٠٦٫٠	١ ٢٥٩٫٨	١ ٣٢٦٫٢

الجدول ٩- عدد الفنادق والغرف الفندقية في محافظة القدس، ١٩٩٦-٢٠١٠

	١٩٩٦	*١٩٩٧*	*١٩٩٨*	*١٩٩٩*	*٢٠٠٠*	*٢٠٠١*	*٢٠٠٢*	*٢٠٠٣*	*٢٠٠٤*	*٢٠٠٥*	*٢٠٠٦*	*٢٠٠٧*	*٢٠٠٨*	*٢٠٠٩*	*٢٠١٠*
الفنادق	٣٩	٤٤	٤٨	٤٢	٤٣	٢٩	٢١	٢٠	٢٣	١٨	٢٢	٢٥	٢٩	٣٤	٢٩
الغرف	١ ٧٨٦	٢ ١٠٢	٢ ٢٢٥	٢ ٠٥٤	١ ٩٩٦	٨٣٦	٩١٥	٩٠٧	٩٨٥	٨٦٩	١ ٢٠٩	١ ٢٤٩	١ ٣١٧	١ ٥٨٠	١ ٤٩٧

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (١٩٩٩-٢٠١١).

الجدول ١٠– النسبة المئوية لتوزيع المستخدَمين في محافظة القدس حسب القطاع الاقتصادي، في سنوات مختلفة

النشاط الاقتصادي	١٩٩٦	١٩٩٩	٢٠٠٩	٢٠١٠
الزراعة والقنص	٠٫٧	٢٫٣	١٫٧	٢٫٨
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	١٤٫٨	١٤٫٦	١٣٫٥	١٢٫٩
البناء	١٧٫٣	٢١٫٦	١٨٫٦	٢٠٫٤
التجارة والفنادق والمطاعم	٢٩٫٩	٢٧٫٠	٢٥٫٥	٢٤٫١
النقل والتخزين والاتصالات	١٠٫١	٧٫٢	٩٫١	١١٫٦
الخدمات والشعب الأخرى	٢٧٫٢	٢٧٫٣	٣١٫٦	٢٨٫٢

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (١٩٩٩-٢٠١١).

الجدول ١١– النسبة المئوية للأسر التي تعيش تحت خط الفقر في القدس – اليهود/غير اليهود، ٢٠٠٩ و٢٠١٠

البلدة/المنطقة	*معدل الفقر (بالنسبة المئوية)*					
	الأسر		*الأشخاص*		*الأطفال*	
	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٠
إسرائيل	٢٠٫٥	١٩٫٨	٢٥٫٠	٢٤٫٤	٣٦٫٣	٣٥٫٣
منهم: اليهود	١٥٫٢	١٤٫٣	١٦٫٩	١٦٫٢	٢٥٫١	٢٤٫١
غير اليهود	٥٣٫٥	٥٣٫٢	٥٧٫٤	٥٦٫٦	٦٦٫٨	٦٥٫٨
القدس	٣٥٫٨	٣٨٫٥	٤٦٫٥	٤٨٫٦	٦٠٫٦	٦٠٫٧
اليهود	٢٣٫٠	٢٥٫٤	٣٠٫٥	٣٢٫٦	٤٤٫٦	٤٤٫٨
غير اليهود	٦٨٫٦	٧٧٫١	٧٤٫٠	٧٨٫٨	٨٢٫٤	٨٣٫٩

المصدر: Jerusalem Institute for Israel Studies (2012), *Statistical Yearbook of Jerusalem*.

الجدول ١٢– مصادر نمو السكان في المدينة القديمة في القدس، حسب الجماعات السكانية، ٢٠٠٤–٢٠٠٨

الحي الفرعي	*السنة*	*عدد السكان في نهاية السنة*	*النمو السنوي (بالنسبة المئوية)*
الحي ٦ (المدينة القديمة)	٢٠٠٤	٣٥ ٨٩٤	١٫٥
	٢٠٠٥	٣٦ ٥٧٧	١٫٩
	٢٠٠٦	٣٧ ٠٧٥	١٫٤
	٢٠٠٧	٣٦٥ ٩٦٥	٠٫٣–
	٢٠٠٨	**٣٦ ٦٨١**	**٠٫٨–**
اليهود وغيرهم	٢٠٠٤	٣ ٩٤٥	٠٫٥–
	٢٠٠٥	٣ ٩٤٢	٠٫١–
	٢٠٠٦	٣ ٨٩٤	١٫٢–
	٢٠٠٧	٣ ٨٥٦	١٫٠–
	٢٠٠٨	**٣ ٨٤٧**	**٠٫٢–**
العرب	٢٠٠٤	٣١ ٩٤٩	١٫٧
	٢٠٠٥	٣٢ ٦٣٥	٢٫١
	٢٠٠٦	٣٣ ١٨١	١٫٧
	٢٠٠٧	٣٣ ١٠٩	٠٫٢–
	٢٠٠٨	**٣٢ ٨٣٤**	**٠٫٨–**
المدينة القديمة – الحي اليهودي	٢٠٠٤	٢ ٤٥١	٢٫٧
	٢٠٠٥	٢ ٤٧٦	١٫٠
	٢٠٠٦	٢ ٥٤٦	٢٫٨
	٢٠٠٧	٢ ٥٥٥	٠٫٤
	٢٠٠٨	**٢ ٤٨٥**	**٢٫٧–**

المصدر: Jerusalem Institute for Israel Studies (2012), *Statistical Yearbook of Jerusalem*.

الجدول ١٣– سكان المدينة القديمة في القدس، حسب العمر والحي والحي الفرعي والمنطقة الإحصائية، ٢٠١٠

المنطقة الإحصائية	*صفر–٤*	*٥–١٤*	*١٥–٢٤*	*٢٥–٤٤*	*٤٥–٦٤*	*٦٥–٧٤*	*٧٥ عاماً فما فوق*	*متوسط العمر*	*المجموع*
المدينة القديمة – حي المسلمين	٣٨٦٥	٧٦٠١	٦٠٧٢	٨٢٧٨	٤٠٤٨	٨٦٥	٤٥٤	٢١٫٤	٣١ ١٨٢
المدينة القديمة – حي اليهود	٣٩٤	٥٩٠	٨٠٤	٦٨٥	٤٢٢	١٣٣	٨٢	٢٢٫٣	٣١٠٥
المدينة القديمة – حي الأرمن	١٤٢	٣٠١	٢٦٢	٤١٨	٣١٨	٩٧	٩٠	٣٠٫٠	١٦١٣
المدينة القديمة – حي المسيحيين	٣٩٥	٨٤٦	٧٣٧	١٣٠٢	٨٨٨	٢٩٦	٢٣٩	٣٠٫٢	٤٧٠٧

المصدر: Jerusalem Institute for Israel Studies (2012), *Statistical Yearbook of Jerusalem*.

الجدول ١٤– توزيع الأملاك غير السكنية الخاضعة للضريبة حسب الحي والقطاع الاقتصادي في عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٢

الحي	*المحلات والمكاتب*	*المحلات الصناعية والحرفية*	*المؤسسات بما فيها المؤسسات التعليمية*	*البلدية*	*الأملاك المصرفية*	*الأملاك الدينية*	*أملاك أخرى*	*المجموع*
١٩٩٦								
المسلمون	٨٢٣	٨٢	٣٢	٨	٢	١٤	١٦	٩٧٧
المسيحيون	٧٨٠	٩٧	٨	٣	-	١٥	١٠	٩١٣
الأرمن	١٢٤	٧	١٥	-	١	٢٤	٢	١٧٣
اليهود	١٦٩	١٦	٤٤	١٣	١	١٤	٢	٢٥٩
المجموع	**١٨٩٦**	**٢٠٢**	**٩٩**	**٢٤**	**٤**	**٦٧**	**٣٠**	**٢٣٢٢**
٢٠٠٢								
المسلمون	٨٢٣	٨٤	٤١	٨	٢	٢١	٢٠	٩٩٩
المسيحيون	٨١٧	٨٥	١٤	٣	-	١٧	١١	٩٤٧
الأرمن	١٣٢	٥	٢١	-	-	٢٧	٢	١٨٧
اليهود	١٧٦	١٧	٧١	١٢	١	١٢	٥	٢٩٤
المجموع	**١٩٤٨**	**١٩١**	**١٤٧**	**٢٣**	**٣**	**٧٧**	**٣٨**	**٢٤٢٧**

المصدر: Jerusalem Institute for Israel Studies (2002/2003), *Statistical Yearbook of Jerusalem*, No. 20.

الجدول ١٥– الضرائب البلدية المفروضة في المدينة القديمة في عام ٢٠٠٢ (بآلاف الشيكلات الجديدة)

	الضرائب السكنية	*الإعفاء من الضرائب السكنية*	*معدل الإعفاء (بالنسبة المئوية)*	*الضرائب غير السكنية*	*الإعفاء من الضرائب غير السكنية*	*معدل الإعفاء (بالنسبة المئوية)*
المسيحيون	١ ٣٩٦٫٠	٤٦٥٫٤	٣٣٫٣	١٠ ٥٧٦٫٩	٣ ٨٨٧٫٧	٣٦٫٨
الأرمن	١ ٣٤٥٫٢	٢٩٦٫٣	٢٢٫٠	١ ٧٣٧٫٧	٦١٨٫٤	٣٥٫٦
اليهود	٢ ٣٣٦٫٠	٤٩٥٫٨	٢١٫٢	٣ ٥٤٤٫٩	١ ٥٢٨٫٢	٤٣٫١
المسلمون	٣ ٨٩٥٫٤	١ ٤٢٩٫٢	٣٦٫٧	١١ ٠٧٣٫٤	٣ ٤٣٢٫٠	٣١٫٠
المجموع	**٨ ٩٧٢٫٦**	**٢ ٦٨٦٫٧**	**٢٩٫٩**	**٢٦ ٩٣٢٫٩**	**٩ ٤٦٦٫٣**	**٣٥٫١**

المصدر: Glass and Khamaisi (2005).

الشكل: عدد النزلاء في فنادق محافظة القدس (١٩٩٩-٢٠١٠)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (١٩٩٩-٢٠١١).

التذييل ٢ – خرائط الأمم المتحدة المتعلقة بالقدس

الخريطة ١ – خطة التقسيم التي وضعتها الأمم المتحدة (١٩٤٧)

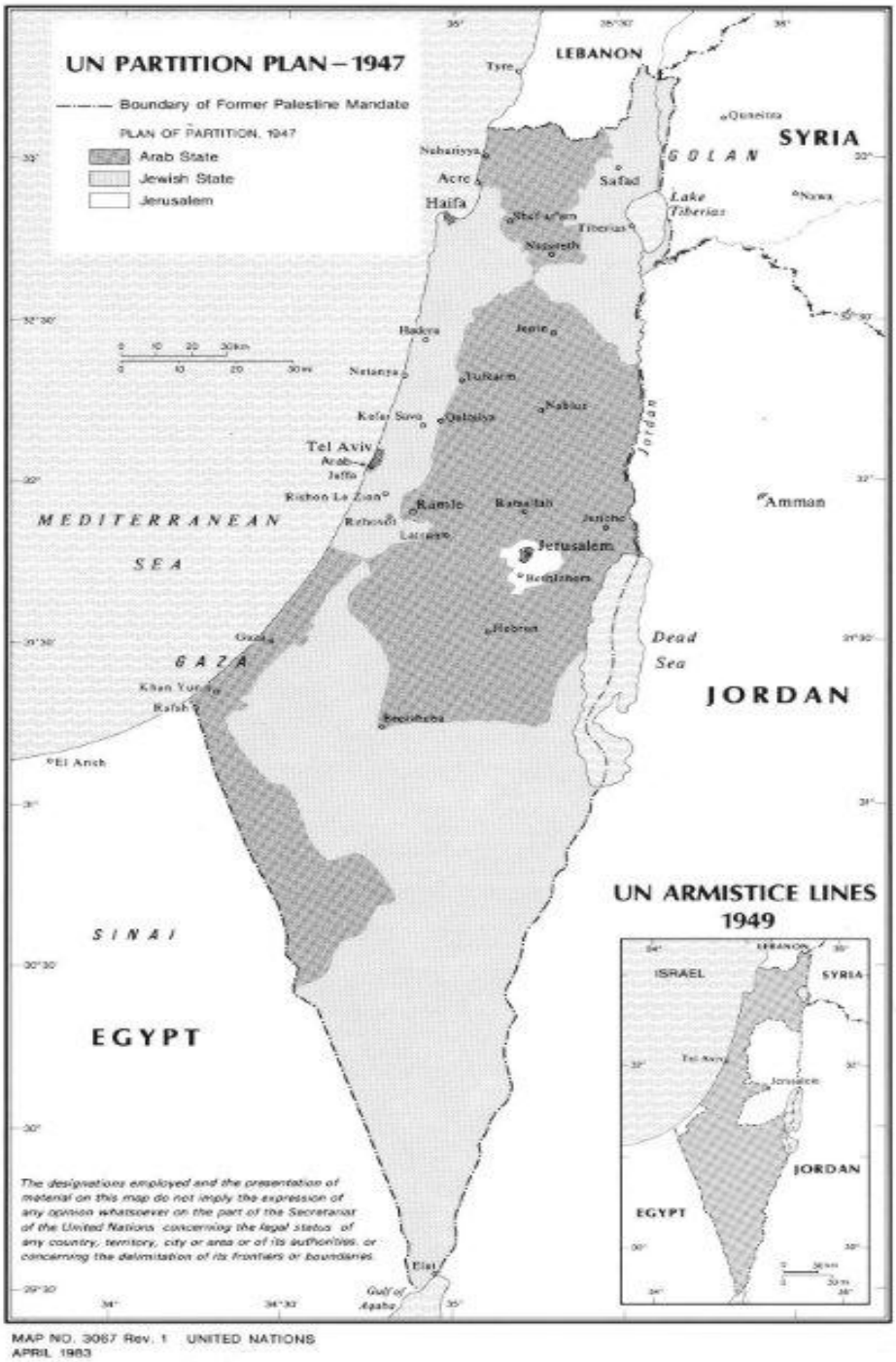

المصدر: نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين. متاحة على العنوان التالي: http://unispal.un.org/unispal.

الخريطة ٢– مدينة القدس: الحدود المقترحة (١٩٤٧)

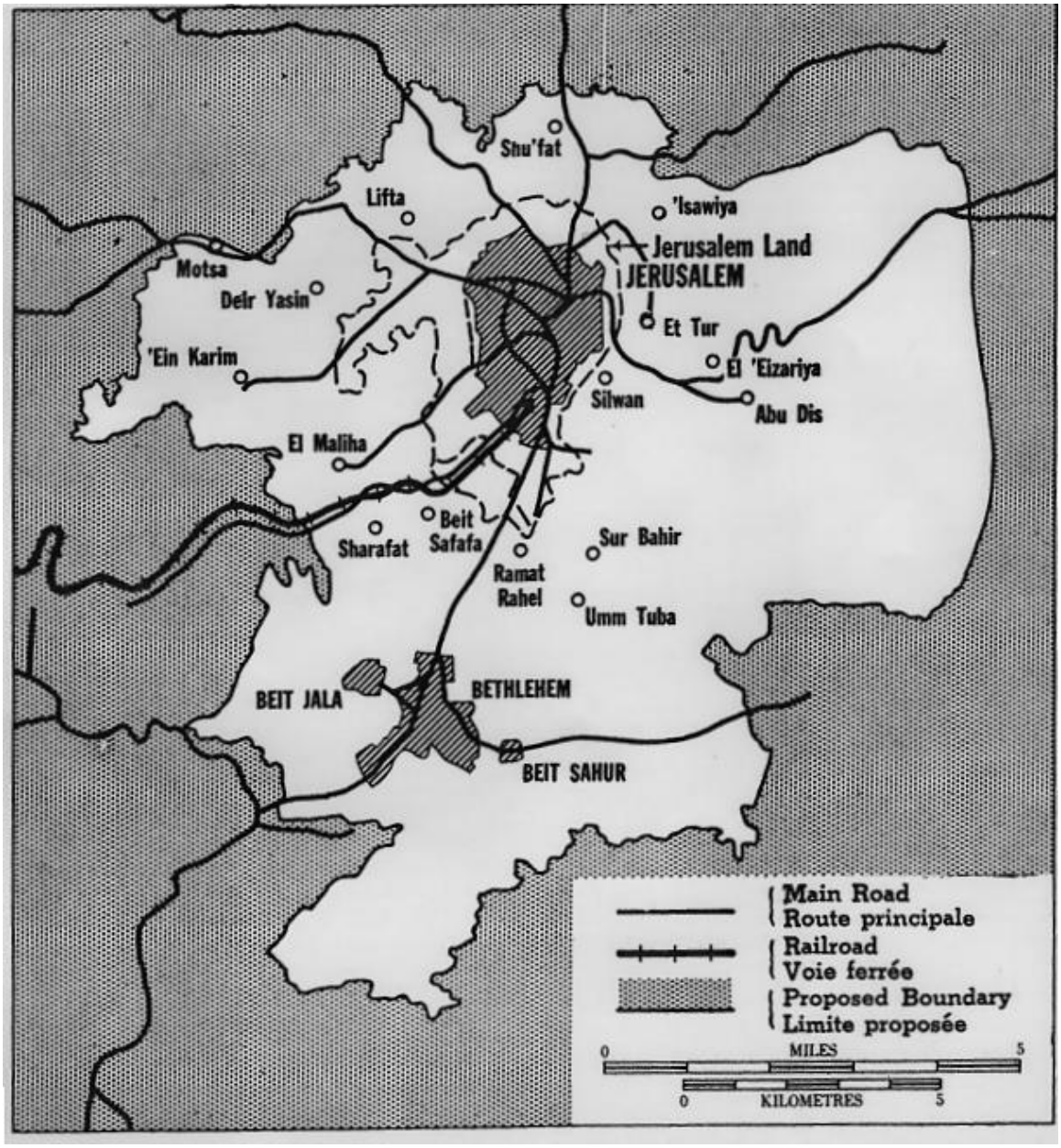

المصدر: الخريطة رقم ١٠٤(ب) في نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين، عرض الأمم المتحـــدة ٦٠٠(ب)، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧. متاحة على العنوان التالي:
http://unispal.un.org/unispal.nsf/9a798adbf322aff38525617b006d88d7/3f1bd9477022a0c285256cc500530c1f?OpenDocument (اطُّلع على الموقع في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣).

الخريطة ٣– الجزء المركزي من منطقة القدس: أهم الأماكن المقدسة (١٩٤٩)

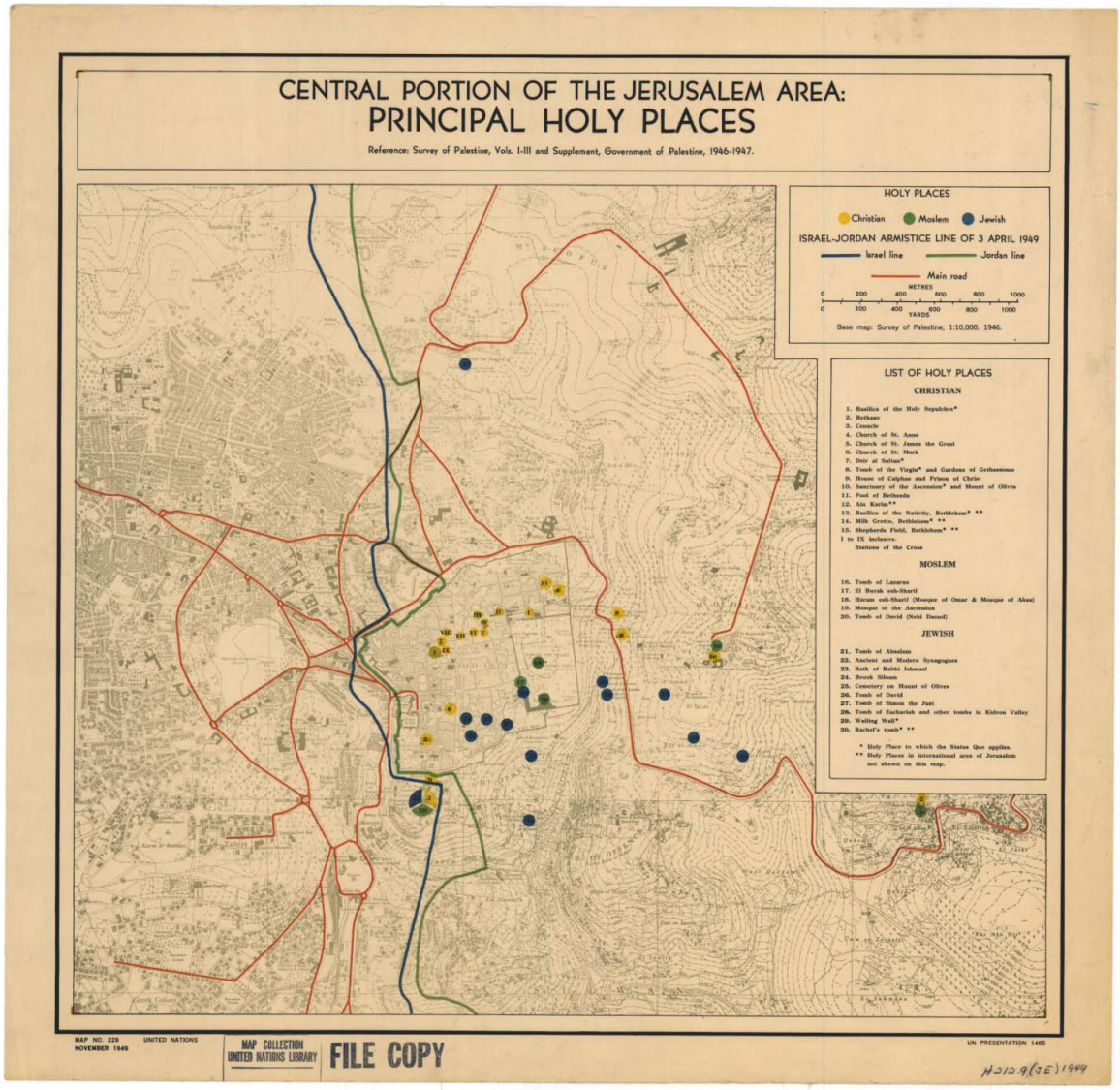

المصدر: نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين. متاحة على العنوان التالي:
http://unispal.un.org/unispal.nsf/9a798adbf322aff38525617b006d88d7/36a5809a27a0ce1f85256cc5007536a8/$FILE/m0229.jpg (اطُّلع على الموقع في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣).

الخريطة ٤– منطقة القدس "الكبرى" (١٩٩٧)

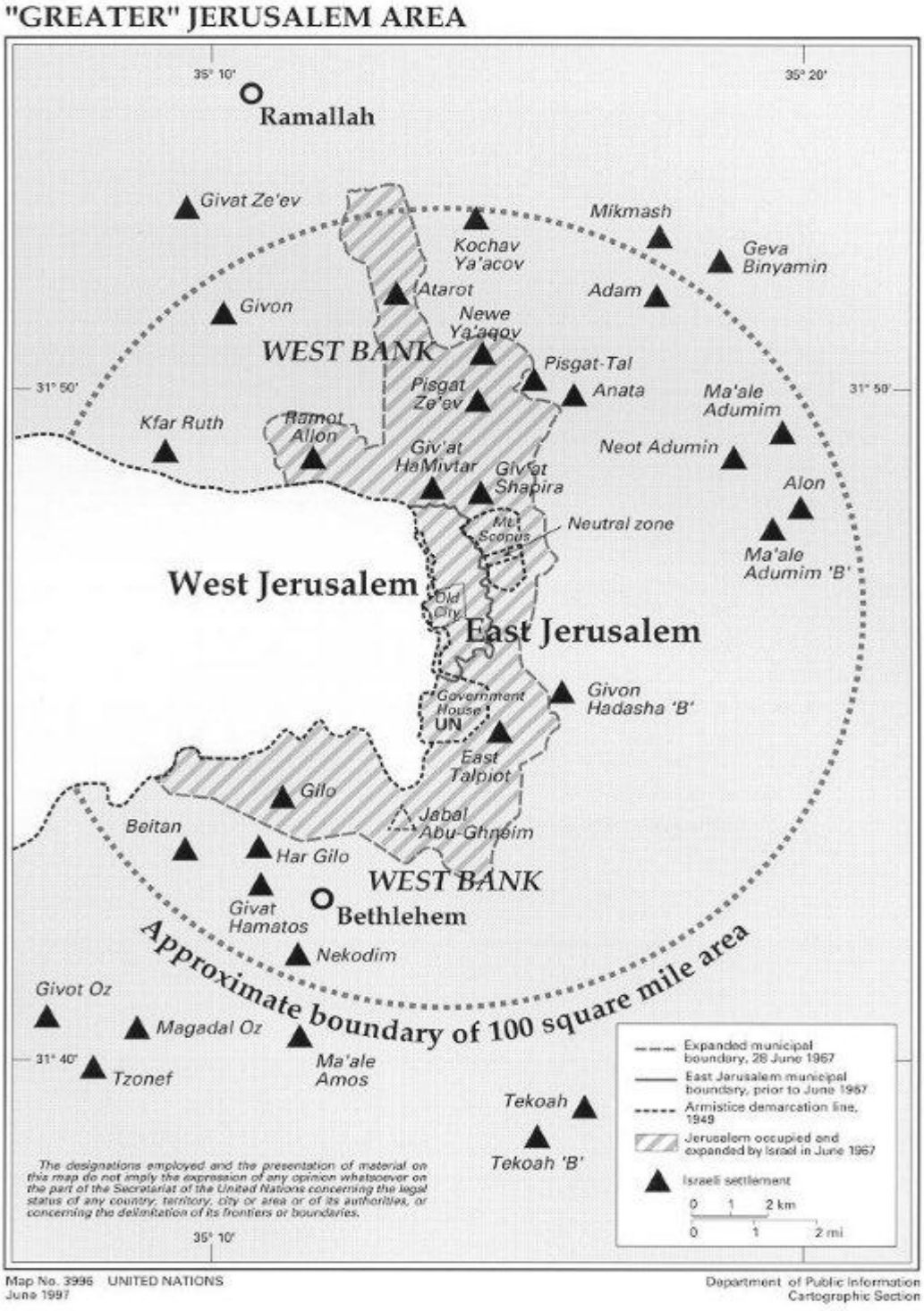

المصدر: نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين. ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧. متاحة على العنوان التالي:
http://unispal.un.org/unispal.nsf/9a798adbf322aff38525617b006d88d7/a4af80394a992d1f8525
6b98006db20d?OpenDocument (اطُّلع على الموقع في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣).

الخريطة ٥– القدس بعد احتلالها وتوسيعها من جانب إسرائيل في حزيران/يونيه ١٩٦٧ (٢٠٠٤)

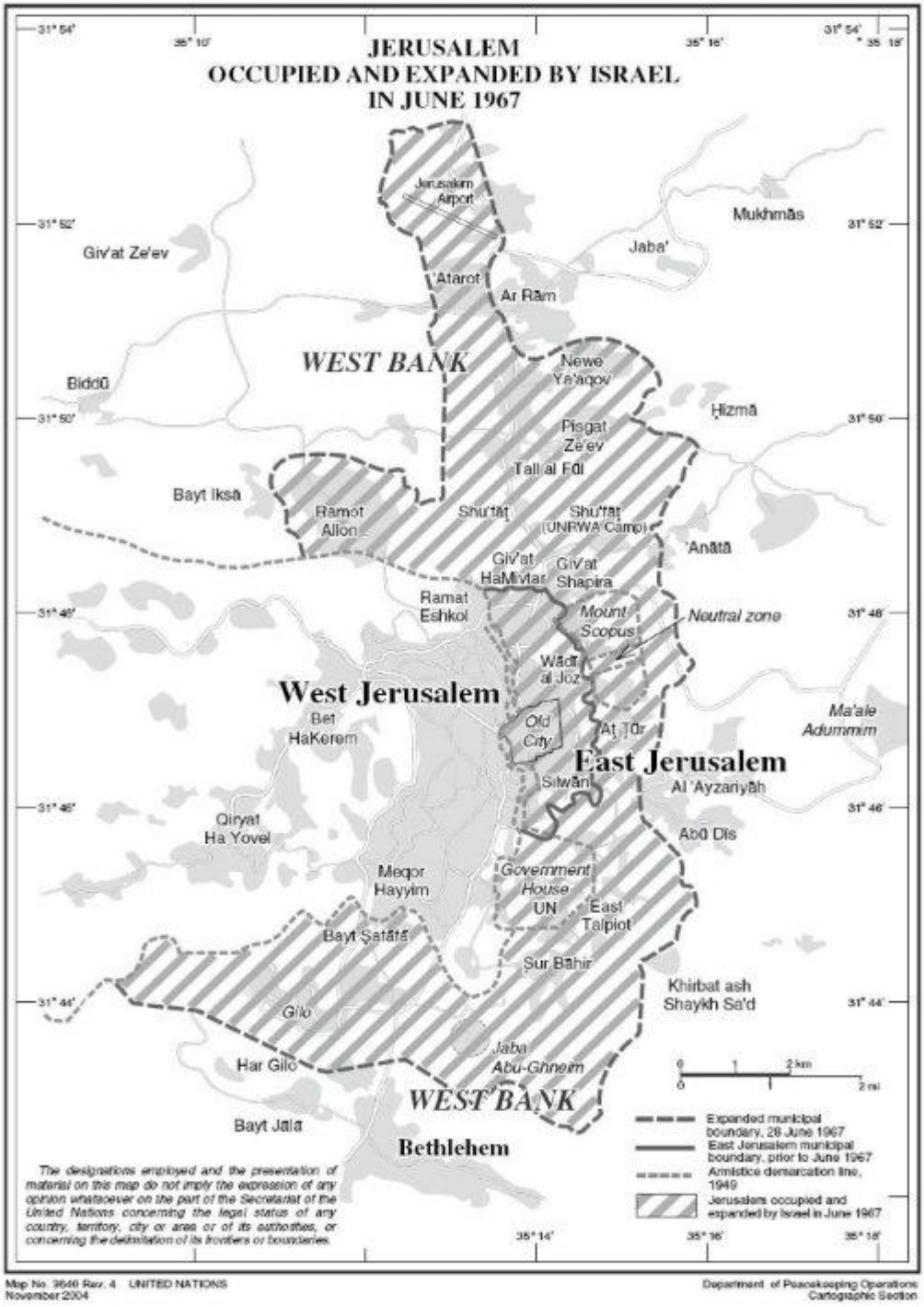

المصدر: نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين. متاحة على العنوان التالي:
http://unispal.un.org/unispal.nsf/9a798adbf322aff38525617b006d88d7/531ebcc5d61a4e5e852571af0062a899?OpenDocument (اطُّلع على الموقع في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣).

الخريطة ٦– حاجز القدس (٢٠٠٥)

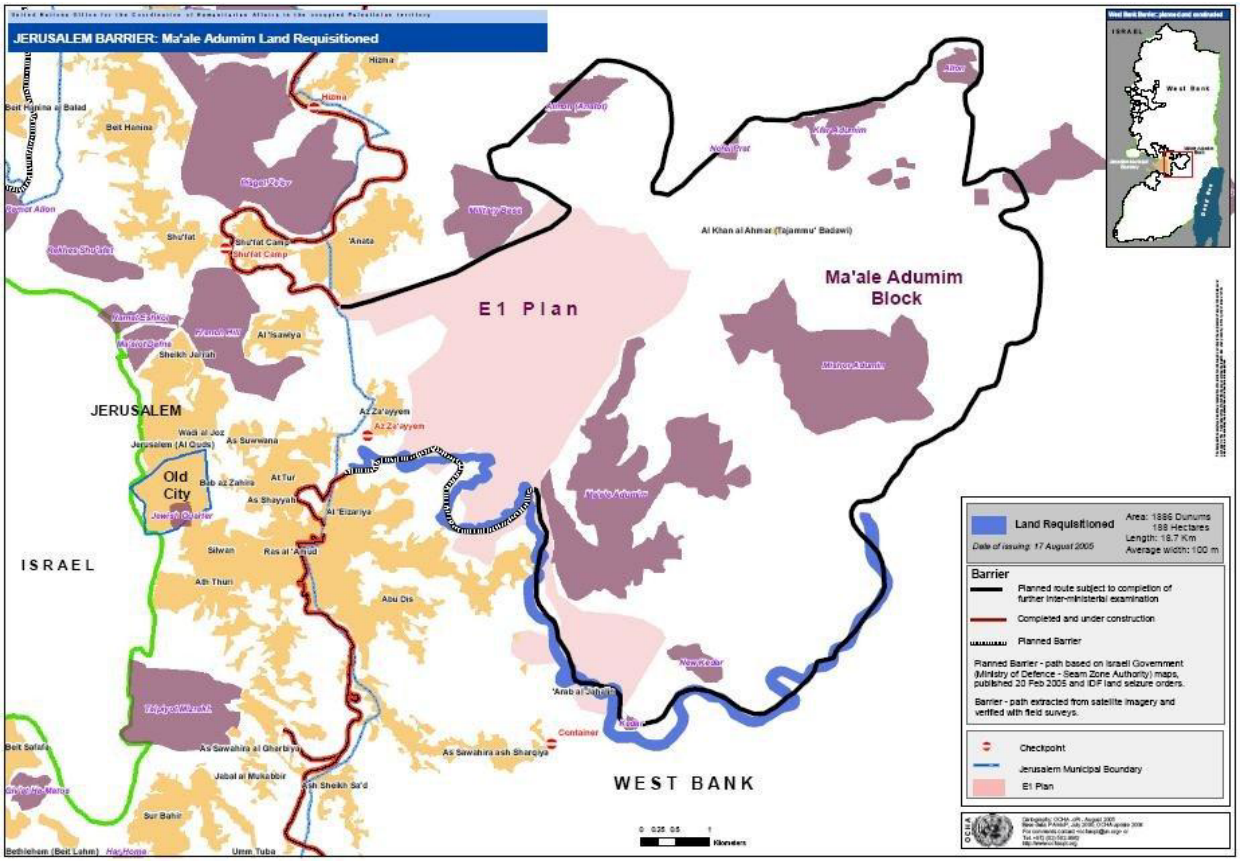

المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٥. متاحة على العنوان التالي:
http://unispal.un.org/unispal.nsf/9a798adbf322aff38525617b006d88d7/907afcc38debf8fd8525706f0054c214?OpenDocument (اطُّلع على الموقع في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣).

الخريطة ٧– عمليات الهدم في القدس الشرقية (٢٠١٠)

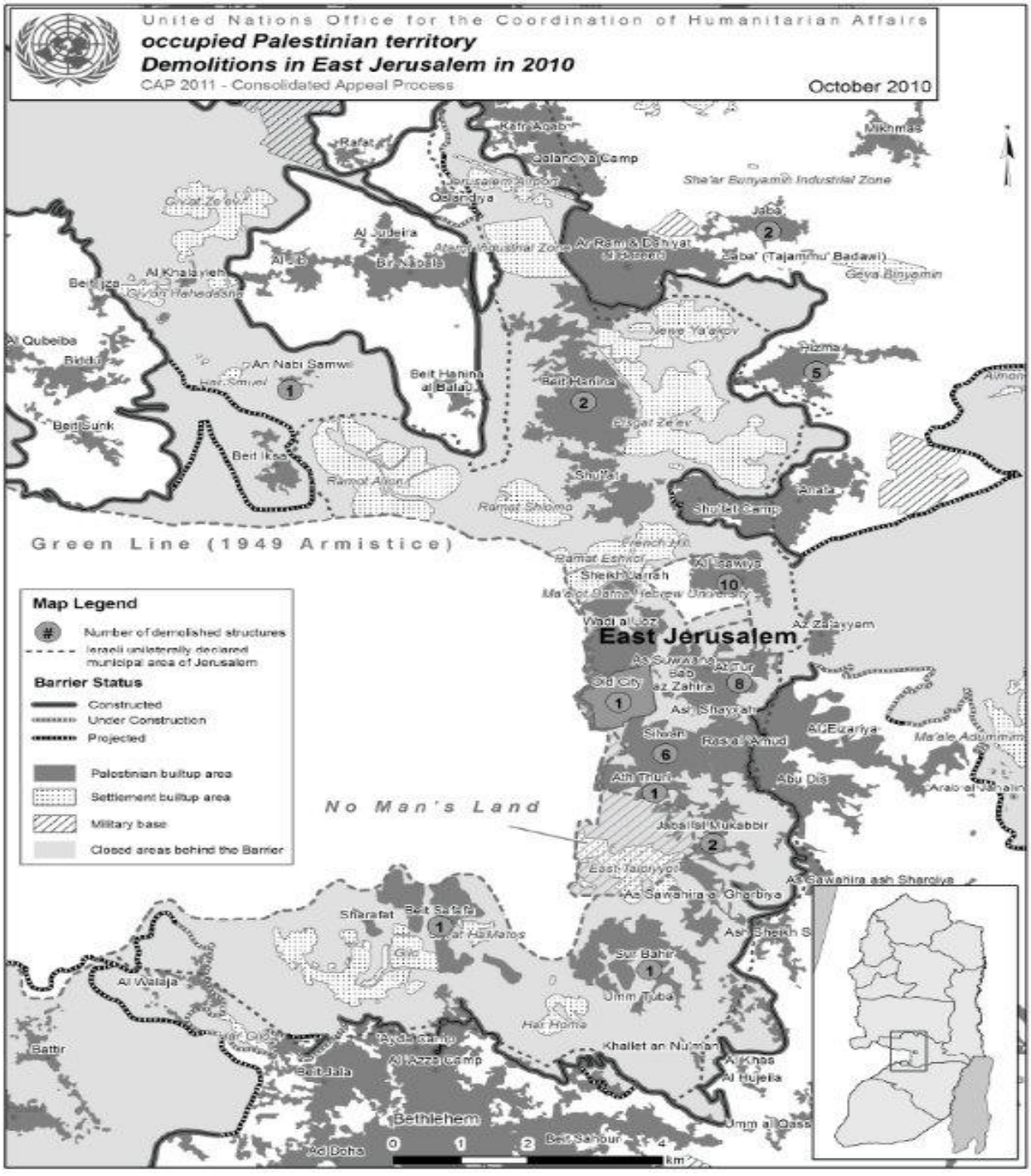

المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. متاحة على العنوان التالي:
http://unispal.un.org/unispal.nsf/9a798adbf322aff38525617b006d88d7/662e5fac88c806b0852577f2006c6d2f?OpenDocument (اطُّلع على الموقع في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣).